

ب ۶۲۶  
۵۶۲۱۶۵  
۱۶ صفحہ / اردو سی





قال طر

# الرابع من جواهر البحر المحیط

٢١٦

٢١٦

فقه حنفی

في فقه الفقه البغوي

تمت هذا الكتاب  
الفقيه البغوي  
الشيخ  
عنه



والرسم حتى ان المصنف البغوي اسعد الوهاب  
مؤيد ربه

















الامر بالمراة قال النور وما تغيب لغيره فالتجارية ان كل منعه او صلاحه او علمه ونحوه وصيانته وكونها  
من الامور الدنيوية المستحب وان كان لغيره ودنياه وشوئته وحاشه مكره وقال النور ان تقبل الصغار  
سقطت عنه سوا ولله وللغير ان لم يكن شهوة ولا ما يستعمل به البيت الصالح ويكره حتى الكرم في كل حال الكمال  
ويستحب القيام لهذا الفعل لا احترام المرأة ولا المعظم النفس الثاني نظر المرأة الى المرأة وفيه وجهان احدهما انظر  
الرجل الى الرجل مستورا ما عدا ما بين السرة والركبة وفي نظرها الى السرة والركبة خلاف المتقدم فيه والثاني انظر  
نساء ما ينظر الرجل من محاربه على ما سباني ذلك اذ لم يكن شهوة ولم يمتد منه فان كانت شهوة حرم ونحوه في نفسه  
تغيب الوجه ناسبا بقاءه على غير طريق في ذلك من المسلم والكافر ومبه كاستاد غير مبه فيه وجهان احدهما انظر  
وهو يغيبه عنهم الما ورد في الاثر في الفرق في هذا الصلح عند البغوة والنور ان لا تترك من الصلح من المسلم  
فعل هذا لا بد له من ان كان مع المسلم ما لا يراه في نفسه وجهان احدهما ان تترك من الايام الى الايام في نفسها  
الترك من لا يبيد في الممنه ولو كانت الكافة مملوكة لها حذر نظرها اليه والآخر في هذا يكون لرايان حريتين في تقبيل  
واحداهما حرم والآخر في رقيقته في الرجل من المملوك النور في جميع ذلك القسم الثالث نظر الرجل الى المرأة والنساء  
اصناف الاول لباحة العاطف بياضه وملاذله انظر الى جميع بدنها حتى الفرج على الصحيح ورايت في كتابي الملقب  
معين لهذا التقوي على المني عن تشبه في دعواها لغيره المتأخر من المني تخصيف خلاف في محرمه الكمال والقطع  
لكن وجب الحجاب وهو غريب وعلى المذاهب من النظر اليه وانكره في النظر اليه باطنه اغنى واستدرك بعضهم  
ما يستثنى النظر الى خلقة المبرور قال الجوزي انظر اليه ولها ان ليس يحل استماع له وكذا عن الفرج في ظاهر  
ولا فرق في لاته بين الفجر والدم والولد التي عرض لها مانع من الوطء قرب الروايات لا كما في بعض المبرورين  
فان كانت شهوة عليه جنس او رضاع او مصادره او محرم او قد تزوج او قد اقره او تزوج او قد اقره في كاته  
غيره والرجعة المقنعة من الشبهة كالامه المكاتبه ونظر زوجها الى الزوج والامه الى السيد فنظر اليهما وقطع  
بعضهم مجوز نظرها الى ذكر الزوج والسيد المستمع نصف الثاني في الوطء لبا حرم نظرها الى ما يبيد من محرم  
في حال الممنه وهو الوجه والراس والكف والساق والساعده والحق لذا قاله الامام وقيل نصف الساق  
انصف الساعده ولا ينظر الى ما بين السرة والركبة قطعا ونحو ذلك اجماعا لظاهرها انه يجوز كالرجل في المبرور  
والتميز في مدة الرضاع لا يبيد في الممنه او يخرج على الوجهين فيه طريقتان ابا في مبرور الرضاع وهو على  
الوجهين قطعا والآخر في المحرم والمصابون والرضاع وفيه وجهان احدهما ان يباح بالصلح والرضاع لا يغير منها  
الا ما يبيد في الممنه والمحمى الكرم والمساورة قال القاضي ما جاز في المحرم النظر اليه لا يجوز له مسه يده قال  
الفتا لا يجوز للرجل مس كبراهه ويطهر ولا يغير ساقا ورجلا ولا ينظر اليه ولا يجوز له ان يمس يده من رجليه  
ما بين رجليه الى ما بين رجليه واخا به محرم اذ لم يكن شهوة الغنى الثالث الاجنبه المحرم على الرجل النظر  
اليها بعد مبرور من نفسه فحاشا في نفسه وانها والى الوجه والفتن ان خاف نفسه وان لم يفتن في سبب  
شيء من معاملته وشهوه وحظبه فوجها ان كان محرم وجزم به الفير في الروايات واختاره الشيخ  
ابن حجر وولده والنور في ذلك ان لا يركب راءه من ان يمسها وهو قول اكثر من سبب المتقدم من لا يحرم

الا ان يكون في كونه او صلحها سببا يستحب الا يغيره على امره واحده الا ان يفتن في الزمان فيريد بتدرا كاحبه  
وعاشقها يستحب ان يترك في الزمان وعادى مشرقا يستحب ان يكون منطوقا كاسيا في ثباتي عشرها سببا يكون  
فقيصة المبرور القامة في النظر اليه وان رغب في كمال امره استحب ان ينظر اليه ويكره انظر الى اخراج وقيل  
انظر مناجاة مستحب المرأة استحب ان ينظر الى الرجل من مشرقها الوجه والكتفين ثم لا ينظر الى ما بين السرة والركبة  
الوجهين لغيره من الزرع فلهذا لا يختص هذا السبب فلهذا هو من غير حاجه حرم عند خوف الفتنة وهذا ينظر  
وان خشي الفتنة والنظر الى غير هذه الامور على المذهب فلهذا النظر الى الفصل الذي بين الممنه والمحمى وقيل له ان  
ينظر اليها نظر الرجل الى الرجل في النظر اليها اخضر فلهذا ما على القول بانه ليس يجوز في اصله قال بعضهم محل  
هو ان ينظر الى الوجه ما اذا كانت شامرا ما عدا ما بين السرة والركبة من غير النظر اليه وتتضمن كلامهم في النظر  
في الامه المحرم اليه ليس يجوز فيه وفي وقت النظر لانه وجهها ان بعد الفرج على خطبتها وكما في كاته  
اخره في الفرج وكما في كاته من كل منة الى صاحبه باجابه الخطبة ثم اذا راءه ولم تنجبه فلا يظهر ذلك ولا ينظر  
اذا في هذا النظر اذ لم يمس يده اليه في كاته امره نظرها ونصفا له قال الامام والراي مجوزا بالنظر اليه  
محررها فلا بأس **مسألة** من العاد بذكره هل النظر اليه فلهذا النظر اما لا ينظر الى كاته اليه او يجوز  
اليه كاله الاول والآخر كاحبه اليه وهو اربعة اقسام الاول نظر الرجل الى الرجل وهو مناجاة الا يجوز  
وهو ما بين السرة والركبة على المذهب وقيل **المسألة** والركبة منها وقيل منها السرة دون الركبة وقيل على  
وقيل على التقبل والدم وطعمه كما تقدم في كتاب الصلح وسوا في ذلك المحرم العبد ذم النظر اليه بشهوه  
كالمرء وفي كاته النظر اليه عند خوف الفتنة الوجهان اذ يباح وحكم للمس كانه النظر والى فلهذا لا يجوز  
في كاته ان يركب ما بين السرة والركبة من غير حاجه خايل ولا يحرم نظر الانسان الى فرج غيره من غير  
من غير حاجه ولما الامر يحرم النظر اليه شهوة كالمراه واما غير شهوة فان من الفتنة ولو كان حراما  
فقد كان احدهما ان يحرم كالمراه ولا يكره واختاره الامام قال المتولي ولا يكره في كاته قال الشيخ في الاصل  
وليس المني يفرق الفتنة فلهذا لكن يوجبها ويحرمها لا يكون ذلك نادرا فيكون النظر اليه بغير شهوة  
على كاته ان يركب ما بين السرة والركبة من غير حاجه خايل ولا يكون ذلك نادرا فيكون النظر اليه بغير شهوة  
من غير كونه يوجبها وقيل في كاته النظر اليه في النور في كاته النظر اليه مطلقا بشهوة وبغير شهوة سوا  
من الفتنة ام لا لغير حاجه التعليم وبيع وكفاه من النص وقال القاضي في صاحب المذهب وعليه  
الحق القول **مسألة** لا يجوز ان يباح الرجل الى الرجل المراه في شرب ولما يجزى من اركان كل منهما في جانب  
من الفرج من الامام والفتن في المني بغير حاجه راءه راءه في شرب ولما يجزى من اركان كل منهما في جانب  
وحيثما راءه وفتنه وفيه في الجميع قال النور في كاته النظر اليه مطلقا بشهوة وبغير شهوة سوا  
افتن في كاته النظر اليه وقال لا يكره في كاته النظر اليه في شرب ولما يجزى من اركان كل منهما في جانب  
حاشا لفتنه فلهذا لا يجوز في كاته النظر اليه في شرب ولما يجزى من اركان كل منهما في جانب  
عند ندمه من غيبته او تبايع لفتنه وقال النور وكاله سبب سبب العاد لا تقبيله ويستحب حاشا الرجل



بعض

[illegible]



























المسألة الأولى

اندر







تدبر بغير راد وادرجال متساوية لغير و...  
انه اراد منه ان يزوجكم فاستمع عليه اليه...  
الحكم في كل ساهه فان استمع باليه فقات...  
ان يخرج على الخلاف فم ان يزوج باليه...  
على الخلاف في انزال القاضي قبل عمله...  
الحاكم في القاضي على ما سبى واستمر...  
بجوسيه اذا انزل القاضي باليه...  
انه بطلت من ذلك فزوجها فان كل...  
وكذا لو قال الاب وجها فم من ذلك...  
وطقت الزوج من قال الزوج في نفي...  
في تزويج الاول بها لا يخلو من ذلك...  
والنصف تقدم في الاب على غيره...  
الاخ ثم ابنة وان سفل ثم لعم ثم...  
الجدة تقدم على الاب فان سفل...  
اقرب العصبية ولا ولاية له في التزوج...  
وتأثيره ان يكون له ابان متقربا...  
انزعم ولا يصح لها اقرب منه ونحوه...  
اذا ما اذن اجبا اذ انزعم الرابع...  
في الميراث وهذا قول قدومنا...  
وان سفلوا في الميراث والابن...  
ومعهم قال الاسلام والعربي...  
اذا ما سفلوا في الميراث والابن...  
التفقه وقالوا تقدم الذكر...  
التفقه انه لو اراد المتفق...  
فيه فان لم يمتدح في حجة الحق...  
فان لا ولاية له من بعده...  
قالوا في ادله ولو كان لها اب...  
حال لها سواء لو كان لها اب...

قاله في تقدم الاب وقد تقدم في الميراث...  
قولا من سفل من جري القولين...  
في الاول طريقا واحدا...  
يكن اولا فلصحات من الغيب...  
على ترتيبهم في الميراث...  
عصبات السبا لاني مساهل...  
نقول ان هذا هو الوجه...  
واجري لها اذا اتبع الامام...  
على ابيها الحق لانه اذا اتبع...  
سواء الجدة ولي من ابها...  
المجد وثالثا يقدم ابها...  
اذا اتبع اخا لمتقربا...  
في اجتماعها من جهة النسب...  
من عصبات الحق...  
لا يمتدح في كل ما كان...  
الاصح الاخر برضاها...  
لم ترك عصبه او عصب...  
الاخر ولو مات احد...  
مواقفه احد في هذا...  
الثاني ان كان متقربا...  
احدهما الحاكم...  
برضي الحقيقة...  
ان لا تمتدح...  
يرد على ابن الحقيقة...  
ان لا يمتدح...  
النسب...  
ان يزوجها...  
اصح انه يجوز...  
في الميراث...











لا يبيحها الا في ذلك قال الامام ولو كانت العبيبة وعسر الحيت فالظاهر وجوب اجابتها ولو كان لولي الله عبيته  
مجبورا او قد اذنت له في تزويجها حكم الحاكم على انه لم يزوجه من عبيته وان كان لا يزوجه الا باذن فقالت له  
حدقت والحاكم غلبوا وكل من غلبه الحاكم ولا يعلين بلده عويك فليجب له ان يستحب فيه وجهه والولي الحاكم  
اذ اراد تزويجها مستحضرا وليا اربابا من قارب الاولياء النجدي وغيرهم بالاخوال وليس بشير لهم في امرها ويشعر  
ادوال الكاتب له وان يستأذن لولي الاقرب بعد الغائب او بقدر امره حرزا من خلاف **فصل** فان قال  
انفا من لوليه فليجب له ان ينفذ بحسب ما يعلم انه كان قريبا من البلد عندنا فلينفذ بالحل **فصل** فان قال زوج امرأته  
مجهولة النسب محض رجله قال انه ابو لها وقت في البلد ثبت النسب للفتاح بالحل اذ اذنت له في الايقان **فصل** الرابع  
في نفقته في طرقي بعد مررت البيوع واللاب والجه ان ينو في طرقي نفقة البيوع في بيع مال الطحل من نفسه وبكسره هل  
فلك نفقة ولايتها او نفقة الحاكم على ذلك من غير مراجعة الحاكم او المحرم في نفقة وجهه ولدا لكل منهما ان يتولي طرقي  
نفقة البيوع في بيع مال احد طفليه من الاخر على البيوع وفي الفصل سائل الاول هل نفقة نفقته من الفتاح في  
تزوج بنت ابنة الصغير والبالغة من ام ابنة الاخر اذ كان في ولايته فيه وجهان جيبان على المعاني المذكورة  
فصل في الاول له ذلك وهو اختيار معتبر من منهم امر الحداد والنفق والابن الصغار وعلى الاخرى ليس له ذلك واختاره  
ابن القاص وجهه من المتأخرين وبما نقض المصلحة على خلاف في حوز بيع مال احد ولديه من الاخر فان منعناه  
نفق الاوليه وان يزوجه فوجوب تنبيها على المعاني وكلام الاحكام يقتضي فرض المسئلة فيما اذا كان الحداد  
او غيرها والا مام حكمي خلاف فيما اذا كان ملكا اجبارا بالحداد لانه ما كان تزوجه بنت ابنته وهو عصبته  
منها وبما الصغويان قلنا نفقته في طرقي نفقة من قبله ان يقول دخت بنتي وان يقول دخت ابنتي  
بنتا ابني وهذا بشرط الاتيان مستقي العتد لم يكن احدهما فيه خلاف من قبله على خلاف في البيوع وادلى هذا بالتفسير  
وتخرج فيها ثلاثة اوجه احدها نفقته في طرقي نفقته من قبله من قبله لا بد من النفقة والثالث انه يملك في البيوع دون الفتاح  
واختار النفعان لا نفقتهما بل ان يحداد عدمه وان قلنا لا نفقتهما فليحل له ان يتعاطى احدهما ويؤكل في الاخر فيه وجهان  
فان قلنا لنفع الامر في الحاكم ليتولى احدهما وهل يتغير الحاكم فيما يتولاه منهما او ياتي بما يستدعيه منه الولي  
فيه اختلاف الامام والولي انه يتغير قال الرازي ويغير الحاكم ان كان مفروضا لهما اذا كانا لا يزوجه فهو مخالف  
المقرر في غير الاب والجد لا يزوجه الصغير فمن فرضه بها اذا كانت لولاه عليه لجنونه وعن الفتية في علي  
والمؤيدي غيرهما اذا قلنا لا نفقتهما الحد فان كانت البنت بالخبر ووجهها الحاكم باذنها بعد العقد الفتاح  
وان كانت مجبرة وجب الصبر اليان يبيع فاذن الحاكم او يسلخ العتي فيقتل ويجري الوجهان في تولي سيد الزوج  
الطرفين في تزويج امته من عبده الصغير اذ يزوجه اجبارا وهذا للزوج تزويج بنتا خاله بالغة لولاه عمو  
تزوجها من ابنته البائع فيه وجهان اظهرهما نهم وقطع بعضهم به هذا اذا اطلقت الاذن وهو ما قلنا اذا  
اذنت في تزويجها منه فيجوز قطعها وان زوجها من ابنة الطفل فان منعناه في البائع في هذا الولي وان حرزناه  
فما كان وجهان اظهرهما المنع وقطع به المادري والمؤيدي فتابعه اذ اذن في المراء يجوز له نكاحها  
كأنه لم يزوجها ونقض في تزويجها لم يجر له ان يزوجه من نفسه ويتولى الطرف في المذهب وعن

حاز من به **فصل** في نفقته في طرقي نفقته من قبله ان يقول دخت بنتي وان يقول دخت ابنتي  
بنتا ابني وهذا بشرط الاتيان مستقي العتد لم يكن احدهما فيه خلاف من قبله على خلاف في البيوع وادلى هذا بالتفسير  
وتخرج فيها ثلاثة اوجه احدها نفقته في طرقي نفقته من قبله من قبله لا بد من النفقة والثالث انه يملك في البيوع دون الفتاح  
واختار النفعان لا نفقتهما بل ان يحداد عدمه وان قلنا لا نفقتهما فليحل له ان يتعاطى احدهما ويؤكل في الاخر فيه وجهان  
فان قلنا لنفع الامر في الحاكم ليتولى احدهما وهل يتغير الحاكم فيما يتولاه منهما او ياتي بما يستدعيه منه الولي  
فيه اختلاف الامام والولي انه يتغير قال الرازي ويغير الحاكم ان كان مفروضا لهما اذا كانا لا يزوجه فهو مخالف  
المقرر في غير الاب والجد لا يزوجه الصغير فمن فرضه بها اذا كانت لولاه عليه لجنونه وعن الفتية في علي  
والمؤيدي غيرهما اذا قلنا لا نفقتهما الحد فان كانت البنت بالخبر ووجهها الحاكم باذنها بعد العقد الفتاح  
وان كانت مجبرة وجب الصبر اليان يبيع فاذن الحاكم او يسلخ العتي فيقتل ويجري الوجهان في تولي سيد الزوج  
الطرفين في تزويج امته من عبده الصغير اذ يزوجه اجبارا وهذا للزوج تزويج بنتا خاله بالغة لولاه عمو  
تزوجها من ابنته البائع فيه وجهان اظهرهما نهم وقطع بعضهم به هذا اذا اطلقت الاذن وهو ما قلنا اذا  
اذنت في تزويجها منه فيجوز قطعها وان زوجها من ابنة الطفل فان منعناه في البائع في هذا الولي وان حرزناه  
فما كان وجهان اظهرهما المنع وقطع به المادري والمؤيدي فتابعه اذ اذن في المراء يجوز له نكاحها  
كأنه لم يزوجها ونقض في تزويجها لم يجر له ان يزوجه من نفسه ويتولى الطرف في المذهب وعن

حاز من به **فصل** في نفقته في طرقي نفقته من قبله ان يقول دخت بنتي وان يقول دخت ابنتي  
بنتا ابني وهذا بشرط الاتيان مستقي العتد لم يكن احدهما فيه خلاف من قبله على خلاف في البيوع وادلى هذا بالتفسير  
وتخرج فيها ثلاثة اوجه احدها نفقته في طرقي نفقته من قبله من قبله لا بد من النفقة والثالث انه يملك في البيوع دون الفتاح  
واختار النفعان لا نفقتهما بل ان يحداد عدمه وان قلنا لا نفقتهما فليحل له ان يتعاطى احدهما ويؤكل في الاخر فيه وجهان  
فان قلنا لنفع الامر في الحاكم ليتولى احدهما وهل يتغير الحاكم فيما يتولاه منهما او ياتي بما يستدعيه منه الولي  
فيه اختلاف الامام والولي انه يتغير قال الرازي ويغير الحاكم ان كان مفروضا لهما اذا كانا لا يزوجه فهو مخالف  
المقرر في غير الاب والجد لا يزوجه الصغير فمن فرضه بها اذا كانت لولاه عليه لجنونه وعن الفتية في علي  
والمؤيدي غيرهما اذا قلنا لا نفقتهما الحد فان كانت البنت بالخبر ووجهها الحاكم باذنها بعد العقد الفتاح  
وان كانت مجبرة وجب الصبر اليان يبيع فاذن الحاكم او يسلخ العتي فيقتل ويجري الوجهان في تولي سيد الزوج  
الطرفين في تزويج امته من عبده الصغير اذ يزوجه اجبارا وهذا للزوج تزويج بنتا خاله بالغة لولاه عمو  
تزوجها من ابنته البائع فيه وجهان اظهرهما نهم وقطع بعضهم به هذا اذا اطلقت الاذن وهو ما قلنا اذا  
اذنت في تزويجها منه فيجوز قطعها وان زوجها من ابنة الطفل فان منعناه في البائع في هذا الولي وان حرزناه  
فما كان وجهان اظهرهما المنع وقطع به المادري والمؤيدي فتابعه اذ اذن في المراء يجوز له نكاحها  
كأنه لم يزوجها ونقض في تزويجها لم يجر له ان يزوجه من نفسه ويتولى الطرف في المذهب وعن



































وكان له في التزوج في نفسه خلاف بينه وبين غيره من نفسه كالصبي وبعده للزواج  
 بزوجه دون ذلك المدة او بعد الوفاة الاولى الكمال في تزوجه بعد وفاته او قبلها في تزوجه قبل وفاته  
 ووجه الرابع الاستقلال في نفسه بالطلاق فان طلاقها صريحا لم يملك السفيه لملك الحاجة  
 وجب على اوليائها حقه وشره وملكه بغيره الصريح والحق في طلاقها صريحا لم يملك السفيه لملك الحاجة  
 اخذ من تزوجها وشره وملكه بغيره الصريح والحق في طلاقها صريحا لم يملك السفيه لملك الحاجة  
 الحامه يقول السفيه بل لا بد من ظهور امارات عقله في ملكه الطهر وقال الامام في الغزالي يملك قوله نعم وقال الرافعي  
 لو اشتهر او سجد ان كسلا يقول بالمرأه تنفس التزوج فان ملكه حصة المصلحة فوجهات هي ما خلاها من غيرها  
 عليها حواجز تزوجه بالشرع واحد حيث وجب الاجام على الولي ما تنفع من زوج السفيه نفسه فوجه الاستقلال  
 عند المتولي ان البيع وقال الامام في التزوج الاول مراجع السلطان كالمراه فان تضرعت من حجة فهو محل الرجوع  
 ومقتضاها ايضا بطلان الحاجة ووزن كالحاجة المصلحة او اجورنا فلو استغنى الولي من شر الطعام والسكنى  
 له مع الحاجة نظريان احدهما على الوجهين الثاني انقطع بالهبة وقال الامام في الغزالي في الحال الى الضرر  
 فالوجه انقطع ما لم يمتدح في التزوج في شرائط الطعام ونقصه في الغيبة بغيره الصريح  
 لو استقل السفيه بالتزوج دون رادف لم يملك بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 وجبته ان يولد له المراه فان كانت مكرهه عليه وجب لها مهر المثل قطعا وان كانت حطارة فقولوا لا وجب  
 هي ما لا يجب وتابها بغير مهر المثل فهو نصه في الغد ثم وجب لها الامام في الغزالي في التزوج في الحال الى الضرر  
 في وطء المصونة فوطئا فانما حله قبل بتره المهر الزوج ان يجب اقل ما يجوز قال الامام في التزوج في الحال الى الضرر  
 اكلا فوطئا احدهما على الوجهين الثاني ان يملك بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 فاكلا في الواجب في حاله عدم العمل بعد فكا الحجر ولا يجب شي في اكله قطعا والثاني في غير ذلك  
 اكلا في كالتزويج في حاله خلاف في الواجب عليه في انه لو حرمه في حاله ولا بعد فكا الحجر بغيره الصريح  
 في حاله فان كان لا يطالب به في اكله ولا بعد فكا الحجر بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 على كذا في مقدم بعد فكا الحجر بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 كذلك ان كانت عليه وان كانت حطارة فلا شيء في حاله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 في الطاهر مطلقا بغيره في اكله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 اكله مطلقا وخاسره بغيره في اكله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 فيما اذا اشترى شي بالملك سواء علم البائع بفساده ام لا وهذا كله اذا كان شريفا فان كانت سفيه  
 زوجه مهر المثل قطعا قال الامام في التزوج في حاله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 الحجر الكلام بمنزلة المراه في نفسه ومنه ان يملك بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 فان بيع سفيه بغيره الصريح والاب لم يملك فيه وجهان والحق في قوله نعم بوجه الحامه  
 فان حله في حجر نساء وجعل له هو في حجره وقال الامام في الغزالي في التزوج في حاله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة

فصل في التزوج في حاله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 زوجه الكمال او من يوصيه اليه وقال في الخلاصة لا يزوجه اوصيه فانه لا يزوج الا بعد ان قال يزوج والاذن  
 المستقل في التزوج لا يملكه جوار التوكيل بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 لو بيع سفيه ولم يجر عليه احد وبعده لم يملك في تزوجه بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 الولي للسفيه بما اشكاه فاما ان يقيده الاذن فيطلقه القسم الاول ان يقيه الاذن ان يعزله المراه وبعده له  
 المهر بغيره الصريح فانه بنت فلان واحد في ذات فلان كذا وقيل يجب تعيينه ثم ينظر فان كان مهره  
 دون المعدر فلا بد بالحل وان كان قدس فان كفا به او بدونه مع بالسي وان كفا بالشرع سقطت الزيادة  
 وان كان مهره مثلا اكثر من فان تزوج به مع الفكاك بالمسمى وان زوجه بالشرع لم يصح وان عزم المراه دون المهر  
 حاد بغيره الصريح فان تزوج بها دون ذلك لم يملك عليه مع على المذهب ويسقط الزيادة على مهر المثل وقال في التزوج  
 الفكاك من خلال المسمى والرجوع اليها مهر المثل والفرق بينه وبين الاول ان بها الاول يستحق الزوجه قدر مهر  
 المثل المعين كما لو كان مهرها الذهب واحدة في حاله المهر والمهر الثاني بغير مهر المثل فيكون من تركة المهر  
 وفيه وجه ان التكاثر ما ظهر للخاله وان قدر المهر لم يعزله المراه فانه لا يفسخ الاذن وفيه وجه اذا قال المهر بالشرع  
 في امره بالشرع فان كان مهره مثلا الفكاك بالشرع السكاك بالالف وان كان اقل من مهر المثل سقطت الزيادة  
 وان كان اكثر من ذلك فان كان مهره مثلا اكثر من مهر المثل السكاك بالالف وان كان اقل من مهر المثل سقطت الزيادة  
 بغيره الصريح فان تزوج بها دون ذلك لم يملك عليه مع على المذهب ويسقط الزيادة على مهر المثل وقال في التزوج  
 مهر المصاهرة بغيره الصريح فان تزوج بها دون ذلك لم يملك عليه مع على المذهب ويسقط الزيادة على مهر المثل وقال في التزوج  
 تزوجه بوجهات احدها الصريح وان تضرع في ذلك لم يملك عليه قطع به بعضهم وعلى هذا فلا بد من تعيين  
 المراه في التزويج بغيره الصريح فان تزوج بها دون ذلك لم يملك عليه مع على المذهب ويسقط الزيادة على مهر المثل وقال في التزوج  
 الحامه ولا حاجة اليه في التزويج وله ان يشك من شأ مهر المثل فما دونه الا ان يشك شريفا يستحق مهره مثلا  
 ما له بوجهات احدها الصريح وان تضرع في ذلك لم يملك عليه قطع به بعضهم وعلى هذا فلا بد من تعيين  
 الزيادة ويتخلص في المصلحة اوجه خمسة يجب تعيين المراه بالصريح والسكك تعيين المراه فاحصه بغيره الصريح  
 او المراه بغيره الصريح فان تزوج بها دون ذلك لم يملك عليه مع على المذهب ويسقط الزيادة على مهر المثل وقال في التزوج  
 ولما مهر المثل فان لم يكن باخر من امرها كالايج فان نظر في المراه في التزويج بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 فقد قطع بعضهم بالتزويج بطلان الاذن **باب** احدها المحجور عليه فانفسه ان يشك في ذلك فانفسه فانفسه  
 حق الزوجه فلا يعرف اليه مهر المثل ويتعلق بما يشبهه الثاني لو اشترت حاجة السفيه وحاقا لوقع  
 في التزويج ولم يملك المراه لا يملك الا لا يملك من مهره قال الامام في جوار نكاحه اياها احتمال يملك الفصل الثالث  
 في الولي عليه بالشرع وليس له في التزويج بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 الا يجوز استأذنه فلم يأت له وفلا عليه اجابته فقال الامام في التزويج في حاله بغيره الصريح فان دخل في فلاحه لشبهة  
 من تزوجه ولو كان بغيره الصريح فان كان كان انما السيد سقيدا بامراه معينة لومس بغيره الصريح

س































۱۲۸

مختلف فيه وهو المذهب المتقدم والقول فيه ثلاثة وجوه أحدها أن المراد به الأصل صدق القول لا طرحه فوجب مسلمة  
أو كتابيه وتعمد على هذا نكاح الإسماء قال المصنف كونه كونه ركنين ولكل واحد منهما أحد فإدراج واحد  
منكوه به حرم عليه نكاح الإسم وإن لم يجمع منكره به حل لما يقتضيه الأصل صدق القول كات فهو واحد مسلمة  
الثاني ما قبل من مذهبنا كونه نكاح الإسم ولو وجد منه مثل لم يخلو الثالث يعتبر أصل صدق القول في الأصل ولو وجد صدق  
مثل كتابيه دون صدق أصله فله نكاح الإسم في الأول في حوزة نكاح الإسم مع ملكة للسكران إذا لم يمتنع اليك فيه  
وجوز مع الزوجين أن لا يجوز له أن يجوز له الزوجين كذا الإسم حتى على وجه عناق عليه أن فلا لا جازة في ذلك  
يجب قودان أحدهما المنع وقاينهما لا يجوز له التزوج بحرية الإسم وعصم به إلا عفا في الواجب على الزوجين أن يزوج بغير  
كتاب مع تزويج علي التزوج بغير عقيم لا يخلو لما فيه من وجوده ولو رقيق الشرط الثالث خوفنا لعنت والارادة  
وفي سلطاننا لا يخلو ما يفتن خوفنا لعنت بغير الشهوة وضعف السوء وليس المراد بالكتاب منه الذي يفتن  
فله دفع الزنا على تركه يتوقع لا على سبيل الصدور ولا الزنا الذي لا يفتن به ذلك فيه وإن كان يكتب على التزويج من مذهبنا  
شهوة وفوقه يقول أولان يستقيم الزنا لمرور أو جاز فهو من مذهبنا شهوة وكثير راسخ في التقوى فيه إيمان للإمام  
أحد هاتان كانت الصبر عن الوقوع في مرض أو ضرر فله نكاح الإسم وأما الذي ليس له ذلك وعكس الزنا في الوسط  
دون البسيط وخرج الإمام والتزويج على هذا الشرط أنه ليس يجب نكاح الإسم قال المتولي ولو لم يخلو منه فوجده بموجب  
في الثالث لعنة فقال الزوج يجب تركه بعد النكاح فان لم يعمل ما يقوله كما لو كان منه ملاء العقد أسرى النكاح فأسد  
والأصل أن يرد منه تذاكر وإن لم يرد عليه طلقت دعواها لأن قصه قولاً فساد النكاح من أصله وقال الرواية في المحصي  
والجواب كذا الإسم عند خوف الوقوع في الفعل لما توم به وقال القاضي ليس لعنت كذا الإسم الثاني لو قدر  
على شيء منه يفسد كذا الإسم وفصله لم يخلو نكاح الإسم على الصحيح وقطع به القاضي وصاحبه ولو كان يفسد  
بغيره فربما لا يحددها أحد الزوجين اتفاقاً قطع المنع وعلى الصحيح لو كانت نية يملك محرم على صاحبه أحد صاع  
أو حصة فإن كانت نية معي بصدق أو إسمه على كونه نكاح الإسم مع وجودها كما في الشرط الرابع في الإسم  
أن يكون مسلمة فليس لنكاح الإسم اعتباراً في صحة العقد بغيره أن يجوز ومن بعض الخلاف أن الإسم إذا كانت  
لمسلم وتقبل الإمام أجمع المتفق على خلافه الشرط الخامس أن يكون مسلم وفي نكاح الإسلام الإسم في ذلك الإسم  
الجواز وهذا لصحة العقد عند تعدد البيوع أما لو كان مستولداً على القول بأنه يجوز له تزويجها ولو أنه لم يزوج  
مستتر في كماله ثم مثل يبيع مكان البيوع وتباعد عليه في كماله أحسن الشرط بامر من أحد هاتان الشرط السادسة  
الأول معتبر في تزويج المرأة ولا يفسد في خنا إسمه بل الإسم في خنا كالحرم فلا يفسد في نكاحها إياها ولا يكون تحت  
حرم ولا لا تكون بعد الطلاق والخوف لثقت ويجوز له النكاح الإسم على كونه الإسم وأجمع بينهما في عقد  
في عقد جرد مع بيع من يفسد في خلافه الطلاق أو مع بيع من يفسد في عقد بطار نكاحها ولو كان في عقد  
أدفع نكاح الثانية المكاتب كالقن المبعوض كالقن له نكاح الإسم مع أنه مخرج على نكاح المرأة أن المبعوض كالزينة  
فليس لمرنكاح إلا بالشرط المتقدمه كما لا كالقن في السر على الصحيح لكن لو قدر الحر على نكاح مبعوضه لم له  
نكاحاً لرفيقه المتخصة تزود فيه الإمام وهذا ظاهر على القول بأنه ولد المبعوض ينفق مبعوضاً ما على القول















[illegible]



































وهي حال القول قولها ارا ما ارا كاشفها سائنه وهذا الوجه وزاد الخوف فيها اذا سبق لزوم باله عورسا  
ان يقال ان محرمه عورسا وزوج ثم ادعت انفسا العدة من قبل كالفعل قوله فاما اذا انفصل كل من  
كلامه والقول فيها الزوج منبه كلامه ما في باب الرجعة الثالث لو طلق الزوج شاهدا على انها  
جميعا اسلامي فلهما التمسع كذا اذهب عن طهرت فقلت شهادتهما حكم بيننا النكاح ولو شهدا بانها اسلامي  
مع طلع التمسع مع عورسا لم يحكم بينهما فلهما الفصل الرابع لو طلق المرأة زوجين في المهر فتم اسلموا  
او تزوجوا البنا في المهر فتم قال وقع العقدان دفعة واحدة لم يزوجها مع واحد منهما ان لم يستفد معهما وان  
استفد مع واحدة علي الصحيح وفيه وجه ان تقرم وتختار اعدا صعدا قبل ان يلقاها في المهر في اختيار ولا تخير  
الزوجات قطعا وان رسا فكانا في مهر زوجة الاول ولو كان الاول قد مات واسلمت مع الثاني في مهر  
يعتقدون بزوجات ذلك فحق التمسع وحيثان منهم من قطع بالتمسع قال الزوجية ولهذه اجماع القسم الرابع  
من الكتاب في زوجيات الخبار عدوها الخوالي اربعة المهر والعدة والحد والعنف والعرض بوجوه لعدوها  
التمسع من العيوب ولا يكون نسبها لا واجب ما نازها بالذكر لا أفرادها بالحكام وتباينها الزوجيات  
قد روي على ذلك فان قيل لو زوج ابيكم من غير كفوف محله ثبت لها الخيار كذا لو زوج الصغير من كذا  
يكافي وجهنا وثبت له الخيار اذا بلغ وكذا لو تزوج غائبا انه مسلمه فاستثنى بيه ثبت له الخيار  
عند القاضي وكذا لو زوج ابنته البكر من محرم كذا لو روي ان رجلا حستا جرح ثبته له الخيار كذا في  
وسا في ايجان ثبت لها الخيار بالا عدا المهر والكسوة والنفقة النوع الاول العيوب والتمسع في  
في امرين في العيوب المهر في هذا الباب وفي بوجوه النظر الاول في العيوب المهر المهر المهر المهر  
يؤثر الخيار على المهر من اربع جهات خمسة اشكال خمسة بالزوج الحجب والتعويض الحجب قطع جميع المهر  
معناه ان يبقى لله ما لا يملك من مهره قدر الكسوة والنفس ضعف الضرر عن الوحي ضعيفا بما  
ادعاه على ما سمي بالحق الخوالي كبره كذا في المهر فاما من اعتاد الحجب وكذا في المهر فاما من اعتاد  
فاما من اعتاد ما روى والاصحاب مخرجون مما قلناه فيهما قال الرازي في شبه ان ينحل ويقال ان  
لا يحل في هذا ويحل في ذلك فلا يصح وان كانت كسبي ان يردك اليها لانفسا من شخص  
وقوله الفسخ كالزنى ويترد ما قاله الاصحاب على الاول ما قاله المصنف في الثاني واثار تحذيرها  
المهر على الرق والرقن والرقن بالرقن لا ينقض مدخل الذكر بالحكم ويخرج يول هذه من قبيل ضيقه كاجل  
الرجل والرقن عظم يكون في المهر يمنع الجماع وتيل للمهر يكون فيه وتيل هو عهده يكون فيه وتيل  
بعد في وزم في المهر التي من اسكن المهر يفتن شرا فزج سمع وقولا لا ذكر وليس للزوج اجبارها  
على سقي الموضع قال المولي وليس له ذلك برضاها ايضا فمن لم يفعل ذلك وامتن الوحي سقته  
الخيار قال الرازي لا يملكه ابي في كذا فيهما اذا اطلع على عيب للبيع بعد زواله انتهى وقد حكى هذا  
الماوركي والرازي وقال الخوي والميداني لو ارادت شق الموضع لم تنع وتلاثة لشتر لهما الرجال  
والنساء اعدوا البرص وهو بياض يكون ببعض الاعضاء علامته ان يعصر ولا يجر لانه ميت لا يخلق

البرص وهو بياض على غير هذا الوجه وتاثيره الجدام وهو علة صعبه بحر المعصوم ثم يسود ثم ينقطع  
وتنشاثر نسا لانه العاضة وحصوله في الوجه والاطراف اكثر والخلق لراقيون ليعرفوا الخيارات بالبرص  
والجدام ومن الشيخ ابي محمد له اولها لا يثبت الخيار وانما اعناه ارا استحكاما عيب لا يتبلا علاج وقال استحكام  
الجدام انما يحصل بالانتقطع وتردد في الارجام وقال يجوز ان يفتن باسوداد العنق وحكم اهل الجرح باستحكامه  
والدق من قبلها وكثيرها وثانها المهر سر كان طبعا او منقطعا ولا يخلق به الاخذ والفرق من قبله  
وكثيره وفيه وجه انه اذا كان زمر الاقامة المهر من قبل لا يثبت الخيار فله هذه العيوب صعبه  
البرص مرض في خلق كذا لو روي من زوج خمسة فادوا هذا الرجل بالمرء احد العورسا الثلاثة المشتركة واحد  
العورسا الخمسة او زوجة تامله بالرجل احد العورسا المشتركة لواحد العورسا الخمسة ثبت الخيار للواحد  
واما ثبت الخيار بهذه العيوب عند اكمل دن العلم الا في اربعة فغير كلامه في يولد في مهر العيب علم الاخره  
فانكروا في المنكر فيه وجه انه ان كان بعد المهر فحق مدعي العلم ولو اختلفا في ما ادعي به جدام اولها ان  
برضا واحد قان المنكر وعليه المهر في البينة وبشتر اربطوا الشاهدان في بيمين ولو جئت المهر ذكر زوجي فترتوت  
الخيار له وان جديهما نعم ولو ظهر لكل من الزوجين عيب ثبت الخيار فان كانا من جنس فكل منهما الخيار الا  
ان كانا من رجل محبوبا او مبيها والمهر رفقا او رقا فيكون للرجل الواحد قطع بمهره بالخيار وان كانا من  
جنس واحد تارسا وبيا فترتوت فوجها ان احدهما انحل منها الخيار ولزكان مرادها الفسخ والتمسع بالآخر  
كالبطلان في المهر الكله في غير المهر اما اذا كانا من جنس فلا يملك اثبات الخيار لاحدهما الا اطلقوه لغير تقدم  
في المهر في قطع ثبته الخيار فيبقي است كل منهما عند افاقته واختلفت الاجواب في ثلاثة امور اعداها في  
عدها العيوب هل ثبت الخيار فقال المحمدي وهو المذهب وقال رايهم السرخسي ثبتا بحدنا بالبرص والفتان  
البرص في بطلان علاج ولها بين المهر والابطح والعدو في الرجل لو المهر وهو خراج العا بحدنا بالبرص والفتان  
والنساء الفاني بعض المتأخرين في الخيار بها وبلا سحاضه وبكل محب كسر البركات ويعدو الاستمتاع معه  
قالوا قد جمع عيوب اعداها لا سفر ولا يثبت الخيار (فمن مجموع) ينفرد كالمهر كالمهر في السابله التي لا جبر  
وما في مدها فيثبت الخيار وتيل في الصحيح اما عام حكمه قوله قال ان اختيار النسا خرد ونسبها العام في موضع  
الي المختصين ولو زوج احد الزوجين اعداها قطع اراعي رعيها فلا خيار له والخيار له بوجودها مفصاة  
والاصحاب في خياره يكون الزوج مخرجوا الخصيتين او متلولها ولاست بالنسل وهو علة السامه على  
الكسب مع مفصاة المهر ولا بالمجرد قلة الصلح الامر الثاني مما اختلفوا فيه لوجه اعداها الزوجين  
الاخرين له في الرجل وكسب النساء وكان امره قد دفعه بالمرء كورع لولا انوته في ثبوت الخيار له  
اوجه اعداها في رعيها لا ونسبه العا فيوفي في المهر عدو للرجل الي المهر وكما ان كانت قد طهرت  
ذواته او انوته علامه محسوسه لورثا يمين كاللار والاصحاب فلا خيار وان كان قد طهرت علامه  
مكتوبه كاليدل ثبت الخيار ورايه ان كانت قد طهرت علامه مقطوعة كانت لو طهرت فلا  
خيار وان اعتد ناعلي قوله فيه ثبت الخيار واما مسر ارا في كورع او الانوته اربانت بالبرص لحد الزوجين



وان حدثت عنه وجب السعي وتقطع به جماعة وحكي صاحبها انما يريد بها انما لا يجب شي اصله انما هو انما رتب فيه  
**فصل** لو طلقه قبله قبل الدخول لم يلحق به عيب لا مستطاع منه من نصف المهر ولو لم يلحق احداهما على عيب  
الا بعد موته فكل له الفسخ بالعيب فيه وجوز ان يظهرها لا ينفق المهر ولو لم ينسج بالعيب حتى زال فبطلت  
الخيار الا ان وجب وخصها بالموارد كما اذا زال عدله وقبل نسجه بعد وجب من لا خيار له او لم يعلم به في  
زال **فصل** واحا الرجوع بالمهر وانفسج النكاح بعيب لا رجوعه ونفسج المهر فان كان بعيب طارئة بعد العقد  
فلا رجوع له به قطعا وان كان بعيب مقارن للعقد ففي الرجوع به على من رجع قولان اخذ به الصحيح انه لا رجوع له  
والقديم انه يرجع فعليه هذا ان كان النكاح من الولي بان خطبها اليه فاجاب به وهو حر او غير حر فزوجه ما في  
وقالت له على عيبه فلم يفعل اركان الولي ما لا رجوع عليه بجميع ما فرقه وان كان خطبا فلا رجوع له ارجه تالفي  
انه لا يرجع عليه كالم رجوع على غيره فان نكحها لرجوعه عليه بعد اجماع ذلك اذا لم يكن محررا كما في المهر والمعتق  
والقاص ويكره الرجوع على المرأة وان كان محررا فلو كان اصحابا انه يرجع فان قلنا لا رجوع عليه او اجماع القول  
قوله فيه وعلى الرجوع اقامة البينة على اذنه بالعلم وان رجع طلقه من الاول رجع عليهم فان جهل بعضهم اكل فان قلنا  
للرجوع على اكله فخص الرجوع بالعلم وان كان الغرض من المرأة دون الولي رجع بطل دونه وصورة القول بان خطب  
الرجوع اليه فلم يتزوج بها من العيب فطلبت من الولي تزويجا منه وانكرت له انه عرف حاله وصورة ابو الفرج  
بما اعتدت بنفسه وعلم الحالم بعينه الخلائق اصحابا لرجوعه عليه بشعر بالرفع اليها والاستزاد منها  
بما رتب له لا يخفى بل بقرعة الرجوع فها سقط المهر فان كانت منه رده ان كان بعضا في العقد ولو كان  
مولا فله ان يزوجها بعينه او يملكه ان شئت اختلف في نظيره وهل يجب له اقل ما يعلم صدقا فيعطي ذلك  
ان لم يكن له المهر ومثل قدره من الاسترجاع ان كانا معا فله فيه وجب ان قبل فلو ان احداهما لم يقبل  
فله ان يزوجها واصحابا لا يكره في حرمة النكاح لهذا وجب له شي واسترد بالتفريق تصارفا لو قبضته ووجبه  
بما يجب من احوال وجب من احواله رجه ويستطد ذلك ايضا وان كان الغرض منها من الولي لم يثبت  
من قبلها العيب واجبه الولي وكتمه ايضا فله رجع عليها بتفريق الرجوع بها به وجب من احوالها  
الولي الولي الرجوع رجع الزوجه على الولي والعيب يملك قال الرازي ولم يتزوجها الى ما كانت حاله بعينه  
للمعجب من الخلاف فيه وفيما لا يزوجها لا يملك بتفريقها الظاهر سيما وقد قطع الجمهور بان الولي المحجب  
لا يرد رجوعه لتفريقه قال الهامودي وانما يرجع على الغار بعد انكاحه فلو ابرأته منه لم يرجع على الغار شي  
والرد عليه بعد قبضه فغير مبرور عليه وجب **فصل** والمناشفة والسكنى في العقد فلا يجان  
لما كانت حايلا وان كانت حايلا فان قلنا النشفة لكل النشفة وان قلنا الحايلا هو الرجوع فلا رجوع  
السكنى فيها طرقتان احدهما انما على الخلاف في النشفة وتاثيرها النشفة بان لا يجب هذا هو المشهور ووجبه  
الغاية طريقا اخرى استحقاق الحامل المنسوخ نكاحها السكنى قولنا قال الرازي يمكن ان ينكح خلاف على  
ان لا يرد له المهر انما للسكنى لزوجها المسكن بسكنى لرجوع السكنى والنشفة ومن زوجه انه اركان النشفة  
بالعيب الحارث بصفتي السكنى والافلا قد سبق في المهر نظيره اذا لم يوجب السكنى فلو اراد الرجوع

لا رجوع

لا خيار وان ماتت حرة المهر من احوالها او بصفته حدودا او انقطاعا فلها الخيار ووجه تولد من الاختلاف  
في حمل القولين الامر الثالث العيب الظاهر قد اختلفت بعد العقد ما يقتضي كونه الخيار لو قال ربه فلما انكحت  
بزوج او بالزوجه فاذ حدث به فكل كان قبل النكاح فله الرجوع فان كان حيا او حيا او حيا او حيا  
فلما انكحت وانكحت الزوج فكل كان قبل النكاح فله الرجوع وان كان قبل النكاح فله الرجوع وان كان قبل النكاح  
انكحت الخوار وكذا طرأنا فله الرجوع انكحت الخوار فله الرجوع وانكحت الخوار فله الرجوع وانكحت الخوار  
والفصل في الرجوع في العيب الحادث قبل النكاح فله الرجوع انكحت الخوار فله الرجوع وانكحت الخوار فله الرجوع  
بالعيب الظاهر بالزوج على المذهب في وجوبه في ثبوتهم بالعيب في طارئة العقد طرقتان مشهورتان  
ان يكره في العيب فان كان جنونا فلم يفسخ وان نصبت به المرأة وان كان حيا او حيا او حيا او حيا  
بوجه لا يفسخها ان لم يكن الخيار الطريق الثاني ان لم يكن الخيار بالعيب في طارئة العقد لا يفسخ  
حكمه انما الرجوع فعلى القولين ان يزوجها من غير رجوع بحوله لم يفسخ النكاح وان رجع عليه من محرم  
او من غيرهم الا بوجه وان رجع عليه من محرم او من غيرهم فله الرجوع على العيب الظاهر بطلان  
النظر الثاني في رجوع الخيار وهو على القولين في الرجوع في طارئة العقد انما الرجوع في طارئة  
العتق وعلى غير ذلك من الخيار بالفسخ انما يفسخ الرجوع في طارئة العقد من الرجوع في طارئة  
واما بغيره فله الرجوع وان رجع عليه من غير رجوع به وانه اجاب الامام واختلفت جماعة واصحابا ان لا رجوع  
في طارئة العقد انما الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد  
الحاكم في الحكم وفيه خيرة قال ابن الصبا واذ ثبت العيب عند الحكم فخير بين ان يفسخ نفسه او ان  
يعيب وقال القائل اذ ثبت بغيره من ان يفسخ نفسه او يفسخ نفسه فله الرجوع في طارئة العقد  
ولو لم يفسخ فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد  
النفق ومن لم يفسخ انكحته فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد  
او بعده قال فان قبل الدخول فلا مهر ولا نفقة سواء نسخت المرأة لوارثها بعينها هذا المشهور وقال الهامودي  
ان كان حدث بعد العقد لم يفسخ المهر ولا يفسخ منه شيئا وكذا الامام وان كان بعد الدخول فله الرجوع في طارئة العقد  
في المهر والرجوع به والنفق في المهر فان قال النشفة بعيب مكره منها وفيها فله الرجوع  
انما يفسخ السعي ويحسمه انكح ونفسجها اذا انفسج النكاح برؤيها بعد الدخول انما يفسخ ولا خيار طرقتان  
احدهما ان يفسخها قولان احدهما بفسخ السعي فله ما ذهب من المثل وتاثيرها انما يفسخ المهر كذا قاله الهامودي  
والقول بوجوب المهر المثل في الرد ليس مشهورا والامام استبعد وقال حنيفة في الرجوع في طارئة العقد  
والصحيح ان يفسخ بغير التفريق ذكر الهامودي رجوعا ثانيا وهو ان رجع عليه من غير رجوع عليه  
بالمثل وان نسخت بعينه رجوعا ثانيا وهو ان رجع عليه من غير رجوع عليه من غير رجوع عليه  
فان قلنا لا رجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد فله الرجوع في طارئة العقد  
احدهما بغيره انما يفسخ السعي رجوعا ثانيا وهو ان رجع عليه من غير رجوع عليه من غير رجوع عليه































۱۳۰۰

[illegible]























المائة

انما السمع او اذنه فتشبه من خففوا الردييه عليه فوجهه وان لم ترع حقا وسمعنا المدعوي وجعلنا الانكار  
فلا قال انت الخصومه وحقت قلنا بل هو من خلف سيقك وعويك المحمله فان كل حلفت اغني على القولين وان قيل  
ارو قال انكارا واليمين فوجه ما عدنا تحت تكليف الثانيه دوننا فلهذا قال الاحام وصاحب هذا الوجه يستدل بان  
جس تكليف الادب وينطبق تكليف الايمان واصحابه ليس تكليف الادب وان قلنا انها كالانكار فوجه ما عدنا  
حكم بطلانها لتكافؤهما واصحابه ليس تكليف الادب وعلى هذا فتقضي استنفان الثانيه عليه شك قولنا شبههما  
لشبهه البرعي بقول الزعم كما قبلوه فيما اراد قال هذا لانه في الجود والاجماع المستثنى من المهر جليق بحدته ولو  
المهر طال الزمان وتضمن ان يجعل انكار الزعم ايقاعا وان يقال ان المهر انما هو على النيا من تنقي ثبوت مور  
لحق فيما اذاعت الال بعد التزويج قال الشيخ البرقي والظاهر انه في اليك الثانيه لان الاستيعاب فلا يلزم  
تدبيره قوله في الاول انه اذا كان المال حال احصاء قال اللهم وقد نهر في النيا بان استقبل قوله وهذا من ضمن  
الاحصاء وتسل قران عليه حذرا من التعارض فان ثبت انقرها فاقضت انقرها وقرار الولي مجزول قال  
حكم السابق وكونه ان يبدل بطلانها مع التعارض وقد تقدم ذكره حينئذ انما اذا احضر فانه المهر والمراه  
لشغل قران او انقرها فحقت ايقاعات قبول انقرها قبول اخره قبول اخره السابق بطلان الزعم  
يرجع القراني بغير قران ولو تزوج الباقية من احد ابني رجل بعينه فادعت على احداهما انه الذي زوجها فمات  
الزوج على القولين سواء وانه فان نكحت حلفت واحدت تمت المهر وان دعي كل منهما ان زوجته فان اقرت  
بما نسب وجبته وعلى الثاني عليهما في القولا المختلفتان في المراه في زوج ولياها من اثنين المباح اذا  
اوستا من زوجة واحدة ومهرها معلوما فانه يشهد بان ذلك شاهدان تنصفي الثانيه فرفع الشاهدان فان كان  
ان لم يثبت جواب المدعي بل سكت ولا انكر الردييه بعد ذلك ولا صح بتكذيب الصادع من يرجع عليها شي  
في كتاب او بعد ذلك اصرح بتكذيبهما فتقربهما المهر فولات زوجة ما عدنا المهر من شيئا وانما يفرمان  
بغير المال المراه زوجة من اموالهم يمين على القولين بان شهود المال على الزوجين او ارجعوا لان فاجر تركه ايضا  
في القائل ولا يشترط التكليف مع انكاره ولو رجعت المراه مرة اخرى اهرها مرد الاله ويبيح ان يرت وقال انه لا يفرم  
المال فندان الولي ان هو ما عايش عدس وجهان وهو ما يورد القراني وهو كما هو وانكار الردييه  
والقران اما اذا لم يغفل به فحينئذ لا يرجع فلا ادعاء وان غرضه شهود المال لسلة السبع وعلما بان فرق الفرق  
يكونان فانما يؤمنان ما غرضه الزوم وهو نعم المسير وان قلنا لا يفرمان بالترتيب المذكور فذلك ان كان السمي  
وبه قدر مهر المثل او دونه فان اقرت فالحكم في غرضه الزايم كالحكم في شهود المال من يفرق السلة  
فنه روضة بعد ان يعين واقا استبينه وادعتا لاصابه فاقا تبيته او ما قارح لا ثم ادعتا لطلاق  
ابيه اقرت وحكم الحاكم بشرا وانتم ثم رجعا حكم والاعادة ان شهود الطلاق في نكاحه تنقي عليه اذا رجعا  
فرجع لغيره من مهر المثل او السعي ونفسه في خلاف باقي في كتاب الفتاوات اذا عرفت ذلك فقد قال  
الاعلام على شهود النكاح ولا على شهود الاصابه وعلى ما عدي الطلاق نفس المهر واختلف الاصحاب قال القائلون  
نكاح لا يفرمون اذا رجعا في المسئلة الادبي والنوم على جوابه في شهود النكاح وشهود الاصابه واختلفوا



۱۷

والبيع للزوج او اذعت المرأة وصفا مما يحل بينهما ان يملكها فملكه فحل لغيره بينين الساسد اذ رجع رجل  
اكثر ثم قاله رجعته وانما يجوز على فاكهة الزرع وادعى انه يملكها فاما حبيها فان لم يحدد منه حايده ولا يملكه  
له صفة الزرع بميمه وكذا لو قال رجعته وانما حرمت وادعت لغيره فملكها ثم ملكها وكذا لو قال رجعته  
البنون والجراد وغيره فملكها نص في كل سلا على انه لو رجع احده فاستلزمه وادعى رجعته ان كانا رجعاً بغيره  
فكانت على اذني فالقول قولك وقالة الرعي بينين ان يحكيهما المختلفان او ادعى احد المتعاقدين صحة العقد والآخر  
سأله ويظهر بينهما فرق ولو ادعت المكوحة المحبسة اذ رجع في تركها او رجعته بغيره قال البغوي لا يقبل قولك  
او ادخلها او اقامته فان عمد السيد ادهاء من البنون والجراد وقال كنت صبياً فدها راعيها انما القول قول  
الزوج وقد نص الشافعي على ان لو لم يولد وكل بالزوج ثم اهرم ورجع الوكيل فادعى الولي وقبضه في العهرم والكل  
الزوج انما القول قول الزوج قال الامام وهو على المسئلة الزوجين لعدم التوكيل على الاهرم قال الرافعي لا شيء  
او على القول بانها اذا رجع جلا يقبل بكاح ثم اهرم وقبل الوكيل ثم اختلفا رجعاً فقال الزوج قبل اهرم  
او بعد غلبه منه وقال كل من رجع الى الاهرم وقال القول قول الزوج ولم يترق من رجع سبق التكاح على الاهرم  
ام سبق الاهرام ولم يملك لهما خلافاً مقتضى ما سري في الزوج الرابع انما لو ادعى الحرمة بين الزوجين لا يثبت  
ان قوله ان بعض المتراعي في مسئلة النهر بين الزوجين لا يثبت لوليه الزوج واما الاهام فاما الخلاف في ان  
الطلاق لا يفسد بل يثبت بالصحیح والقاسد لم يفسد بالصحیح وهو نظير الواجب في النكاح المأذون به ولو رجع  
غير المحرم لغيره برضاها فادعت اياها كاستصحيه بوجبه فقد في النكاح والقاضي والبخاري لا تصدق بمهر ولو  
لا يثبت النكاح انما لغيره فهو كالمواضع قال ثم قال كنت صغيراً يومئذ قاله هذا يعني ان يكون جواباً على الود الاول  
او لم يكن ان يزوجها ولو رجعها ماتت فادعت ان اياها فانما يجوز ان يوسيه وانكر الزوج فان جرحه بالزوج برضاها  
او دونها لم يملك فاقدم في الزرع الرابع ولو رجعها منه من جرحه فادعى انه كان له بعد الطول بالزوج صدق  
الزوج **سابع** قال صاحب الدرر الخاير لو قال المرأة دفع العقد لغيري فنفذ وقال الزوج على يدي فالحل  
لها انما انكار اصل العقد **كتاب الصدق** وهو مال الواجب على كل امرئ ان يصدق به على غيره في النكاح  
او الطلاق ليس بواجب بعد النكاح ويجوز اخلاؤه عنه خلاف ثم في البيع لغيره يستحب ما لا خلافه ويستحب ما ذكره  
فيه حيث لا يملكها او اذ رجع عبده بانه وقال القول قولك اخلاؤه النكاح عنه فادبره النكاح فاما ان  
يبيع لغيره في النكاح ما صحح او قاسد وان لم يبيع فاما ان يملكه او لا في التوفيق وعلى التذنب في العقد بشرط الواجب  
الطلاق فذلك بشرطه وينفذ وقوع تسميه صححه فاما ان يبيع بين الزوجين نزاع فيه ام لا وقف الكتاب في حصة  
الزوج شخص هذه الامور الخمسة الاول في حكم الصحيح الثاني في حكم القاسد وجاز الفساد الثالث في التوفيق  
الرابع في التفسير الخامس في تنازع **المباح الاول** في حكم العقد الصحيح وله ثلاثة احكام الفان في البيع  
والفان في حكم الاول الفان قدّم الفان في عليه مقدمه مشتق على مسائل الادبي الصدق فمؤثر في الفان في البيع  
منه ذلك منها قد يكون محبباً وقد يكون في ذمة الزوج ويجوز ان يصدقه الله ان لا يملكه في ذمة دون ذلك فمؤثر  
فيها قال الشافعي رضي الله عنه في انما اذا احب امرأه على رجل موطنه عمداً وخطأ وكانا معا لغيره بالاشد نكحاً























الحمد لله

[illegible]



























































مجلس

الفتح

ان تلحق بوجه الساج وقله لاسم الفلج بوجوه والثالث كمالا والرابع ان سجد على الارض لشر  
 رجب وان سجد على السجد لم يحس ولو سجد لوجه رجب فقصيه القائل المقدمه ان يكون في الجاهل  
 لا خلاف ان في تطهير المهرج فلا يصح انه يسقط ولا يستلزم مقتضاه اجاب نعم من لا يملكها  
 شي ابتداء وهذا هو الحق على قولنا اذا زوج عهدا من شاة لا يجب شي الا ان قلنا يجب ان يعطى العهد في الشاة قلنا  
 انما يجب بالعقد والطلاق فيظهر ان يجب لا المنفعة في قولنا غراها وفيه شرط لمن هل يسقط او يرد  
 من قبل ان يكون عليها كذا فيهما اذا لم يبدل عليه دين يسقط راما للزوم كالحاصل من جهة اجبي ما لو  
 وكف بضاعته او اخذه او ارضه روجه الصغيره بغير احوالها ويعد ذلك في يكافئ التفرغ ايضا  
 في ارضه الصغيره واكثره الصغيره على وجه وفي الكبيره والرضع اما امره ان يكون صغيره للزوم وكما لو وطئ امر  
 او ابنه زوجته بالشبهه وموجب كلام القاضي في كتاب الرضاع بينهم تخصيص ذلك بالقبول والمشهور  
 الاول ان زوج ذي لبنه الصغيره من دمي لم اسلم احد ابويها حقه في الاسلام وانفسها النكاح وانتهى لها  
 والزوج في وجوب المنفعة من ان يكون الزوجان حرة او مملوكين او احدهما حرة والاخر مملوكا ولا يبرأ الزوجان  
 مسلمين او ذميين او الزوج مسلما والراه ديه النوع الثاني الرقة الحاصلة بالموت والا يجب منه  
 اجابا قلنا انما ورد في ذلك ان سبب سبب الرقة لم يجب ابدا ولا انفسها النكاح بالثبات دون ذلك احد  
 الزوجين الا ان النظر الفلج في قدرها ومن ينقسم الي واجب ومستحب اما الواجب فان رضي الزوجان  
 على غير ما كانا عليه او كثر رقبته وجهه ان يبيعوا كل منهما حابه فان لم يخلع لم يرد روجه الزوج ولا  
 رجع الا في حاله ليتدبرها وان تنازعا فوجها من احدهما الى الواجب اقل ما يتحمل واحدهما ان يكلم يتدبرها  
 حابه او يباعا بالمال وفي من ينظر الحكم الى حاله منها ثلاثة اوجه احدها الزوجه في اليسار والاعسار والقائ  
 بالارواحها ان ينظر الى حالها معا وفي المخطور اليه من حال وجها من احدها سببه واهلها كالمهر  
 وتايمه اجهارها في قلبه وكثرته وضعفه وما ورد في وهل يجوز ان يبيعها شرط المهر وان يرد عليه في ثلاثه  
 اوجه احدها يجوز ان يرد عليه واظهره ان لا يجوز فقالوا انه لا يجوز ان يبيعها الشرع في سببه الشرط  
 يعتبر شرط المسمى المفروض في المفوض ان وقع فرض في اسمها وجهه انه يعتبر في حق مهر المثل فاه الامام  
 فان لم يكن سبيبه ولا فرض اعتبر شرط مهر المثل واما المستحب فقد استحسن القائل في قدر ثلاثين درهما وقال في  
 سبع او ثمانه ثوبا قدر ثلاثين درهما وفي اخره سبب ان سحر عاذا ما كان لم يكن فقصه فان لم يكن ثلثين  
 درهما قالوا وليس ذلك اختلاف قول بل هو شرط لعل وجبات الاستحباب فاعلم ان ثلاثين درهما او ما سواه  
 والمرد المنفعة انما تربو ثمنه على الثلاثين وقيل يستمر بخادم ان كان هو سره بالمنفعة ان كان ميسرا وتقدر ثلثين  
 درهما فان نحو سواد المراهق بالمنفعة التي لا تبلغ ثلاثين **الباب الحاسم في المهر في الرضاع** في الصدق  
 فيه مسائل الاول انما اختلف الزوجان في قدر المهر كما لو قال كزوجتي ثلثين درهما او رجب حقه  
 كما لو قال يذهب فقال بل يدر اربع او رجب حقه كما لو قال تزوجتي بصحاح فقال بل ميسره او قال فقال  
 بل يزوجها او قال بل يسه فقال بل الى سنتين فان كان لواحد منهما دينه واعتد الوقت حكم له بوجهها



































































نقد

[illegible]























والاكتفاء لم يرد عليه ما فعل بعد ان اعطاه وعرضا ومع الوكيل على ما قلنا الامر من جهة العضو المسبب  
لذا انما ورد في فيه نظير مقتضاها بحيث لا يكون في حال سدة الوكيل بغيره وانما مقتضى الزرع في هذه  
الوجه الوكيل في فانها لا ياء للزواج ووجهان احدهما نعم فيجب الزرع في مطالبة كل منها وليس الوكيل ان يضع على  
ما قبله من رعايتهما لا فيس للزواج مطالبة الوكيل استيفاؤه من قبل ان يورثه وان زاد الوكيل على مهر المثل  
منه فانه اذا فخلع لهما فقولنا اذرها ان الخلع فاسد ثبتت مهر المثل والزيادة عليه ان لم ينفذ الوكيل  
لم ينفذ وبه عزم الامام وعنه ان يزوج انما يزوج ما على قوله ان ما هو باسبغ العضو وان لم ينفذ في الاستدراك  
من في حال الحوانة والثاني ان المراه يحرم من الخلع بالسيار وبطله فيلزم مهر المثل والزيادة والزيادة  
للكل فلا فاسد في عرضا حبان الترتيبات بمثل ان يخرج من مسلة دليل الزوج ان الخلاق يقع رجوعا اذا  
ورثا كسبته فخلع قال الامام ولا ياتي بها القول بانما يزوج ما انما الامر من خلافه في صريح النية وان كان  
لما انفك العرضا اليه فتمت قلنا قلنا بفساد الخلع او قلنا ان موقفه منه فعلى المنصوم وقول الجمهور  
التقدم اليها لقولهم ان يزوج الوكيل الزايد على مهر المثل وعلى القول بانما يزوج الحكم قالوا لم ينفذ وان  
ما في الوكيل العرضا اليه نفسه فعلى رايه الامام بفساد الخلع اجبي وعلى راي الماوردي بفساد الخلع بجمع وفي  
قوله ان يزوج مهر المثل او جهات المتقدمان وانما الخلق ولم ينفذ اليه ولا ياتي فعلى طريقه الامام بفساد  
المراه في مهر المثل بطلها والوكيل الزايد عليه وقال الماوردي بانما يزوج من قوله الخلع وقتة القولان  
انما يزوج مهر المثل او قلنا بفساد الخلع لزم الوكيل الزايد لقضاء له ما لا خلاف وان عدل الوكيل الي  
في مهر المثل ما ورد في وان عدل الي غير ما في تلك والخم فان كان الزوج محل خلافة على ذلك بان قال  
في مهر المثل الخلق والخلع فاسد للزواج مهر المثل بطلها ولا ينفذ الوكيل الزايد لقضاء سواه وان  
تمت على غير صيغة فانه يفسد ولكن يقع رجوعا او بانيها مهر المثل في وجهان وهما ان الوكيل له على  
ما ورد في مهر المثل الى مال اخر فان كان في الزم وهو محمول بان مهر المثل وان كان محلوه بطل بفساد  
الخلع او يوقف على جارية فيه وجهان فان قلنا بفساده او بفساده فمردته لهما مهر المثل فان ضمن الزوج  
لا شيء له على الوكيل وان لم يرض به طالب الوكيل ما وقع به الخلع ورجع الوكيل لهما مهر المثل على ما كان  
ما عدل اليه عينا فما لو قلنا الوكيل طلقته على هذا الوجه فمردته في الخلق قولان حسان على القولين  
التقدم من فان قلنا انما يطل ثم لم يطلق هذا وان قلنا سرقه وقع عينا فانما ياتي فان اماره ورد في  
انما مهر المثل فان كان بفساد فمردته العبد وقد احدث لم يزوج بشي على الوكيل وان كان اقل طلبة بالمقدرا الزايد  
من مهر المثل او خلع وكيل المراه محرم اخبر بان مهر المثل سرقه فمردته في ذلك او اخلت الوكيل  
خلع هذا المشهور في طلبة الاطلاق التفصيل المتقدم على ما ورد في ذلك او خلع وكيل الزرع بذكر وقد  
ذلك في المصلحة به على الصحيح ولو ذلك بالخلع بالخير فمردته في الخلق خلاف تقدم في الوكالة ولما لو كان  
الخلع مطلقا خلع محرم اخبره او محمول ومغصوب لم يزوج الثاني في تداوير البعوض انما لو كان في الخلق  
خلع على ان فخلع في ثلاث على ان حصل البيوت في سطران اضاف اليها لا يقع الا اذ هو والا فمردته

لا ينفذ

ورايه في نفس الوكيل ما به وحسب ذلك من غير انما به فالا حبان فان قالوا رايه في العباد  
الواحدة ان يقال يجب عليه اكثر الامرين من مهر المثل وما سواه الوكيل اقل ان  
المراه بالخيار من ان يزوج مهر المثل على ما سواه الوكيل ويخرج من مهر المثل ما يزوج انما يخرج من مهر  
المسحوق او يزوج ويخرج من مهر المثل ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
اقطاعه الى نفسه فمردته بغيره جميع ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
بغيره فلو رايه ان يزوج ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
لو لم يزوج ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
المثل فلو لم يزوج ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
بطلها في الخلق في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
البيوت في مهر المثل او خلع لا يطل به الوكيل الا ان يقول انما يزوج ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
ونسبه الامام الى نفسه لا يزوج ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
النقصان وانما يزوج ما سواه الوكيل فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
على ان يزوج مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
لا يزوج مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
منه وما يسميه على الخلق في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
لوقا انما يزوج مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
ينصرف الاخلع على المصلحة فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
وقال الخلق في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
بغيره مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
العقد اليه لم يزوج مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
الخلق في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
المراه في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
ما لا يزوج مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
سواء وسلبه الى الزوج في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
الزوم في مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص  
قبل عرضا وانما يزوج مهر المثل او خلع فلو خلق ولم ينفذها ولا في نفسه فعلى النقص























او علة عليه لوجبه لا يمنع احدا من ان يعطيه هذا الحق فربما انما هذا الحق الى ان يطلق  
يقع رجوعا وتاثيرها ان على الاطلاق في التطبيق ما عطا المحضوب والحق وهو شبيه بما هو هذا الحق  
على المتزوج في وقوع الاطلاق المحضوب وجه انه لا يقع ما عطا به قال الامام علي القول بوقوعه باسما  
بسطع رجوعه من انما يرجع على الجديده والدم فيه العريقين السابقان في المسئلة المتقدمه فانك  
لو انزلنا على طين هذا الثوب وهو مروي فاعطيه اياه فبان مردوا لم يخلقوا لو انزلنا على طين هذا  
الترس المروي في وقوع الاطلاق وحيثما يقع بها على الخلاف فيما اذا اطلقنا بالكل هذه الخطة فكل  
بعد الطين المحضوب والاشبه عندنا في انما يخلق و لو انزلنا هذا الثوب هو الذي يقال ان اعطيتني  
هذا الثوب فانت خالق فاعطيتني ثوبا كان للمروية يعني على ان المروية على عليه قبل ان يعطى لغيره  
في العقد ان قلنا نعم لم يخلق الا خلقه وليس له الا الله وفيه نظر كما قال القاضي قال لو كان هذا الثوب مروي  
نظمتي عليه فبان مردوا به ميرا وما يرجع على فيه القول بطلان الذي بوقوع الاطلاق من هذه اما لو  
قالوا على ثوب علي انه محضه كما لو قالوا انك على هذا الثوب علي انه مروي فبطلت طقت سوا كان  
هو با او مردوا به ملك الزوج ان كان مردوا بان انه مروي يعني مذكرا في قولهم تقدم ما في النكاح  
وغيره ان اختلاف الصفة هل ينزل منزله اختلاف العن فان قلنا نعم فهذا هو الموضع يرجع الى مذهب  
الخلق وان قلنا لا وهو الصحيح بطلته وقد عرفت كعب وجه فيه فله خيرا لجلسه في بيان  
قيمة المروي ان كانت شئنا المروي والكره ليس له الرد فان رجع الى مهر المثل في الامام علي  
بمهر المروي في قولنا ثانيا ولو تعذر رده بطلته او حددت عيب به رجع بمهر المثل من مهر المثل  
في امم القولي وتقدر ما نقص من قيمته في الآخر وليس له ابداله ثوب مروي ولو قالوا ان ثوب علي  
انه كان ثوبا قطعا او قرا لولا العكس بان في الموضع طرق احدها المواقير انه فاسد والآخر اسديا  
القولان في ان الرجوع الى مهر المثل او بطل الثوب بالصفة المشروطة وليس له اسساكه قالوا ان ذلك  
لواجب ثوبا على ان يخلق ثوبا لم يخلق في هذا خلافه الثاني ان الحكم في لو بان انه مروي في ذلك  
عسوطا انه مروي والثالث ان سبي على ما اذا قال بطلته هذه البطله فبانته فاسا على ان يخلق  
فهو كاختلاف الصفة وان قلنا لا فسد ثوبا فبطلته وهو جمع بين الطريق الاول وقصص المارودي الرد ما اذا  
نصت قيمة الثوب من قيمة المثل كما قاله في الاول وحكي وجهه ان الاطلاق لا يقع هنا لاختلاف الجنس  
الوقالت القاضي على هذا الثوب فانه مروي ففان لم يخلق فخرج مردوا فهو لو قال خالصا على انه مروي  
ولو قال بطلته على هذا الثوب هو مروي او خالصا على هذا الثوب المروي فبان مردوا لم يخلق رده  
ولا يخفى ان الشرط في مسابيل الباب وقوع الاعطى في المجلس **س** لو قال ان ابراهيمي من عبد ابي فانت  
فانما براءه موهبة طلقته لمن يقع باينا او رجعا فيه وجهان وبلاول جاب القاضي في تعليقه  
والقول فيما اذا قل ان ابراهيمي من الدمي الذي لم يخلق قال صاحب الكافي هو الاصح وقال ابن ابي الدم  
هو الحق وقال انه لم يقع عليه وان في الغوالي وقال وكذا الحكم فيما لو قال بني صمته كذا بالثاني

اجاب القاضي في اقتدارك على الثوب ولو قال ان ابراهيمي من الدمي فهو رجعي بعد القاضي عن القول  
ان قال لو قال ان ابراهيمي من الدمي فانت العدة فانت طالق فابرايمه منها لا تطلق لان نسبه لم يفسخ  
الا بامرهم وهو ان يقال بطلان في مسابيل الثوب على ان ابراهيمي لا تطلق واستغاث اخر قال المارودي  
والبيهقي لو قال لزوجته انا عطيني هذا الثوب فانت طالق فخلق ما عطا به له وفيما عدا القولان وقد  
مردوا في حال ارفع في الجواب الاول انما على الاصح **الباب الرابع** في حد الاطلاق وفيه اربعة فصول  
الاول في الفاظ في سوال الاطلاق وفيه مسابيل الاول ان قول المراه لخليتي كذا او علي كذا  
او علي را بطي كذا او امنت كذا فاصبح صحيحه في الاطلاق فاذا اطلق في المجلس وقع ولزمها ذلك في مضاعفها  
كقول المولى انا عطيني ادا المولى كذا او كذا فخلقته او في ما اذني وقت طلقته فذلك كذا وعنه الجواب  
بالمجلس خلافه خاسا لوجه في غير ان وادانها فخلق في يده وقت اعطته الثانية لو قال ان طلقته فانت  
بركة من مدني او قد ابراهيمي فخلقته وقع الاطلاق رجعا ولم يبرع من اصدق وانما الرجوع الى اياه ببراء  
علي الدم ان يبيع بطلان الاطلاق وقال القاضي في الثوب كذا في المراه فيضربقع الاطلاق بايناد في مهر  
الكل وانما الرجوع الى تخريجه ومحمد بن ابي الصلاح وسئل ان يقال لا تطلق رجعا من وجه ذكره اذ قال  
ابو الزود طلقه وانت بركة من مدني او علي انك بركة منه فخلق لا يقع الاطلاق اما لو قال ابراهيمي  
من مدني فخلقته او قال ان ابراهيمي من مدني فخلقته فانت ابراهيمي ثم انشأ خلقا ولم يخلق يخلق  
في الاصل في ذلك يقال انما قصدت جعل ابراهيمي من الاطلاق ولذلك من مسائل الاطلاق عليه  
في قولنا فانت طلقته وانت بركة من مدني قال الشيخ ابن الصلاح ولو قال انا عطيني مهر طلقته فانت  
لزوجته قد وهبت فانت طالق فخلقته وبما الزوج من المهر ان كانت رادت لغيره ولكن ان لم ترده  
في مهر فان انضم اليه عدم ارادته الزود يقع الاطلاق في مقابلته لم يقع وان ارادت ان يبرأ من  
طلقته فبطل الاطلاق المتقدم فخلق الصحيح يكون خلعها صحيحا وبما من اصدق ما على ان نسبه اصدق وان كانت  
وسا حجة وان لم يرد المهر او ارادها ونقض رادته لم يرد المهر ولا يبرأ الزوج منه وبطل الاطلاق  
فان كان الزوج رقعته بمجانا فهو واقع ان رقعته على جام مرد في المهر من معالم يقع لانه لم يوقعه الا على ذلك  
ولم يخلق الثانية اذا قالت طلقته وذلك على الوجه فقال طلقته بانت ولزمها الاول وفيه وجهان لا يبرأ  
المهر بل كذا اذا صدر ذلك من الزوج فعلى هذا انما يفسر على قوله طلقته وقع رجعا وان زاد على الخلع في  
قبولها فخرجت من المهر المصله لهما ان لم يقل على ذلك قال ابو جعفر فان لم يبرده فبان انما قالت على قلت  
وقد صرح به مرد في القاضي في الغوالي والرافعي ذكره فيما اذا انت بطلته على لو قال يعني هذا وكذا على الف  
فان بقت فوجهان لفقاضي احدهما وبه اثنى الثقال اما لبيع نيحده فبطل ان الامام رجع خلقه قال الرافعي  
ويشبه ان يكون الخلاف في ان يبيع ادا كفايه ولا يفسخ ان يكون في كونه ثياب خلافه فذكر صاحب التمه ما اذا  
قلت طلقته فانت طالق واما اذا قالت اعطيتك انا فانها طلقته ادا خلقه مطلقا يقع رجعا وان كان في  
السلة سرق على حجة البيع بالاسباب لا يجب اما اذا امتنعاه فلا يقع هذا قطعا قال الامام ولو قال



























والا فوج من علي ان هذا الملع هو مستحق موت المال القاي من قناري البغدي ان لوذا العلي علي نوبه  
تقبلت واعطته ثوبا مرديا فربيه نكاحا كان وصفه بصفاته اسم اعني علي ان الرتبة الاسف هل يوجد في السلم  
من الاسود قلنا يجوز ولا يجوز حسب الامكان هنا وان خصاه بغيره من غير معاذ فان تعاقدا وكانت  
حيلة بدل ما على رسله ينبغي علي ان يصدق بغيره في يوم كان مقدرا من بدل ان قلنا ضمان يدع وان قلنا ضمان  
عقد فليكن القولين في حوار الابدال من ضمن ثوبه وان لم يجز بصفاته السلم كان الواجب من المثل للمثل  
كمع معاقبه الثالث في مقاربه الشئ بالصلاح انه لو كان لها علي ربح في حال فقال ان ابراهيم من هذا اكل  
واخرت ويترك علي في اخره است فالت طالق فقال ابراهيم واخرت الذي من هذا اكل اذا كان معلوما ولم يكن تحت  
حجر الا ان يكون له من اخبره بالخير بغيره مرهله فانه حينئذ يكون موصفا فاسد ولو كان له باجل بغيره  
حله فاسد ايضا به الا من مثل وتعليق العداق والدين الرابع فيها ان جلا طلق زوجته فله رجعة ثم حضر  
اليها عاقد لثوبه ورجعه فقال له وهو لا يحل منكم الطلاق فكل ما عاقد على ما فيه فذلك نقاله  
وتقبلت وتزوج بها فله الرجعة الخامسة لا التناخله اذ كان في الملع باطل ولو راجعه في احدى القولين فله رجعة  
ان الملع وقع دونه ولما قال هذا يلحقون قالوا لو جازي الملع في يوم رجع الفساد والفساد والفساد  
عليه الراي وانما عليه الرجعة لانه لو جازي يكون مدعي الفساد ففساده الي امره بغيره من الملع  
الي سر والفساد من ان يستند الي بعض اركان العداق والفساد والفساد والفساد  
وتجارتها في القول قوله في الفساد الخامس لو قال في طلاقه من سكتها فله طلاق عليه من سكتها  
السادس اجالت بعد ان اياها ومن سراد اعتقت مع الزوج عليها الطلاق والابراة في سكتها في ابراهيم  
وهو كذا انما طلق فقلت ان اياها ومن سراد اعتقت مع الزوج عليها الطلاق والابراة في سكتها في ابراهيم  
سكتها المحرم بانما الحال اذ ادعيه الحاله وانما هي بغيره وكذا ربه بطلع طلاقه وطلقة الحاله  
لن ابراهيم فمما وانما طلق بغيره المحرم وانما قد اجتهد لم يطق قال ولهم من ما يسمون  
مدعيه وقع الطلاق وانما قد وقع وانما كذا الحاله فانه قد وقع في الحاله ما اقرب وفي وجهه انما  
ولا يخلو والغيره في جوابه ارا طلقه **كتاب الطلاق** وهو في الشئ اسم كل عاقد  
استكاح والطلاق محرمان وعمل الزوج والفساد مسر كان في شروط واحكام وتخصيص التعليقات باحكام  
فان كتاب ينقسم الي شرط في الاحكام العامة وشرط في التعليقات الخاصة وعمل في المحرمات  
انواعا سدت الي غيرها والشرط الاول في سكتها بطلب بانما الحال اذ ادعيه الحاله وانما هي بغيره  
ومحرم والي نافذ ولا في الحاله من يرضى في والي واحد مدد والي طلق في نقطه استنفاد في ما  
نصرت شكل فقهه لكل منها بالباب الاول في بيان الجائز والمحرم وفيه فصول الاول في بيان  
الطلاق المحرم وطبعه والسمي البديعي والنفذ اعلم الي انقسامه الي سني وبغيره وفي معانيها اصطلاحات  
احدها ان الملع لطلاق الذي يحرم ايقاعه وانما كان نافذ والسمي الطلاق الذي لا يحرم ايقاعه فعلي هذا  
لا واعطه بين السني والبديعي انما هو شرط من ابراهيم ان السني كذا في قوله في ما لا ينفذ

ساجد

للمحرم بغيره البديعي كذا في قوله في ما لا ينفذ والسمي كذا في قوله في ما لا ينفذ  
طلاق البديعي كذا في قوله في ما لا ينفذ والسمي كذا في قوله في ما لا ينفذ  
لا ينفذ بغيره البديعي كذا في قوله في ما لا ينفذ والسمي كذا في قوله في ما لا ينفذ  
انما الملع كذا في قوله في ما لا ينفذ والسمي كذا في قوله في ما لا ينفذ  
نصرت شكل فقهه لكل منها بالباب الاول في بيان الجائز والمحرم وفيه فصول الاول في بيان  
الطلاق المحرم وطبعه والسمي البديعي والنفذ اعلم الي انقسامه الي سني وبغيره وفي معانيها اصطلاحات  
احدها ان الملع لطلاق الذي يحرم ايقاعه وانما كان نافذ والسمي الطلاق الذي لا يحرم ايقاعه فعلي هذا  
لا واعطه بين السني والبديعي انما هو شرط من ابراهيم ان السني كذا في قوله في ما لا ينفذ

ساجد







المشهور في خلافة نوح لا يروى عنه ولا يروى له قال (انت فائق للبدعة فقلت له وجه اعتقادها واشهرها (ك)  
تعلق في الحبال كما لو قال لنفسه وثابتا لا يخلق في الحبال وسط بحر حالة البدعة في السمع سمعك وفي غير القول  
في المدحول وثالثا (انت لا تخلق في الحبال ولا في الحبال لا تعلقه بصعود السما قال راشر هذه ايراد في قوله  
السنة ايضا وما الحاصل فقد قال الرباني (كل حكمة ان كانت لا تترك ادم او كانت تزداد قلنا بالعدم انه  
ليس بمخبر ولا جدي بانه جدير بالسنة في خلافة (ك) لا بدع فادان طالت طالت السنة والبدعة وقع في الحبال  
صرا كانت طالت طالت الودا ايضا جاعلي في ذلك المظهر لم يجتمع وقد انصرف في سماعهم في الاوقات  
ليما اذا قال للبدعة وتقتضاه حجة الرهين الاجر من في في هذه الصورة قال دال براسي وحاشا عليه  
البدع عدم خلافة في حاله (ك) السنة وبدعة فادان طالت طالت السنة وهي جاق لا تخلق في  
تظهر ولو قال للبدعة لا ينفق في حال طهرها ويقع في حال حيفها ولم تراجيف بعد طلت في حال نسفها ولو قال  
لواحد من الاربعة انت طالت طالت السنة والبدعة اولها سنيا اريد بها اول طلت سنية وبدعي طلت  
في حال ولو قال للمرأة التي تخورها خلق السنة والبدعة اذ اقدم زيد لرجاء ساشهر اذ ان دخلها دار  
وغر فانت طالت طالت السنة واذا وجدت الصنف كالقدم وفي طهر طلت وان وجدت وفي حافض لم تخلق  
في طهر وكذا لو قال ان قدم زيدا ودخلت دار فانت طالت طالت البدعة دار وجدت الصنف في حال البدعة  
اقتلوني في حال السنة فالقدم في طهر لم يجتمع فيه لم تخلق في نصير في حال البدعة في حافض اجمع وان الخلق  
ولم يفسد السنة والبدعة واقصر على قوله لو اقدم زيد فانت طالت طالت القدم ان ليس يدعي على الصنف ويظهر  
في طهر في طهر الصنف في كونه سنيا اريد بها ولو قال ذلك لاني لا صنف (ك) لا بدع في صنفها في صنفها  
في طهر السنة والبدعة لم وجدنا الشرط المعلق عليه كالقدم فان وجد في حاله وهو الصنف المعلق على (ك) من  
السنة والبدع وقع سنيا في حاله السنة ويدعي في حاله البدعة وان وجدت في حال التمس بعد عالم يقع  
في نصير الى الجاه الاخرى وان وجدت الصنف قبل تغير الحال طلت طالت ليس سنيا ولا بدعي ولو قال  
واقدم زيد فانت طالت طالت السنة انت من اصل السنة والبدع فان كنت من اصل البدعة وان كانت عند قدمه  
صنف المعلق عليه ولا خلا **سورة** الاول لو قال لابي طهر لم يجتمع فيه انت طالت طالت البدعة فادان  
الواحد ان الجاه البدع برطي لو جهر طلت قدم الكلام في الجيف واما الوطي فطلق بغيره  
لحشبه في النسخ وقد رعا من سقوطها على المذهب وعليه الرع عنه فان نزع دعا دعوا فانه الوطي  
لخلق فانه كان رجعا ولم يربع وجب المهر وان راجع فوجها وان كان رجعا فادان وجب المهر وان لم  
طامعه وعلى العام من شفعه انه لم يرضى وطهر الوطي الاول دعا وعلى الفور فادان يقع بشك في الوطي  
لواحد في ديوب المهر وجبات مرتين على الرهين الذين في السنة اذ ادلى بالوجوب قال دسر  
و لغيره وان استلزم ولم نزع فان كان في خلق رجعا فلاحه وان كان ما كان علق الثلاث والثالثة  
في راجعها ان الحكم كذلك وثابتها له يجب ان كان ما لها التتم وجب لاحد حكم وجوب المهر في حال الوصال  
في طهر كانت طالت طالت في طهر واستندام وقد مر في كتاب الصوم والايج انه لا يجب ان قال صاحب الصوف



















































فقد يستمر بسفط اختياره بالاختيار الشجاع فينا ذلك بسفط اختياره ولا يحل بالاختيار  
بالقرب والحبس المخلد والتمويه وحصل بالتمويه بالبلاد السعيدة قال الامام بن جويته في كتابه  
العلم والاختيار فيقول ان كان له خوف الاخرى فاختار بها بسفط اختياره وليس بمكلف  
فعل يكون ذلكا كراهة في حقه فربما كان اذا سئل ففطن عددا ففصل احده شدة الخوف  
بان خلافه قال الغزالي في فصل الوجه لا يفتح خلافه وهذا المسلك راجع عن الامام المسلك الثاني في الاختيار  
سقوط الخيار على كل شيء ما يورث العاقل الاقدام عليه خوفا مما يره به حصول الكراهة وهو مستحق لثقل  
الحال فيكون المكلف عليه والمهدد به ففعله يكون له كراهة في مطلوبه ولو كان مطلوبه في حق شخص  
فان كان المطلوب خلاف حصل الكراهة بالتمويه بالقتل والقطع والجرع والخوف والحبس المؤبد والقتل  
وبالقرب والجوع وسفع ذك المرد في الملاءة وسوءه الوجه والطوف في الاسواق وسفل البدر من اصوله  
او ذروعه وفي الله يد تقتل ذكروا رحم محرم وجهنا فلهذا لا ولا يحصل ثقل فربما ليس هذه الصفة قال  
الفاضل الطبري في قوله هو باحوال القرب على ذلك لغيره في كلام بعضهم الحاق الزوج بالمحم القرب  
احباب هذه الطريقة من جعل هذه الاشياء كراهة في الخلاف وفي حدة المال وانلاف وجهان  
ليكون كراهة وان كانا المطلوبين لثقلهما فالتوفيقية ما تلاقى المال والحبس او قتل الزوجين كراهة  
وان كانا المطلوبين لانلاف المال فالتوفيقية كل واحد من هذه كراهة وفي خلاف المال وجهان في التوفيقية  
ليس كراهة في خلاف المال قال الامام في هذه الطريقة لا كما مضى فان القرب المحرم في خلافه في  
وضعه في حال الامم وقد راع المال الخوف بالثقله مختلف باختلاف مراتب احوال الجاه والدور قال  
من هذه المسلكين ان المستحق عليه الكراهة بالقتل او الجرح الذي يخاف فيه الموت وماله في خلاف  
قال النووي في هذا الطريق انه في بعض تنقيحه نظر قال الشافعي في بيان صريحه في كراهة الكراهة  
بالتمويه بالقتل والقطع والقرب المقيد بالحبس احدى الملاءة تلاقى قال ابو علي الطبري في كتابه  
قرب استحقاقا وان كان الرجل رجلا مستحقا للموت والقرب والحبس والاستحقاق قالوا مختلف باختلاف  
الناس والحوالهم وانما التوفيق بالقتل والقطع واخذ المال خلا مختلف وقال الامام في حقه في خلافه المال  
ايضا فلا يكون توفيقا لو سرق ما خذ خمسة درهم منها كراهة وقيل ان كان كثير او ثمنه في حاله فمراه وان  
كان قليلا لا يورث فيه فليس بالكراهة وان كان كثيرا لا يورث في حاله لسهة حاله فوجهات قال الزواي  
وهو الاشارة الى الرابع من احوال التوفيقية ما حجبها في خياره في جماعة المتحققين ايضا انه انما يحصل بالتمويه  
بالقتل والقطع والقرب الذي يخشى منه الهلاك دون القرب المبرح لانه لا يورث في الهلاك قاله  
انما يحصل بالقتل لا في غير الملاءة من انما يحصل بالتمويه بحقوقه متعلق بدين المملوك بوجوب قصاصا  
فيجمع ثقل الموت واخذ المال لا يقيما فيه كالفريسة والحبس المؤبد والتمويه الا ان خوفه بحبس  
مؤبد في تعريضه لثقل الموت والتمويه بغيره منه الموت لا يقيما فيه اختيار القاصي والتمويه  
انما يحصل بحقوقه شديدا متعلق بدينه فيدخل في القرب الشديد بالتمويه والتعريض والحبس المؤبد

دعوى

ومع صريح في السد وسد منه التوفيق بالاستحقاق ماله العاهة والضعف في الملاءة الشتم وما يحصل الجاه  
والره قال احمد بن محمد بن الحسين قد كانت اهل القوي سقطوا الجاه وعملوا صغرة عند اكثر الناس  
على الزمونه وراعاة السوم والعداوات وحكي لما روي في ذلك خلا فادنا الاصح عند كيانه في حاله الملك  
فان كان من اهل الدنيا والحي التوفيق كان كراهة في مسلكه لا نقص من حاله وان كان من اهل الاخر دذو كية  
الزنا به لم يكن كراهة لانه لا ينفذ حقه بين نظريه بل قد يكون ذلكا كراهة مع كثرة الزنا به فادنا بعض السلف  
والتوفيق بالقتل من البلد نظرية فان كان له به اهل يترك منه دينهم قال الامام بن جويته في كتابه  
سعة لئلا كراهة كالحبس المؤبد ولا في وجهات اشبهها كراهة قال الخوي والتوفيق بالتمويه بالتمويه بالتمويه  
المال وتسويها لوجه فلا يكون كراهة في القتل والقطع وفي كونه كراهة في الخلاف والعقوبات بالتمويه  
فيه وجهات في بعض اشياء التوفيق كراهة بالزنا به لئلا كراهة عند اذنه قال النووي في حقه  
التشجيع وتطهر الزنا عليه كان كراهة والتوفيق بالتمويه بالتوفيق بالحبس قال الامام بن جويته في كتابه  
طوله ونقص كالحبس الطويل فصل لو مسك سلطان ظالم بسبب غيره وخاله به فقال المستر في الجاه  
ولا انوقف موضعها وماله فقال ليس عندك شيء فلم يملكه حتى خلف بالخلاف فذلكا قال الغزالي في حقه الخلاف  
لان لم يملكه عليه بل هو منصوص به الى دفع الطالب عنه خلاف ما اذا قال له اللغو انك في حلف بالخلاف  
التمسك بالحد ما جرك او لا عمر فاحدا فلفتم اخبر ما جرك لا تتبع لانهم ارضعوا على الحلف بالخلاف قال ابو ياني  
والتمويه في حقه انما خلفه لورثه ولا يفتح الحث فصل لو تلف بالخلاف ثم ادعى انه كان سكرها عليه والحكم  
الامام صدق لان يكون نصا فربما من حبس وغيره جلي على مدقه السبب الخاسر وقال الغزالي في كتابه  
واعماله ونسب ادمه او يورثه او سبب سوسه ورثه كالورثان يسلك مسكرا في حقه وانما وجهان من  
جنس ما يسكر لا يشرب وادعى ان لا يحل للعقل على فقه التداوي كمال الرافعي في جواز التداوي بالخلاف  
فان جاز في الدوا المزيل للعقل طردوه في القليل والكثير فذلكا كراهة جاز في جواز التداوي في حقه  
تخصيص الخلاف في الدوا المزيل للعقل لا في غيره من العقول تصور هذه الصورة بما اذا خلت اقدار الدوا فادله  
لا يزيل العقل وكذا صور بعضهم وان لم يرد ذلك الخلاف في الدوا المزيل للعقل فلهذا سببه انما الطبع  
يدعو الى قربه في حقه يحتاج فيه الى الملاءة والآخر حتى يمنع قليلا بخلاف الزواي استدل ان السبب ليس  
بعدد وانه كالتدليك وسرب الحمر وغيره من المسكرات تسكر فالتدليك يمنع خلافة ردوي الزواي انه  
في القدم على قولين في حقه طهاره والاحمال طهران احداهما به قال الشافعي ابو جهم الطبري في حقه خلافة  
يتبرأ من الزواي والجماعة في وقعه فليس احد لها الا يقع به قال الزواي في حقه وادعى ظاهر الزواي  
والصالح في ربه سهل قال الغزالي في حقه لئلا يرد في حقه الصحيح عند كونه في حقه والجماعة في حقه  
ولي سائر ثم تخطف انما على القولين سواء كانت اقوالا كالا سلام والره والعقوبات والتدفع  
والسج والشك وغيرهما من سائر العقوبات او افعالا كالصلاة والتمويه والتمويه والتدفع  
والحد قولان وعلى هذا ينطبق قول من قال ان اختلاف القول في ان الصكران كالحجر او الجحش والتمويه في ان الصاله

117



























































[illegible]















ويشترط في جهة التعليل ان يكون الجزاء متصلا بالشرط عاده فلوصفت منها الصبر على الشكر والحمد في الحال  
وان يتعدد التعليل او اقدم الجزاء اوله بل يقصد عند قوله ان متعلقه على الشرط الذي هو الصبر في قوله  
في انما قوله انما في نوجوهان كما مر في التعليل الثانية الله تعالى اما لو قصد بعد الجزاء ان يتعدد  
ان دخلت الدار له كورعه فانه يقع في الماخذ لو سمح منه التلخيص بالطلاق فقال قلت متصلا به انما  
قال القاضي بعد ذلك بحجبه ولو قال لو بينه لم يقبل ظاهرا وفي قبوله باطنا خلاف تقدم ذكره المولى بالبول  
او عرف ذلك ففقه هذا الشطر فسمي يستعمل على فصول في فواعده مهيده وقسم يستعمل على نوع متفرق  
القسم الاول فيه ستة فصول الفصل الاول في التعليل بلا دلالة وهو اربعة انواع النوع الاول التعليل  
بمحرمات متطرفة اذ قال ان متعلق في اول شهر رمضان متصلا وفي عركه خلقت بعد اول جرم الشهر واليه  
برؤية الحال فلوراي يزيل الخوف لم يخلق حتى يخوف ولو راي بعد الخوف بساعة ستر رقبه عند الخوف  
وكذا لو قال في سائر الشهر اذ في ابتداءه وفي استقباله اذ في قوله اذ في شهر كذا اذ في سبيله اذ في  
هلاله اذ في جوارحه الشهر لو قال ان متعلق في اول شهر اذ في يوم من شهر كذا خلقت عند طلوع فجر اوله  
وكذا لو قال ان متعلق في يوم كذا اذ في الخارج انه يقع في قوله في يوم كذا اذ في شهر كذا اذ في  
وعلى هذا الفياض لو قال من ذلك العشر ولو قال اردت بكوني في يوم كذا وشهر كذا اذ في الشهر  
لو اسرم او حره لم يقبل في الظاهر على الصحيح لكن يدرى لو قال اردت بقولي في يوم كذا اليوم الثاني

294







الحمد لله

[illegible]







4

نفسه واخره بالتعليق وكذا هو قولهم لا م قال ولو قال اذا وقع عليك الخلا في فانت طلاق وتطلق وتكلم في وقوع الطلاق بالعلقه وحكمه وكذا انه يلزم ان كان قبل الدخول وقع المهر دون المعلق على الزوج وحل  
اليمين بالغير حتى لو لم يحد ذلك وخلقا لا يبيح الحلاق في عهد الحكم ولو قال اني ابيعك المعلق يقع الطلاق على الزوج  
سواء كانت مولا ام لا ولا يحل اليمين ان يخلعها الملعون خلافا لما اذا كان يخلعها فسخا لم يحل ودخ جماعه من الزنا  
ان المعلق انما يقع في غير الدخول لا لان الحارس على الشرط يقع بعده وقالوا لو وقع معه لم يقع المعلق  
كما لو قال انت طلاق للميت واستدلووا به بالذكري رضاه الاحكام والخبر في نسبائه الى التحقير ان المعلق المعلق  
يقع مع الشرط بعده واستدلوا به في صورتين حه غريب انه يقع الملعون الثانيه الملعون ايضا ولو قال  
او الملعون انت طلاق او ما وقع عليك خلا في فانت طلاق ثم قال ان الملق الملق ثلثا فقلت ثلثا فقلت ثلثا فقلت  
فان قلت انما يقع الطلاق عليها الثانية التعليق مع وجود الصفه تعليق يقع به الملاق المعلق  
بالتعليق كالخبر فاذا قال المردجه ان المعلق فانت طلاق ثم قال انك دخلت الدار فانت طلاق فقلت تحت  
طلقه بين الدخول والثانيه من تعليق الملاق بالتعليق لما يحل المعلق وليس تعليق بل لو لم يدخل الدار  
لم يعلق وكذا مجرد وجود الصفه ليس تعليق في لو تقدم تعليق الطلاق بالدخول ثم قال انك طلق فانت  
طالق ثم دخلت الدار لم يقع الطلاق الملعون بالتعليق يقع الملعون ما بالدخول ولو كان المعلق عليه ابتاعه  
الطلاق في غير ما قال الدخول على خلا في فانت طالق ولو لم يحكم ان رجلا تعليق بالدخول والدخول بعده  
طلق طلاقا في احدهما بالدخول والاخرى بالابتاع وان رجلا تعليق بعده بالدخول او بالدخول وحده استند  
العلقه على خبره لا ابتاع لم يعلق الطلاق الملعون ما يقع الملاق فيه وجب ان التعليق ما الصفه مع وجود  
الصفه ليس يقع بقاء وجب احراز لفظ الابتاع ما يقع على خلاف خبره بخلاف لفظ التعليق وهو ادفع  
او جحد ولو كان التعليق بدفع الطلاق بان قال ان وقع عليك خلا في فانت طالق فوجد التعليق  
مع وجود الصفه وقع الملاق فاذا قال لا بعده انك دخلت الدار فانت طالق قد قلت وقع طلقه ما بالدخول  
والثانيه بالتعليق والتعليق وجود الصفه وجدها بعده ويقوم التعليق بالدخول على التعليق بالتعليق  
تتضمن رقبه ايضا فاذا قال انك دخلت الدار فانت طالق ثم قال ان وقع عليك خلا في فانت طالق ثم دخلت طلق  
الميتين كالوعد الطلاق لم يخر التعليق بالدخول على التعليق ما يقع في ما وجدوا التعليق وجده بعده فكليس  
بوقع الطلاق لان ليس تعليق ولا ابتاع فاذا قال بعد قوله ان وقع عليك خلا في فانت طالق ودخلت الدار  
فانت طالق ولم يدخل يرفع شي وقال لها رددي كل بعض احما بنا يجمع بين معنى التعليق بان التعليق يقع  
والزفر بينهما واضح ومفهومه انه كان سوكر حينها والتسويه يعمل ان يكون في عدم الوقوع الحاق الثانية  
الاولي لو لم يقع الحاقه لا ولا الثانية او في ثبات خلاف لهما بالنقل والجمع والكل بعده ويقع الطلاق  
المعلق في وقوع الملاق لو قيل في مسئلة الوقوع ولزم تعليق بخلافه في معنى التعليق والابتاع وفيه  
وجه انه لا يعلق الملاق لو قيل الحاقه بها ولو قال بعد دخولها كذا وقع عليك خلا في فانت طالق ثم طلقها وقع



سفر

[illegible]



المحور

[illegible]



2

[illegible]



[illegible]



طالوت

الملقحان فاذا ولدنا ثالثة انقضت عدتها ونفت على كل واحد من الاولين طلقه اخرج ابن سينا في الحدة على  
 الرابعة طلقه ثالثة فاذا ولدنا ثالثة انقضت عدتها ونفت على كل واحد من الاولين طلقه ثالثة لو حصا في الحدة على كل زوج  
 ابن القاصر لا طلق كل واحد من الاولين والطفه بولاه صاحبها وعلى كل واحد من الاخرين مهر الملقحين بولاه الاولين  
 قال الامام ابو داود لو خالها من ترك ثم طلق كل واحد من طلقه فان ولدنا معها طلق واحد من الاولين نفقي  
 ولادته وان ولدنا مرتبا انقضت عدة الاول من الطلق المحرم بولادته وان شفع بولادته طلقه مائة على الثانية  
 وسقني بكمه وكه وطلق كل واحد من الثانية والرابعة ثلاثا وولدنا بالثانية بولادته الاولى الثانية  
 وعلى قياس قول ابن القاصر يقع على كل واحد من الاولين طلقه المهر الملقح بولاه الثاني لو طلق الرابع كلما  
 ولدت واحد منهن فان طلقها بولاه كل واحد من طلقها بولاه وبغيره فان ولدت بها  
 طلق ثلاثا ثلاثا واحد بولاه نفسه وامتن بولاه امتين من المقات غير عتيقين وعليهن لعدة وان ولدت  
 متعاقبات طلقت الاولى ثلاثا طلقه بولاه نفسه ولدي بولاه الثانية وثالثة بولاه الثالثة ان ثبت في  
 الحدة وتعبد لا قرا وطلق الثانية بولاه الاولى ولا تطلق بولاه نفسها على الصحيح ونقض عدتها وعلى  
 القول الذي يرواه ابن حبان طلق طلقه اخرجيه وصعد بالامراء وطلق ثالثة بولاه الاولى طلقين في طلاقها  
 الاولان نسكها طلقه ثالثة اطلاق والرابعة مطلق الاولان الثلاث لا تاو ونفي بولاه فلا شفع  
 بولادته في علي الاولين على الصحيح ليمتنهن ولو قال كذا ولدت ولدا انسان سكت والاخران طالقان فولدت كل الرتب  
 ثم ولدت من بولادته الاولى فاذا ولدت الثانية طلقت كل من الثانية والرابعة طلقه ولا شفع علي الاولين في  
 ثالثة ولدت ثالثة لم ينفى ثالثة اي الثانية وطلق الاولين والرابعة ولا ينفى عليه وهما سقني بغيرهما في  
 سقني طلقه على الصبد بطلاق الزوجات جميعا انهما لا تنكحان ولدت الرابعة فطلق الاولين  
 طلقه طلقه وبعد ان طلق الاولين والاخران نفقي بعدهما بالولاد مكررا انهما منهن تطلق طلقه وعلى قياس ابن القاصر  
 لا يلقحان بولادته الاخرين وثانيهما ان الثانية نفق اليها ثالثة فطلق الاولين بولادتهما طلقه لولي والرابعة  
 طلقه ثانية ثم اذا ولدتا الرابعة طلقت الثانية وطلقت الاولى طلقه ثانية الثالث لو قال رخصتي  
 وعزم كلا ولدت واحد مكررا انهما طالقان فولدتا مرتبا وقع بولادته الاولى على كل منهما طلقه فاذا ولدت  
 الثانية وقع على الاولى طلقه ان نفقت لبا لعدة ونقض عدتها الثانية ولا شفع عليا المهر مائة على الصحيح  
 ولو ولدت سب يوم الخميس وعزم يوم الجمعة ثم ولدت رجب يوم السبت ثم عزم يوم الاحد بانكحوا احده  
 منهما بولد من وقع بولادته يوم الخميس وكعه على كل واحد طلقان ونقض عدة رجب بولادته يوم السبت  
 ثم شفع على شئ اخر على الصحيح وشفع على عزمه طلقه ثالثة ونقض عدتها بولادته يوم الاحد ولو قال لهما  
 كلنا ولدتا فانما كالتنكاح لم تطلق واحدة منهما الا بولادتهما معا او مكررا فلو ولدت كل واحدة ولدت فان  
 لم ناعا ثم ولدتا معا طلقت كل منهما بولادتهما الاولى لطفه ولم يطلقا بولادتهما الثانية ونقض عدتهما  
 على الصحيح ويطلق على القول الاخر بعدان بالامراء وان ولدت الاولى ولدت ثم الاخرى ولدت من طلقت  
 الاولى طلقين والثانية طلقه على الصحيح وامتن على القول الاخران ولدتا الثانية الولد من بها طلقت



143

[illegible]



١٣١٣

[illegible]



الحمد لله

[illegible]







المجلد

2







1

قدّم كاسه له ورجات حفصه ودمه فقال يا عمر فقلت حفصه لبيك فقال انت خالي فقال من قصده  
 فان قال الحب ان الجيبه عمر دعي التي قصدها بالطلاق لم تطلق عمر وفي خلاف حفصه وحين لا ينجدوا احدهما  
 تطلق وتاينهما لا قال اراضي دعي بعضا لطريقا فاشاع الى ان اختلف في وقوعه بالظهار والقطع بان تطلق طاهرا  
 قال الامام ولو قال اني اجد حفصه طاهرا لطلق حفصه طاهرا لطلق حفصه طاهرا لطلق حفصه طاهرا لطلق حفصه طاهرا  
 منها في الظاهر دونها لانه لو ان قال قلت ان الجيبه حفصه سئل عن التي قصدها بالطلاق وان قال قلت حفصه  
 دون عمر قبل قوله وطلعت حفصه طاهرا بالظهار قال الماوردي تطلق عمر ايضا طاهرا لا بالظهار وان قال قلت  
 طلاق عمر دون حفصه طلعت عمر طاهرا بالظهار وفي خلاف حفصه وحين لا ينجدوا احدهما ان تطلق طاهرا دونها  
 من الشيخ ابي حامد القاضي ابي الطيب ان لا تطلق وتصل الامام فقال ان غير الزوجه في كلامه بيان بالاداء  
 والارادة من غير تسليم الكلام غير مستطير جوابا ثم قال اردت عمر لم تطلق الا عمر وان لم يلاذ ان طاهر الجواب  
 فانصل جواب حفصه وربطه قوله انت طالق تطلق حفصه ولا تطلق طلاق عمر بكنها وان قال اردتها بواحد  
 بقوله ولو قال بعد هذا الجواب كما تقدم ريب خالي وعمر امراته ان الله طلعت ريب ولم تطلق عمر  
 الا حفصه ولو قال انت ريب طالق طلعت ريب طاهرا وراجع فان قال قلت ان الجيبه عمر لم تطلق ولا تطلق  
 ريب في الاجم وان قال عرفت ان حفصه رقت خلافا لقلت دون عمر وان قال اردت عمر طلعت عمر طاهرا  
 بالظهار وحفصه طاهرا على المذهب وهذا النوع ليس من التخليق في شيء السادس من الحدود قال عمر لزوجته ان  
 سيدتي طالق طلعتي وقال له سيد اذ انت فانت من نزع الطلقتين وتبين السيد بفعلان توث السيد  
 فان قال السيد من ثلثه عن ما خرج منه وفي حاله يكون بعضا والبعض كالتن في حدود الطلاق  
 مع الطلاق وحين لا ينجدوا احدهما لا تطلق ريب خالي وعمر امراته ان الله طلعت ريب ولم تطلق عمر  
 الا حفصه ولو قال انت ريب طالق طلعت ريب طاهرا وراجع فان قال قلت ان الجيبه عمر لم تطلق ولا تطلق  
 ريب في الاجم وان قال عرفت ان حفصه رقت خلافا لقلت دون عمر وان قال اردت عمر طلعت عمر طاهرا  
 بالظهار وحفصه طاهرا على المذهب وهذا النوع ليس من التخليق في شيء السادس من الحدود قال عمر لزوجته ان  
 سيدتي طالق طلعتي وقال له سيد اذ انت فانت من نزع الطلقتين وتبين السيد بفعلان توث السيد  
 فان قال السيد من ثلثه عن ما خرج منه وفي حاله يكون بعضا والبعض كالتن في حدود الطلاق  
 مع الطلاق وحين لا ينجدوا احدهما لا تطلق ريب خالي وعمر امراته ان الله طلعت ريب ولم تطلق عمر  
 الا حفصه ولو قال انت ريب طالق طلعت ريب طاهرا وراجع فان قال قلت ان الجيبه عمر لم تطلق ولا تطلق  
 ريب في الاجم وان قال عرفت ان حفصه رقت خلافا لقلت دون عمر وان قال اردت عمر طلعت عمر طاهرا  
 بالظهار وحفصه طاهرا على المذهب وهذا النوع ليس من التخليق في شيء السادس من الحدود قال عمر لزوجته ان  
 سيدتي طالق طلعتي وقال له سيد اذ انت فانت من نزع الطلقتين وتبين السيد بفعلان توث السيد



14

او يكر ونه في الحروف فلهذا اذ في الوقت دون اليوم المفسر والحد الماورى الفرق وقال في لوقا  
ليلا واخذ بنو دار ربو فانه طلق لم تطلق الا مني ليله (ايدها) في والوقت اياها الحرف يعيرون على وقت  
باليوم دون الليلة قال ولودعرا انه اراد ان يحدوها ليلته والوقت دون ليله وعلى هذا لوقا قال يوم واخذ الدار  
فانه طلق الا ليله عمل على الوقت قال ابن خلدون عمل على اليوم الذي هو بياض النهار فاما لم يحد ذلك اليوم  
بما انما طلقته في اوله ويظهر فيه معنى اليوم واختار القاضي ابا الطيب ذكره الروابي في التفسير لوقا قال  
ما قال انما طلق ما انما المتكلم ليلته كما ذكره لوقا على الطلاق او الحلق فله ولوقا قال انما طلق عظم المطلق  
او اشد او اطوله او اعرضه او اوسعها او اربع بابا الموحدة او طلقه عظيمه او ركبه او اكل المطلق او اتمه  
او ملا ملكه او المدة او البيت او الدنيا او ملا السماء او ملا الارض او ملا كل شيء او ملا العلم او ملا الجبل العظيم  
او علم من الجبل او كيف كنت او اين كنت او ديت كنت وما اين كنت وكنه لوقا قال اين كنت اذا امر اين كنت لم يقع  
الا طلقه واحد وجبه الا ان يوكي اكثر ولوقا قال انما طلق ما لا يبيوت الثلاثة او ملا السموات الثلاثة  
او الارضين ثلاث طلق ثلاثا ولوقا سالت طلق سعا لقلت واحد استناد لوقا قال سالتين قال التعلق  
تعلق لقلت لان الصفة التي ترون في النان وقال يجر ثلاثا لوقا قال خمسة مثاقيل او عشرة او عشرين قال  
التعلق تعلق طلقه نظر الي الصفة وقال غير تعلق ثلاثا ليعوجه انما لا تطلق في الصور كالا واحد  
لوقا عدد الزاب فوجه في التهرب انه يقع الثلاث في الثلاث لوقا قال ثمانية طلق او اربعة  
طلق طلق ثلاثا لانه ستم لوقا استطاب في هذا واستشار باصابعه ثلاث دفع ثلاث في اشارة واصبعها  
طلق طلق في اشارة في اشارة وهذا اذا اشار اشارة منه لذلك بان تضم اليه فريته النظر الى الصلح او تحركها او ردها  
وغير ذلك في التفسير اشارة اشارة باصابعه بالعلم ثلاث بظفر الحكم بوضع العدد وروى اكل في الاشارة  
بالاشارة من شئ انه يقع واحد وهو غيب والرائح وروى في الثلاث لوقا قال لودعرا الاشارة الغيب  
لانه حينما التخصيص قبل منه يحينه وعن الشيء اى حاسده انما لا يقبل ويدرس وان قال اريدت واحد قل البعير  
يقبل في الاشارة صرحه في العدد وروى عن صاحب التفسير انه سئل والاشارة في لوقا قال هكذا  
واشارة اصبع واحد طلق طلقه ولوقا قال استخالفوا اشارها باصبعه ولوقا قال هكذا لوقا في الاشارة  
الا ان يوكي اكثر ولوقا قال انما هكذا اشار باصابعه ثلاث ولم يقل طلق قال التعلق ان ذلك الطلاق  
طلق ثلاثا والاشارة صرحه في العدد وان لم يبره الطلاق لم تطلق كالوقا قال انما طلقا ولم تطلق  
فوق طلقا وقال غير كمال ولا طلق ولوقا قال انما يوكي قال ان يوكي هذا اى ويرائه ما قطع به صاحب المذهب  
لوقا قال انما اشار باصابعه الثلاث وروى الطلاق لا يقع **في** ولوقا قطع به الروابي وحكي  
قوله انما الثلاث ثلاثا وجه اصحابه لا يقع شيء ثالثا في يقع الثلاث والاثلاث يقع واحد وكل القاضي  
في اخره لوقا انما الثلاث طلقا لم تطلق كالوقا قال انما طلق طلق ثلاث طلقا فانه لا يقع الا واحد  
لما يوكي عشر لوقا انما دخل الدار او كمن زبانات طلق طلق باي صفة وجدت منها ثم عمل البعير  
لا تطلق بالآخر كما ذكره قدم الحزب انما طلق الدار او دخل الدار او كمن لوقا قال انما دخل الدار وان كنت















[illegible][illegible]



10

[illegible]







[illegible]















[illegible][illegible]



[illegible]



































الافتتاح











اجاب غفر في النكاح فان كان المانع بالزوجه لم يمنع احتساب المدة ابتداء ولادها بل اذا مضت المدة  
طوبى بالغيبة اذا كان العذر قد زال سواء كان المانع شرعيا كالصوم والاحرام والاعتكاف او حسي كزوجه  
وفجسه وجنونه الخاد كمن في المدة وحكي المربي قولنا احسنه منع وعظمه الجهور وسلمه طوبى ونزله بعضهم  
على ما اذا كانت هي التي حبسته وقالوا لو اوجبت منع وركله اخرون على ما اذا حبس طمها وقالوا احسنه طمها  
بمنع احتساب المدة قالوا في ركني ركني هذا طمها من الموضع لا يفعلون ما يختار من الموانع وسوئ ما لا يه  
الامام وقالوا لعلنا لا نغير حسا بلغة الموضع منه بان كان بين يدي ركني ركني فلا يبعد وجوبه بالغيبة  
او بالطلاق واما المانع القاطع كما قالوا يكون حسيه او شرعيا الشرع الاول ان يكون حسيه فانها تمنع  
الاحتساب ابتداء وكذا دوا على الصحيح كما اذا كانت صغيرة لا تحتمل الوطى وان شئت او محسوسه او محسوسه  
ما نكحها ورضعته مضناه لا تحتمل الجماع القسم الثاني الموانع الشرعية منها الاحرام ومنع الاحتساب  
ابتداء ودواما وحكي ردوا في وجهها بعد ان لا تمنع كالحبس وعظم قابله واخره بغير ابتداء الادولما ومن  
الصوم قال الشيخ ابو محمد لا يمنع الاحتساب وجزم به القرطبي وقال العلم ان كان الصوم تقربا فهو طاهر  
تلكه من احاسنها وتحتله وكذا ارفع رخصات في المدة لانها لا من صومه وفيها ليس للمانع  
ان كان عليه فصار رخصات فيمنع عليها اذا ارادت المبادر اليها فصوم او الصلوة او البركة والاحتساب  
ويستتمر فعله ذلك فان قلنا نعم فهو الصوم المنع وان قلنا لا ففي المسئلة احتمال والاحتساب لا يمنع  
ما لم يكن في الياسد الذي ذكره الجمهور ان صوم الفرض يمنع الاحتساب منها ورفع حجب المدة في الجماع  
استيفان المسئلة كما في صوم الكفار المتساهل والملاحم يتناول كل صوم مفروض والاحتساب لا يمنع الاحتساب  
الاحتساب ولما اختلف في الاحتساب وفيه وجهان الجليل والدار للاحتساب المدة فيمنع الاحتساب  
النقاس في الصحيح انه لا يمنع الاحتساب وجزم ردوا في وجهه منع ولو طر المانع في المدة لم يمنع الاحتساب  
المدة على الصحيح وجزم لعلنا انما نحن ولو طر شيئا بعد المدة وقبل المطلبه زال فطريق الاحتساب  
القطع بالبينات وتامم امره على الترخيم فيما اذا طر المانع ولو غلبت الزوجه احتسابه او لا والاحتساب  
ممنع من حيث المصل الثاني في المطلبه فيه مسائل الاولى لا تطلق امرأة المولي بمضي المدة فمن كان منع  
الامر الي القاطع بعد المدة وتطالبه بالغيبة بالطلاق ان لم يف قال الاحام وليس له فوجبه الطلب  
بالغيبة فان نفسه لا تتجاوز د كلام الخرافي فتعني ان لا يطلبه بالغيبة قطعا وانما امر بالطلاق  
لان حقه في الاستمتاع ودونه وان حله بالطلاق من ركنه القاطع تحت لاله ضربه فان كان له  
في المدة انخلت الجبين فان لم يطلبه لم يامر به الحكم بشي لا يستحق حركا بانا خير فان ركنه  
الطلب متى شئت ما لم تمت مدة البين كما اذا رخصت باعساره بخلافه فضاها بحسبه الثاني في  
المطلبه بالزوجه حرم كانتا واما فليس للمولي المطالبة بالغيبة سواء كانت كبيرة ما قلنا ومعه مرافقة  
او مجنونة والسيد الامه الثالثة اذا رجه بالزوجه مانع من الجماع بعد المدة لم يكن له المطالبة بالغيبة  
فعلوا لا قولنا سواء كان المانع حسييا كالمزحل لعظيم الذي لا ثاني معه الوطى وكما لو كان المانع من الوصول

ايها او شرعيا كما لو كانت حيا ايضا او نفسها او عمره باذنه او بغيره دونه ولم يحلها او صامه فرضا او معتقنه  
فرضا كذا ذكره في صدر المطلب الثاني سنة والبدعة ان امره المولي او المرف وطلبه الطلاق في الجهر فالحق  
التيقن في عياد وكذا ردوا في وجهه انه تساقط المدة بعد زوال العذر وان لم يرض ولو كانت ركنها ركنها  
وقلنا بها لا يلائمها كان لها المطالبة بالغيبة باللسان كذا قاله الخرافي وتقدم عن ابن الصباغ انما على القول  
لا يغير به المدة قال الرافعي وقابله منتصر على التايم الرابع ان كان بالزوجه مانع فان كان حسييا  
كالزوجه المانع من الوطى والبدن يخاف منه معة زيادة العلة او مطلقا كالحبس المانع من الوصول الى المدة ولم يبدر  
عليه رفعه فان قدر ما والحق امره بالغيبة طوبى بالغيبة باللسان او بالطلاق ان لم يف به والغيبة به  
ان يقول لو قدرت لو طقتا واذا قدرت وطقت قال الشيخ ابو جعفر في يصفه اليه بدمت على ما فعلت  
ولو فرغ من تدبيره لقتل نفسه في الموضع ولو سهل لنفسه باللسان لم يجب ذلك او يفعل شيئا اذا  
فان المانع ما يدور من زواله كالجورب او ارحمها الاله واستبحر الامام ومضى المدة له فعدا ركنها المانع  
طوبى باللسان والطلاق وان كان شرعيا كالنكاح فانه اذا طر بعد دليل البلاء او بعد حرم عليه الوطى في  
يكره والصوم والاحرام فيه طريقتان احدهما المراد به ان لا يطلبه بالغيبة باللسان ولها المطالبة بالوطى  
وعليه ان يطلق فكن وطى ثم رانه وقت المطالبة واذا بقي للزوجه وهو الحسن انه يرضى في ان يخرج اذا  
معه وطى زوجته وهناك طبع منه هل يلزم تكليفه في تفصيله وذلك انه ينظر في المانع فان كان  
كالمدة كانت حرمه او صامه او حياضه لم يلزمها التلخيص بل لا يجوز وان كان به كالمدة كان محرما او صاميا  
طوبى في جوارحه وجماعهما عند جماعه منهم انما الصلح والشيخ ابو سفيان لا يثبت ما لو اختار البخور  
نعم وقولنا في الشيخ باجماع قبحه في الصوم والاحرام قال الرافعي فكنه لا يبادر بصلح ونقله  
حاجب المذهب عنه جماعا اذا كانت حرمه بالوطى ورد عليه وكذا حكاهما ركني عنه فقلنا ان الماوردي جزم  
به وانما على من يجمعا القطع بانها اذا كانت محرمة او صامه ان لا يرضى الاحتساب وقال هو عريب وان كان  
المانع متعلقا بها كالموطى فلاقا رجعا لم يجوزوا خلعها في ذلك كانت محرمة بالوطى فتم من الحق المحرم  
بالاحرام والصوم فيكون على الوجهين ومنهم من الحق بالتحريم بالطلاق حتى يقطع ما منع وجزم طاعة  
سهم القاضيا في الطوبى واروي في ان الاحتساب فان قلنا فليكن التلخيص فان لا المطالبة بالغيبة والطلاق  
فان راوا الوطى استعت سقط طوبى وان قلنا لا يجوز ان التلخيص فليكن ارضائه في الطلاق فيه وجهان  
اشبههما وجه اجاب عن الصام نعم وتابها لا تكتفى فيه باللسان كما في المانع الطبيعي ولو قال في صورة  
النكاح المولي في الخرافة فان يكره بالصيام لم يجب وان كان يكره بالاعتناء او الاطعام فان كان الاستنظار  
مؤدرا لقتل الزوجه وقلة الطعام لم يمهل وان كان لا يقول قال في المذهب يمهل ثلاثة ايام وقال البغوي يمهل  
يوما او نصف يوم بالرافعي ويمكن ان يكون ذلك بحسب تيسر المقصود في تلك المدة وقال الجما على يمهل  
يوما او يومين الفصل الثالث في دفع المطالبة ولا ينفذ الا بالطلاق ويقوم مقامه استنظار النكاح  
مروا او تمسكوا بشر او بالوطى من لقا در عليه والغيبة باللسان من العاجز وكفى طلقه رجبه ولو دعت



















































لقد اذنا وحقا بغيره بل هو من يوم الوجوب نفسه لا يمتنع وانما من بعد وصيحي لثا فحي  
لما يتصور بكوننا يتحقق نوعا من احواله احره اليه وان كان محسرا يوم الوجوب نفسه الصيام  
ولا يمتنع الا بمتنق وان ليس من بعد بكونه لا يمتنع في حال بيسار او تحلة في حال اعسار اجزاء على الصيام  
ولو عتق الصيام بعد الوجوب واليسر قبل ان يصوم في حال الاضيق منه وجهان من بيان ذنبه في اول  
احدهما بجزءه ايضا وجزم به ان يولي والثاني العجيب ان لا يمتنع بحالة الاداء الا بالاجل في الصلاة فانه  
لو قدر على القيام عند الوجوب لم يجز عند الاداء في قاعدا ولو انعكس الحال انعكس الحكم وكافي  
الموسر واليسير وعلى هذا الوجه بعد محسرا فلم يكره في اليسر له العتق ولو جزم به لموسر  
فلم يكره في اعسار نفسه الصوم ولو شفع فيه ثم اليسر في اثنائه لا يقطع ولا يمتنع الا بمتنق  
فالو ندر انفسهم على ما بعد شروعه في الصلاة والتمتع على الهدى بعد شروعه في يوم الزمان السبع  
وفي وجه انه يلزمه العتق ولا يستقر البطلان بعد الفرائض وكذا الحكم لو كان محسرا عند الوجوب  
**فتشوع** في الصوم ثم اليسر في اثنائه وعلى المذهب يستحب ان يقطع للصوم ويصدق وليس ما يفتي به  
ولو اليسر بعد ان يقع من الصوم اجزاء قطعا ولو يكتلف العسر الاضيق باستقرار او غيره اجزاء على  
الصيام كما هو القول الاول ولو جزم به في العسر فليس في اليسر قبل الصوم بل في اثنائه لا في اوله  
الوجوب وثانيه لا جزم به ان اليسر قال الامام وفي العسر من هذا القول ان لا يمتنع بحالة الاداء  
من الواجب غرض ولا يتجوز الا ان يقال ان الواجب اقل الفرائض والافضل محله بعد الوجوب كما في بيان  
اليسر على الموسر ويقال كس ما يتصوره حالة الوجوب فادبنا حاله في حال الواجب كما في بيان  
القادر على الفادري فادعج تبدل تحسن الصلاة التي ينبغي لها ان لا يمتنع على الفادري  
سايه الحق به لو حاسبه لكان على القول بغير حالة الوجوب وعلى الثاني حالة الاداء والقادر  
اكتلف الذي يعتبره المصليون عنه بان الفرائض حوازل ولو واحد وهو يتحقق في وقت واحد في وقت  
قولات والقول الثالث انه يعتبر غلط الاحوال كالحج فانه يجب في حق اليسار واختلفت بينا في  
في العسر عنه فقال جماعة منهم الامام والخزالي والمؤلفي يعتبر غلط حال في الوجوب والاداء واليسير  
الحالات المختلفة بينهما واشتراط الامام في الاتفاق عليه على هذا القول وقال لاكثر من منهم القاضي ابو الطيب  
والحاجي والشيخ في دليله والشيخ ابو اسحق الشيرازي يعتبر غلط الحالات من وقت الوجوب الى وقت  
الاداء انتهى اليسر في وقت من وجوب هذه الاعتقاد **سبع** لو كانت الكثرة وقتا لوجوب عاجل في الاتفاق  
في الصيام واليسر قبل التكفير فان اعتبرنا حالة الوجوب فنفسه الاطعام وان اعتبرنا حالة الاداء فالاكل  
نفسه الاتفاق احسب لو كان حين الوجوب محسرا وكذا الاعتبار في كراه الاداء شهره في شهر  
ساعات وهو موسر لم يلزمه الاتفاق وهل يطعم ملائم مسكينا جلا من صوم شهر او مثل في الاطعام  
مطلقا يطعم سنين مسكينا في وجهان وان قلنا لا اعتبار بحال الاداء او غلط الاحوال وجب الاتفاق  
رفقه قلل اذ لا ذلك والذكيه كانه بشر وعنه في الصوم ان نقل الحكم اليه ولا يعتبر ما يفتي به

من العذر

من العذر على العتق والاطعام كما في حالة الحياه **الثانيه** واحا الصيام التكفير الصوم وتصور  
التكفير منه بالاقتناء والاطعام سبي على انه ملك ما يتكبر اتم لا فعل الكبر والصيام الادب وجه انه يجزيه اذا  
امتنع والاطعام باذن سيده على الفقه انه ملكه وعلى محسن فتكبر سيده او يتكبر اليه في غلاته  
وعلى هذا يتصور منه التكفير بالاطعام وكذا ما يكون في كفارة البين والملكه السيد ذلك ليس فيه ملج  
على اوافه ملكه واما العتق فيسبي على ان سيده اذ ملكه عدا واذ له في اتماقه فاتفق قس من يجمع بينهما  
الاوليه كانه لا يجره اذ ملكه واشهرها ان يتبع من السيد والولايه وثانيه يقع منه ربيته الاول والثاني  
لنقل ان في ولده عنه وهو قول الاول انه يكون موثقا ان عتق منه وثبت له الولاء وان استمر على رقبته كما  
لسيده قال قلنا يقع من سيده لم يجره عنه عتق على الفاعل وان قلنا يقع عنه اجزائه من ولي ولده ليه وجه  
اخذناه وثانيه لسيد وثالثه انه موثوق قالنا انه موثوق بالاحرام موثوق على عتقه كذا في الثاني  
والسيد الذي بعد ان يملك السيد الذي من الاجاب ان لا يجره في حال ولا يجره لسيده من بعده بالمال التكفير الصيام  
فكفله الصيام ما ذن السيد ويحرم في تكفيره من نقل الملك اليه كذا في الثاني في قوله ليس موثوقا على  
واشتراط التبعي في تكفير السيد عن غيره اذ له فيه وكلمه البخولي والراعي في كتابا لهما ان يفتي بعدم  
استراطه اثنائه اذ لا يجره الصيام فان كان يوجب الفداء فحصل منه بغير اذن سيده بل حلف  
بذنبه بغير اذن لم يجره الا بانه فلو شرع فيه بغير اذن كان له تحليله كالواحد بغير اذنه فان حلف بغير اذنه  
لم يجره من بعده من كفارة فحصل بانه بان حلف بذنبه فانه حلف بغير اذنه حلف بغير اذنه حلف بغير اذنه  
انما يجره من بعده وان كانت كفارة على الشراعي بخلافه في اول وثانيه في وجهه وجه اوله فيه  
قال يطلع زوجته من فرائض الحج على قولنا على الشراعي وجهه في الضرر وكلام الشراعي في الايمان يفتي في الثاني  
الامام لا يستمتع وارحلف بانه ذنب بغير اذنه فوجي واحد ما في الفكري ان يجره بغير اذنه  
واحد انه ليس له ذلك الامانة وان حلف بغير اذنه ذنب بانه بغير اذنه ذنب بانه بغير اذنه ذنب بانه  
انما ان يصوم بغير اذنه والطريق الثاني في الثاني في الفقه به حيث يحتاج اليه ان السيد هل يحرم ذلك  
ما اذا كان من صعبا سده الحروف والكرام مطلقا فيه فلو فدا الفاعل الاول فدا بغير اذنه  
منه من صوم الشراعي اذ لم يصرفه بخلاف الامام وهو يجره بانه الصوم بغير اذنه السيد قال له الصوم  
انفسه لشدة الحر طول الا وقال الخزالي وضع السيد له من الصوم في كفارة الفاعل بغير اذن  
الصيام يحرم الاستمتاع وهذا فقه ابداه الامام وهو يوافق قول بعض اصحابنا العراقيين ان كراهه مال غائب  
يكره للصوم لرفع الضرر في حال وقد مر الخلاف فيه وقد فرق الرابعه المبحر في الفقه في المال على ظاهر  
الذهب على ما سيباني في الامان الا في الاتفاق على المعجم وهو الحرام ايضا في غير ما اذا لعب في الكعبه والشهاده  
والولايه والحق والعموم والميراث واما صدقة الفطر فعلى الامام ان يجره على الحرام والركن الارض  
الكتابيه النظر الثاني في حكم الصوم وفيه مسائل الاول يجب على الكفر بالصوم ان يجره كل يوم من الليل  
لصوم رمضان فانه غير الفداء ولا يجب تعبير الجمله كما تقدم ولا يجب فيه التسامح على الصيام في كل يوم يسترحا



فروغ من احداهما ثم انكسرت في الليلة الاولى واما في الثانية فكل ليلة وظهرت في هذه الخلاف فيما لو صار رمضان  
رسول على كل من كان من شهر رمضان يوم العيد في كل مكان فان قلنا انما يتبع شرط لا يجوز ان قلنا ليست  
بشرط يجوز قلنا انما يتبع فيه الصوم بعد تحقق جوارح سعدا لصلى فلو نوكى الصوم بالليل  
فقل قلب الرقيب ليلنا فلم يجدها لم يجزه الصوم حتى بعد الله بعد المصعد كما لم يتم قبل ان يظلم  
ثم عليه فلم يجد قال الرواية في لوطي قبل وجوه ولم يجدها ولم يثبت نوكى وكان ليلنا لم يطل الفصل  
من وقت الطلب لم يصح اليه كما لو طلب ما قبل وجوبه لنتيم قبل وجوبه قال الرواية كذا ذكره والذكر  
وتحمل رديا انه يصح لاحتق الصوم الثانيه الواجب حيا من شهر رمضان بالاصح فان اتى الصيام في اول شهر  
فلا يصح ما من شهر رمضان ليلين محب ما يقع بهما في اول شهر رمضان ونقصه ان ابتداء في انما شهر كل باب  
وصام الشهر الذي بعده بالليل وكل بابا في من الاول بالعدد من الثالث كما اذا اسداه في العشرين من الحرم  
فصوم ما منه بعد الاصله وبكل الحرم من شهر ربيع فان كان الحرم فاما حرام عشر من ربيع وانما  
صام احد عشر من شهر ربيع وثبه وجها لئلا اذا انكسر شهر صامها بعد الاصله الثالثه محب التتابع  
في صوم الشهرين في لغات العرب والقتل والوقوع فلو انشأ يوما منها ونسي اليه فيه ولو كان الصوم  
الاخير دجيا استيناف الشهرين وهو بيطر صا حيا وسلب ثقل فيه القولان في الحرم بالخير من الرواية  
ونظيره بلوطي المظاهر التي تظاهر فيها في الشهرين عصى ولا يتقطع به تتابع الصوم قال النووي يورد  
في راناسيا لم يطل تناهه ولو يوكى في بعض الايام التطوع قال لقل والظاهر ان التتابع يتقطع  
ولسبيل على انه اذا نوكى الخروج من الصوم بطل فيه وجان صلي اوجهه انه لا يطل من ربيع الى ربيع  
يتقطع التتابع ولذا لكم لو صام عزه را وقتها **الرابعة** الحيف لا يتقطع التتابع في صوم ليله من الايام  
القتل والوقوع على قولنا كذا في الكفار على مني على صومها اذا ظهرت واستثنى منه انما يصح في القولان  
كانت عادته ان يبرطرها بشهرين فتمت في الصوم في وقت فقل من عادته ان الحيف لا يطل من ربيع الى ربيع  
الصوم فانه يتقطع التتابع من هذا بعينه الخلاف في ان الحيف يتقطع التتابع في القدر  
والناس كالحيف في انه لا يتقطع التتابع على المشهور وفيه وجه انه يتقطع وفي انقطاعه بالانقطاع  
الذي يتيه النظر قولنا الجديد الصحيح انه يتقطع به وفي انقطاعه بالجنون طريقان احدهما انه على القولان  
في انقطاعه بالمرض صا حيا الفتح ما به لا يتقطع به وفي انقطاعه بالانقطاع بيطر بيطر بيطر وفي  
انقطاعه بالانقطاع بالسر طريقان احدهما انه على القولين في المرض والتا في انقطاعه بالانقطاع وفي  
انقطاعه بتركه ليله في بعض الدجيا باسبيل طريقان شهرها واحدهما انقطاعه بالانقطاع والتا في انقطاعه  
الخلاف في المرض ولو شك بعد فراقه من صوم يوم ان نواه لم يلزمه الاستيناف صلي العيم ولو  
انظر الحامل والمرضع في لقائه القتل والوقوع فلو فاعلى لانهما فقل انقطاع التتابع به طريقان  
احدهما انه على القولين في المرض والتا في انقطاعه بالانقطاع وفيه وجه انه يتقطع في وقت المرض دون الحامل  
كالقول في ان النوب يلزم منه دون هذه ولو افترقا فاعلى انفسهما طريقان احدهما انه على القولين

والقائل

والقائل انقطاعه بانه لا يتقطع ولو اكل كل ليله وقطعا بيطر صومه به انقطاع تناهه على المشهور ومنهم من  
خرجه على الخلاف في المرض ولو استثنى فوصل الى ان رماقه فقل انقطاع التتابع به القولان ولو اخرج  
الطعام مكرها لم يطل ولم يتقطع التتابع قطعا به في جميع الطرق وشدها على كل ليله وجهه ان يفسد  
ويقطع التتابع قال النووي وهو غلط ولطيف الصوم في وقت يدخل فيه رمضان او يوم عيد الفطر  
فيل تمام الشهرين لم يصح بصومه عن الفطر وهو حل بيطر او بيطر ثقله في القولان المعروفان فان اكل  
رمضان يوم العيد امتد بصومه بعده وكذا اذا مضى يوم الفطر ايام التفرغ اعند به بعدها الاعلى  
قد لنا ايام التفرغ يقتل الصوم الذكيه سبب على القولان لا يستتم ان يصوم ثم تعذر ولا يجوز  
صوم رمضان بغيره فان صامه عنها لم يجز عن واحد منها وقال ابو عبيد بن جريه بيطر بيطر بيطر  
بجه ولو صار الاصل من الكفار ماله كذا وغلط فها رمضان ويوم الفطر قبل تمام الشهرين فقل انقطاع  
التتابع القولان للذان في المرض اذا وجب التتابع في ثقله ليلين فحافت المرأة في ثلث الايام الثلاثة  
فقل انقطاع التتابع طرق احدها انه على الخلاف في انقطاعه بالانقطاع بالمرض في الشهرين بخلاف الحيف فيها  
وثانيهما انه يتقطع قول واحد او ثالث انه لا يتقطع قول واحد **فصل** لو صام بعض الشهرين ثم بدا  
له ان يتركه بغير عذر وبستانه صوم شهرين بعد ذلك في جوارح احتمل ان لا يام احداهما يجوز ان يجوز اليه  
الشروع فيه ويثقل لماضي بطلا ولذا لا يحرم عليه قطعه بالسر وتاينها لا يجوز ان يصومها فربما  
ويجوز ان يقطع فربما شفع فيها وهو غير جائز على المشهور يقتل الرواية في هذا القول والذكر  
بغيره وانما يحسنه الراعي والاول اظهر منه الغرض في صورها الا انما فيها اذا لم يصوم العدد دورها لو  
توسل في اليوم وقال يتعد التسلسل على اقطار يوم شرع فيه لا اراجه وهو الغرض في الوسيط  
من اذا اراد الاقطار وكذا الرواية في ذي الوجيز فيها اذا اقطر قال الراعي يجوز ان يترك ليله على ما قاله  
الامام ويجوز ان يبقا او امرك الصوم بيطر الغرض ومعه سلا والسل يجوز الخروج منه ويجوز ان يكون  
الاصل ان يتركها على المذهب في انه لا يجوز الخروج من الغرض بعد التمسك من غير عذر بنا على ان ذلك حل  
سواء كانا لو جهن في جوارح الخروج من الحلاله المشروعة فيها بالنسبة للاثنان **فصل** لو صام  
بوصام عن كفارته ثم بان ان موته ماتت دورته رقيه ولم يعلم بها اعند بصومه ولم يلزمه الصوم ولو سبى  
في ملكه وصام لم يجز كذا في بطل كاهل والناس قال النووي كذا قاله بعض اهلنا ويحمل ان لا يجزئها  
**فصل** ثالثه لوطي كذا انما ان التمسك عرفت فاخطا او على ان الجهر لم يطلع وكان قد طلع انقطع التتابع  
تتم بطله فيه قال النووي في ذكره الذي وجهه احرازه لا يتقطع للصوم الحاصل الثالثه الاطعام ليله  
الحصله ما تنه في كفاري الكفار والوقوع وفي ثقله القتل في قول يجوز ان يعدل من الصيام الى الاطعام  
بالجزم عنه لمرم او مرض وحكي الا حرام عز لا حجاب لهم لطفوا حوازا العدول بطلن المرض الذي يجوز الاطعام  
قاله عندك ان ذلك ليس على الاطلاق فانه الانسان قد بطل عليه عارض جملته لا على الاطلاق او يرضى بجوز  
له الاطعام ولا يجوز الاقلال مسئله عندك في الاطعام ولو كان المرض بحيث يتوقع دوائه واستمره شهرين



فهذه التوبة يجوز له الاستئصال بسببه فانه انما هو من بعد قلنا يجب انظار زواله بخلاف ما  
اذا كان له حال عايب فانه لا يجوز له الصيام بل ينقطع بحجة يفتي ويستقي كلام الاكثر من انه ينقطع في المرض  
ان يكون بحيث لا يرجى زواله فان رجى زواله لم يحرم الاطعام سرطانتا من تمام فحرمت وصح جماعه به  
ففي قال المتولي بحق المرض لم يجد زواله بالمال العايب فلا يعدل بسببه اليه الاطعام في غير كفارة الظاهر  
وبما وجبت فامرني المال قال المؤدكي وما قاله المؤدكي اجماع وفاقه عليه جماعه قال الماوردي ان  
كل المريض يرجع زوال مرضه بخبر من يعمل الاطعام وبنظر انظار البره ليكفر باليوسوم ولو لم يشف  
القدر منه بالصوم وخرق زياره المرضه كالمريض المانع فان مرضه بالاطعام مع رجاء زوال المرض  
فاطعم ثم زال لم يضره الصيام وان معناه شرطنا ان لا يمرض مرضه من زوال فاطعم ثم زال قال  
الرافعي يشبهه ما اذا امكن بعد الايجي زوال مرضه فزاله لو لم يمرض من زوال فاطعم ثم زال فزاله قال  
لو لم يمرض لم يضره الصيام لو لم يمرض من زوال فاطعم ثم زال فزاله قال  
او يضره الصوم فيه وجهان احدهما الاول قال الماوردي ولو قدر على صوم شهر قطع او على صوم شهر  
من غير سابع فله المد والنجاء الاطعام في جوارز المعدول اليه بعد ذلك المحذور للاطعام وجهان  
اظهرهما النفع واحاب القاضي وغروه بالجواز وكذا في جوارز المعدول اليه بقوة السبق في المرض  
الاكثر من الجوارز ولو كان يحل الجوع ويجوز من الصوم كمال النفع والقاضي والجمهور في زواله  
الشرع في بل يشترع في داخرا فطر علات سبق فان زواله ترك الشرع فيه على الصحيح لان الجوع في  
الصوم حاج شرط الجوع دون السبق والكلام في هذه المصلحة لرجعة شتيا في بدو الفرج وجليلة  
ومن خرج اليه وفي لينة الاخراج اما جفس الطعام المخرج فنجس الطعام المخرج في بدو الفرج وجليلة  
المحذوب والبار الذي فيه في الزكوة وفي جوارز اخراج الارز ثلاثة اوجه احدها الجواز في زواله في نفسه  
العلية او لا تكن اذا كان معها فالواجب ان يكون المخرج قدرا يعرف مساله على مد من الجوع  
من لفسر ثمانية ايام يجوز وثالثها انه ان كان في نفسه العلة جاز والاولا قال الرافعي في  
في الفطر ذكر هذا الخلاف فذكر قول في العذر والمحرر يشبه ان يجب في كل باب ما فعل في الفطر  
وفي اخراج الاقطر الخلاف المستند في الفطر والظاهر الجواز في هذا ويختص اهل البادية ام يجمع  
والجمهور بينه وجهان وفي الميم والبصر السهل والجواز خلاف مرتب على الاقطر وادله بالنفع والآخر  
الديمق والاسبق ولا الخبر وعز لا ناطي احرار حكاها الردابي في المخرج من الجوع في الفطر  
قال وفيه اثنان وعمران ان يجوز ان يغطي كل مسكين طين والحجر ويصل الدم والذهب لاد  
ويشحن على اكثر من اجناس الخراج فقلت لبلد الاخراج فان كان العايب مالا يملكه على اليد  
في عدم اجزائه اخرج من عايب قوته اقربا لبلدا ليه وقال ابن عروبة المعتبر عايب قوته كعصا  
في زكوة الفطر قال الرافعي وقد ذكرنا في الزكاة فولاا دجوا انه يحجر بين الاجناس المجزية وسجارتها  
الاثرانهم يقولون وانما قوت حار اخراج علامته وفي خلاف في حور الادبي حور الاجناس

الجواز

لا يجوز اخراجه وقد صرح الماوردي به في الثالث فقال في الكسب في حق من قد ادى الى ما دونه لم يخرج  
والنحو الى ما فوقه فصار كذا قاله في زكوة الفطر ولا يجوز اخراجه الدرهم ولا الدينار من مال الطعام والاعذار  
المخرج فالواجب في كذا ان الظاهر والواقع والقائل ان وجبا فيه الطعام يستوفى هذا على ما عليه  
وسلم وهو لا يثبت بالبغدادية مع صاع لستين مسكينا من صاع من صاع ولا يختلف القدر  
بما يختلف جسد الجمع واما المخرج اليه فمستوفى مسكينا فلا يجوز صرفه الى ما دونه ولا الى مسكين واحد  
في سنتين يوما ولو وضع بين يديه سنتين مسكينا سنتين من الطعام وقال في كذا هذا الصحيح والحق  
تقبلوه اجزاء وقال الاصطفي لا يجوز له ولو قال خذوه ولو كان الكفار فان اخذوه بالصبر اجزاء وان  
اخذوه شفاقتهم في الاخذ لا تسبق ان اخذوا الا ان يعلم ان اخذوا منهم احد كل منهم من الفجر في ذلك  
القدر ويطعم باقي السنتين ولو صرف سنتين من الاخذ مسكينا اجزاء في ثلاثين يوما او يفرق في ثلاثين  
يوجز في الاخذ ما لا يسترد الا ثلثين من الزيادة من الاولين ارجل ويبرأهم في كفارة طار واحد او فصل  
واحد وان لم يصرف فلا كفاية له كماه ثم يجوز له نوع اليه ولو صرف سنتين من الاخذ في عشرين مسكينا  
بالسوم لم يستفط الوضوء فذكره في جزائه ثلاثون من اجزاء في ثلاثين من اجزاء في سنتين منهم ايم شيا  
قال صاحب السعد ولا يصرح على الباقي الا في الاداء الثلاثين بل حال ذلك انما الصياح والموتى والاربع  
ان يبرأ من الفداء ربعه والاولاد خمسة الردابي ويشترط في المسكين الدفع اليه ان يكون من صرف  
ان كاه اليه فلا يجوز صرفه الى كافر ولا الى هاشمي ولا سبطي وفي الفقة انما الصلاح عن ما في ابي القاسم  
الشرعي ان يصر في كفارة والصدقة الى ما شئ في تولى وكذا في الفقة في مسكنا ولا في من لم ينفق  
وهو الاصول في الفروع والدرجة في يجوز للائمة صرفه في الزكوة ويجوز صرفه في الاقارب من مال الطعام  
فيهم اولي ذمهم الولد الصغير والمرس على الصحيح ولا اليه ولا اليه مكاتب ولو صرف في عبيد لانه سبيده رسد  
مسكين فبما انه صرف في سبيده فان صرف اليه بغير اذنه ابي علي حوا في قبول المسك والصدقة بغير اذنه  
فان اخراجه اخرارا لا يلاذ بجوز صرفه الى المرأة والى المجنون والى المجنون بغير اذنه وجبانه يجوز  
صرفه الى الصغير او ارحل الصغير اليه عليه ولا يجوز ان ينقص الصغير عن ابيه وان فاه اليه بغيره  
ابيه ليعتق انه اذا كان حبيبا لا يجوز صرفه اليه لان طعامه الممنون الحب ونقل الردابي انه يرجع  
عنه ويجوز ان يصر في مسكيت واحد من ثمان ثمانين في وقت واحد او دفعه الى مسكيت ثمان  
سنة ودفعه الى اخر وهكذا حتى استوعب السنتين في اجزاء ويجوز صرفه الى الفقير لانهم اشد حاجة  
من المساكين ولو صرف في الطعام فان المصطفى كذا ما تاملت في رايه وان كان يصر في الفقير لانه اشد  
في الزكاة وقال في نقل الصحيح ان التوليد في العبد والكافر ايضا ولو دفع الى الصيام ففكر في  
منزلة مسكيتا ثم ينفق منه فان ينفق منها اجزاه ولم ينفق منها الا انما وان كان قد اودع او مرستدا  
يلزمه ان ينفق من ثلثه احد لئلا يجرى في نفسه للاصنام وانما ينفق من ثلثه في يد الاصنام  
فصل في اخراجه كذا في الزكاة او يلزمه به قال الردابي ظاهر المذهب انه لا يلزمه به وله اشار الى الخلاف































والا في حقوق الله تعالى فوجب قطعها وهذا لا يهدى وقد تقدم في محلها فلا تحرق لميس هذا سبها  
وتحرق من هذا بل من ثلث بوجوب الحد قطعاً على من ينفذ من بوجوب الحكم في حقوق الله تعالى قطعاً وهو قبيح  
ابراؤا على النبي والنبوة صلى الله عليه وسلم فانه قالوا ان لا تمت سطة على الحد ولا اقيم كالمسلمين ويومروا بالاسام  
حكم من العاتين النظم لم يطلعوا ما قامه حد الزنا والسنة عليهم وعلل هو حسن ولم ار في طريق المرون  
ما يخاله والذكر اراه انه انما سطره او سرق ما من سلم فالحكم جازعهم فلما اذاز لي كما وكافهم او صر  
مال كما قد كذا راء فخرجه على القولين في وجوب الحكم بينهم وجرم الذي يوجب سداً انما اذازني بدسيه  
والبحر كجرم بوجوب حد الزنا والسنة عليه من غير تفرقة بين من ينفذ كالمسلم لو كان في الشرط العالي  
الزوجية فلا يشترط للمعان غير الزوجية بان كان النكاح صحيحاً ستره فظاهر وان لم يكن كذلك فظاهر اما  
ان يكون الطلاق الرجعي والرد او بفساده او بالطلاق الباطل ما بالطلاق الرجعي فله يورث ثبوت طلاق  
زوجية فله رجبه بعد ان قد في اودته في العدة بترتيبها او في الرجعية فله اطلاق في الحال فتر  
على احواله انما من غير توقف على رجعة واما الرد فلو ان الزمان بعد اذ هو في اودته او كان قد قد  
فيلزم ان يرد عاد الى الاسلام ثم لا ينعى وان لا ينعى ببارك فان عاد الى الاسلام فما بعد من النكاح  
كوه حقه كالمسلم في النكاح انقضت العدة ما وقوعه في حاله البيوت فان كان هذا فله عداً في النكاح  
فما قد وان لم يكن له قد قد بان فساداً وفيما تدفع عنه رجعات ما كان احب الى الله تعالى  
ابو محمد على الخلاف في ان العدة في بدل العدة من سبها اذ انبهر بفساد النكاح والرد الى الاول  
قال اراهم قد قضيه هذا البناء بطلان هل يبين فساد المعان ودرت حكمه في خلافه في النكاح  
على الحد بطلان بغيره انتهى في الخلاف الحد كذا في الرجعية انما هو في وجوب الحقيقة في العدة فله  
على ما عاين حاله بالاسلام كالاربعاء والاولى في ذلك فاما في الطلاق لم ينعى في النكاح في الاسلام  
القول بفساد المعان في حال الزنا وكان يجوز ان يورث في الرجوع الى الاسلام في العدة في النكاح  
امره في نكاح فاحداً ويشبهه فان خطب روجه او انتم قد في رد الزنا المعان فان كان هذا فله  
منعزل كلما للحظ لنفسه وسيا في كتاب العدد وجه انه لو طهر العين بمنى الولد في دعوى الاستبراء  
بما على ان لا تراث لا يشأ الا بالوطي فله العين وسيا في ملك العين وجه انه يشترط بالمعان ايضا وان  
كان هناك حمل بطل حكم الولد فيه الحلك في الذي في مثله في النكاح الصحيح وان لم تكن هناك دلالة  
الرجوع كالاخي في ذلك في نكاح بغير صحة ولا من ثم بان من بعد فساد النكاح ولا دلالة على صحة بطلان  
فيه رجعات احب ما هو جازا بما لا حد الا فصل هذا اليبث شي من حكم المعان من ماله الحرمه وغيره وحكي  
القاضي فيما اذا كان فساد النكاح بعد التوقف وقبل المعان وجب في انه هل كان يلا من لدر الحد  
وسما حرا المعان في النكاح القاسد لثقل اوله انقي وسقط حد التوقف على انه في النكاح  
وفي ما في السرخسي في بطلان المسله وجه انما يستلزم عدم الحلقه اليه بالفساد في ذلك وكان ملكه  
الاقتضاء على من غير توقف في تعلق نكاح الحريم بطلان رجعات احداهما وجوب الرجوع الى

وفي هذا فنحن نقول سبها حتى على محملها للطلاق الثلاث وجعلنا هي الا والوجه الثاني الصحيح انما يحل  
وسما حرا المعان في النكاح في بطلان سبها وفيما اذا وقع الدعاء في النكاح الصحيح سبها لوله فانه في بطلان  
ولكن ما يفسد النكاح في بطلان سبها وفيما اذا وقع الدعاء في النكاح الصحيح سبها لوله فانه في بطلان  
ابراؤا على النبي والنبوة صلى الله عليه وسلم فانه قالوا ان لا تمت سطة على الحد ولا اقيم كالمسلمين ويومروا بالاسام  
حكم من العاتين النظم لم يطلعوا ما قامه حد الزنا والسنة عليهم وعلل هو حسن ولم ار في طريق المرون  
ما يخاله والذكر اراه انه انما سطره او سرق ما من سلم فالحكم جازعهم فلما اذاز لي كما وكافهم او صر  
مال كما قد كذا راء فخرجه على القولين في وجوب الحكم بينهم وجرم الذي يوجب سداً انما اذازني بدسيه  
والبحر كجرم بوجوب حد الزنا والسنة عليه من غير تفرقة بين من ينفذ كالمسلم لو كان في الشرط العالي  
الزوجية فلا يشترط للمعان غير الزوجية بان كان النكاح صحيحاً ستره فظاهر وان لم يكن كذلك فظاهر اما  
ان يكون الطلاق الرجعي والرد او بفساده او بالطلاق الباطل ما بالطلاق الرجعي فله يورث ثبوت طلاق  
زوجية فله رجبه بعد ان قد في اودته في العدة بترتيبها او في الرجعية فله اطلاق في الحال فتر  
على احواله انما من غير توقف على رجعة واما الرد فلو ان الزمان بعد اذ هو في اودته او كان قد قد  
فيلزم ان يرد عاد الى الاسلام ثم لا ينعى وان لا ينعى ببارك فان عاد الى الاسلام فما بعد من النكاح  
كوه حقه كالمسلم في النكاح انقضت العدة ما وقوعه في حاله البيوت فان كان هذا فله عداً في النكاح  
فما قد وان لم يكن له قد قد بان فساداً وفيما تدفع عنه رجعات ما كان احب الى الله تعالى  
ابو محمد على الخلاف في ان العدة في بدل العدة من سبها اذ انبهر بفساد النكاح والرد الى الاول  
قال اراهم قد قضيه هذا البناء بطلان هل يبين فساد المعان ودرت حكمه في خلافه في النكاح  
على الحد بطلان بغيره انتهى في الخلاف الحد كذا في الرجعية انما هو في وجوب الحقيقة في العدة فله  
على ما عاين حاله بالاسلام كالاربعاء والاولى في ذلك فاما في الطلاق لم ينعى في النكاح في الاسلام  
القول بفساد المعان في حال الزنا وكان يجوز ان يورث في الرجوع الى الاسلام في العدة في النكاح  
امره في نكاح فاحداً ويشبهه فان خطب روجه او انتم قد في رد الزنا المعان فان كان هذا فله  
منعزل كلما للحظ لنفسه وسيا في كتاب العدد وجه انه لو طهر العين بمنى الولد في دعوى الاستبراء  
بما على ان لا تراث لا يشأ الا بالوطي فله العين وسيا في ملك العين وجه انه يشترط بالمعان ايضا وان  
كان هناك حمل بطل حكم الولد فيه الحلك في الذي في مثله في النكاح الصحيح وان لم تكن هناك دلالة  
الرجوع كالاخي في ذلك في نكاح بغير صحة ولا من ثم بان من بعد فساد النكاح ولا دلالة على صحة بطلان  
فيه رجعات احب ما هو جازا بما لا حد الا فصل هذا اليبث شي من حكم المعان من ماله الحرمه وغيره وحكي  
القاضي فيما اذا كان فساد النكاح بعد التوقف وقبل المعان وجب في انه هل كان يلا من لدر الحد  
وسما حرا المعان في النكاح القاسد لثقل اوله انقي وسقط حد التوقف على انه في النكاح  
وفي ما في السرخسي في بطلان المسله وجه انما يستلزم عدم الحلقه اليه بالفساد في ذلك وكان ملكه  
الاقتضاء على من غير توقف في تعلق نكاح الحريم بطلان رجعات احداهما وجوب الرجوع الى

و







الاستبراء وان في القطع هذا ولو انشرك في وجبة الرقية الشبه النكاح فان كانت بولده مطهر كان شبهه لزم من  
مكث في بطن من النكاح دون ملكة البين فان كانت به لا قبل من ستة اشهر من يوم النكاح حتى يحكم النكاح وله  
شقيه باللعان واللعان الطالع بعد الاستبراء كما لو وقع بعد الحيض او قد رجعته ثمانية وكذا لو كانت  
به ستة اشهر فضاء من يوم النكاح ولم يطهرها بعد النكاح وطهرها ولدت من ستة اشهر من يوم النكاح  
والاربعة سنين فادركها من يوم النكاح وان كانت به لزم من مكث في بطن من النكاح بان يطهر بعد  
النكاح وان كانت به ستة اشهر فضاء من يوم النكاح ولا اكثر من اربع سنين من يوم النكاح ولو لم يطهر  
ملك البين وعمل له نفيه باللعان في الطريقين ثم ان لم يكن سبيلها فليس له نفيه يدعيها الاستبراء  
وكذا ان كان سبيلها بعد ذلك به لا قبل من ستة اشهر من يوم الاستبراء لانه بان حصول الولد يومه  
وان كانت به لا اكثر من ستة اشهر من الاستبراء فله نفيه يدعيها الاستبراء وان كانت بولده محتمل ان يكون من النكاح  
ومن ملك البين بان يطهر بعد النكاح وسبيلها وان كانت به ستة اشهر فكثر من يوم النكاح ولا دون اربع  
سنين من وقت النكاح لم يحكم النكاح ولا يلازم ولو كان سبيلها وقت به لحد من ستة اشهر من يوم  
الاستبراء قبل لحظه الولد ملك النكاح او بجمته ملك النكاح البين ولا يحق له واحد منها الا ان كان  
اصحها ثالثا وهو جوابا عن الحد والقطع الاستبراء لوقته بالملك والاستبراء في النكاح في  
الثاني وجوب الولد بعد الاستبراء لوقته بعد اربعة سنين فثبتت بعد الاستبراء في  
استبراء عنه باللعان الطريقان وان كانت به لزم من مكث في بطن من النكاح بان يطهر بعد  
سنين من وقت النكاح والمادون ستة اشهر من يوم النكاح فهو مستغن عنه بغير سبيلها ولا يدعيها الاستبراء  
اللعان بعد النكاح في اقتضائه الختم المبرور وحيث كان كالواقع بعد البينونة في وقتها لا يقتضيه  
حاله ملك البين وان كان مقتضيه في حكمه له به خلاف بيني على انه لو اقر رجوعه لزم من ستة اشهر من وقت النكاح  
له وطهر ملك البين في طريقين احدهما فيه رجوعه كالوجهين فيهما لو طهر في رجوعه الله ثم استبراء في  
القطع **باب** في ما ينفذ في اللعان في مسائل الاولى اللعان يسبوق في الزنا  
وتنفي الولد ان كان فمها رماها بوطي حرام من جانبها وجانب الرجل فتدفعه في فمها ان لا يقر  
زنا بك فلان وان سبقت الزنا في مكرهه عليه وانما فيه او جازله بالمال والواجب ان لم يحسن  
على الصحيح ونسبه المتولي في النكاح فله ان يلازم فيه طرق احدهما فيه وجاز وقيل قولان سواء كان هناك  
ولدام الاحدهما ثم رجع جماعة منهم الاخرى وانما في القطع ما به يلزم من الثالث القطع ما به يلزم  
كالراعي ونسبه المتولي لا يظهر القطع فانه لا يقراد اكان ولد له فيجب واثبات الخلاف ان لم يكن له  
بيني على انه هل يجب التعزير ام لا ان وجبناه وهو الاجم عليه ان يلازم ايضا لا سقاه والاولاد اريد  
البحول يولده فثبت ولذا كلام الخوارزمي وهو تفريع على الصحيح انه لا يقر في التعزير ولو لم يكن  
الراعي فمها فمها فلان وان كانت مكرهه انهم لم يلازم فمها بك فمها لك الحد فلان قال القاضي وله

الاستبراء

استبراء باللعان ونسبه البعوض بخلاف ما اذا قد صدقته وانسبه لغيره فانه ليس له استبراء  
حد لا جنبه باللعان وفيه قولان بعد ان لا يستطع لغيره الثاني لو قال له جنته وطهر فلان ينسبه  
من الجانبين فغير وجوب التحريم عليه الوجهان المتقدمان في قوله زنا بك مكرهه ورجوعها الزنا عليها قال  
ولو كانت الزنا من الجانبين ان صور في حق الرجل فهو كالنكاح من الجانبين وهو له ان يلازم سبيلها  
هناك ولد فوجد من جانب علي وجوب النكاح لغيره وحيث هو الاصح فله ذلك ولعله وان كان له طريق  
احدهما فيه وجب ان يظهر ان له ذلك كذا في الصياح ويجوز ان يسحب هذا قد قاله في حرام وانما في وهو المذهب  
ان كان لم يبين لوطي بالنسبة اذ يبين ولم يصدق في الولد الاقرب له نفيه باللعان وان صدقه وادعى الولد  
عرض على القاضي قال لحظه المعنى حتى جردا يستغنى عن اللعان ولا يلحق بالزوج وله نفيه باللعان لان له طريقا في  
نفيه عنه بالمحاق لتبطله بالوطي كما في يوجهه قايض في الجواب يبلغ فيسبغ في احدهما فان نسب اليه لوطي  
القطع شبهه عن اربع سنين لكان وان نسب اليه في الزوج فله اللعان ولا يقر في وقتها لا يام  
والنكاح ان لا يكتفي في عرض الولد على القاضي بتدبيره في ذلك شبهه اليه لوطي بالنسبة عليه بل لابد من البينة  
على ذلك الحق الولد فعلي بعد الاب من البينة والظاهر ان هذا الطريق يقع على الصحيح فيما اذا انشركا في  
في طريقين شبهه او طهر في احد من البينتين فادعى احدهما فدعا الاخرى بعض على القاضي عليه  
قول له الحق في الطريقين ثالث القطع بان يلازم ولو قال ربي بطلان وهو غير ان لم يلازم غير البينة  
فهو قد فسح له ان يلازم الحد والولد المفسر في ذلك لوطي يشترط ان يوطر شبهه فان كان ذلك  
في طريقين قايض كما مر اعلم انما الصياح صرح في ما بين المصطلقين ان وطر النسبة والوطي المكره عليه حرام من  
لا ثم عليه ولا حد وعكاه عن اي سبقت في الطريق وقال ايضا جاب المذهب في بعض المراجع كلام بعض  
يفتني وصفا بالحد وينطبق على هذا الخلاف لا يفتي في ما اذا وطيت بنسبه هل يستطع  
دعا في الاول قول القاضي حين لو حلف لا بالاحرام فاقطع اقل البينة هت وكلام الامام يقتضي  
ان ذلك لا يصدق في لاهرمه كالاستبراء قبل ورود الشك وهو الكافر يجعل فيه ثلاثة اوجه الثالث  
لو انصرف على قوله ليس الولد سبي ولم يصحبه اليه قبل فمها فلان يلازم فيه وجها قال الراعي الذي اجاب  
المعظم انه لا يفتي فيه ولحظه الولد الا ان يصدق في سبب معين فلا يقر في كراهته في الامم فان  
قلت يلازم قال الروياني يقول في لاهمه ان شهد به على من لاهمه في زناها او يقول لها ربي به لانه لم يبرأ  
الاربعة لا يشترط في جواز اللعان ان يقول الزوج في القذف زنا في نكاحه لا يشترط ان يدعي انه استبراء  
بعد الوطى فيصير لوطي في الظاهر الذي قد ذكرنا في جاز اللعان في سبب النسب قال القاضي في لاهمه  
في القذف فاما في الباطن فلا محل له في النكاح مع احتمال وقوعه في رجوعه في كل معنى فله حد واحد لاهمه او حد من  
دقته حال **باب** في نفيه فسر وعاد **باب** في نفيه في رجوعه بوطي فله حد واحد لاهمه او حد من  
فيه قولان يأتين في الثاني وعلى كلا القولين انه ذكر المصنف في كليات اللعان اربع بان قال فيما رتبته  
من الزنا بطلان سقط عنه وكذا لو رماها بوطي من غير ان يوطر في اللعان بسقط عنه وان لم يوطر في اللعان



























ولم يقل لم يصدق المحرم فان كان المحرم سافرا وصيا صدق بمبعضه وعذر والحق الامام القول بانه  
ادالم يصدق لم يستطع حقه فيدخل فيه الجورل الحال ايضا وان اخبر عدلان لم يغيره وان اخبر عدل  
واحد وكذا ان رتبني اصدق علي الصحيح فيسقط حقه وقرب العلم من الخلاف من الخلاف في شذوذا  
العدد في الخارج من المرحم هذه طريقه القاصي واصحابه وقال جماعة منهم البندجي والماوردي وسليم  
والرازي ان استفاض المحرم يصدق في انه لم يصدق المحرم وان لم يستفرضه اخبر واحدا وان كان قوتها  
من اعداد الاحاد يصدق وان كانوا عدولا فان حلف على ذلك فله نفيه وان نكل قال جماعة كنه الولد  
وقال لما ورد في وجه واحد من الحنفية انما من دون الكول ولا يراد اليه على الام ولا على الولد وانما  
يراد على الام كان نكلا وتنف على يلوخ الولد فان نكل استثنى منه فعلى هذا لا يجب نفيه عليه وراي الروابي  
هذا الطريق اظهر ولو قال علمت بالولاد من علم اني حق الشف دان كان فيه او كثر محال لست اعرف  
لم يقبل قوله وان كان قريب العهد بالسلام او نشأ في بادية بعيد قبل وان كان من العوام العاصين  
في بلاد الاسلام فوج من قيل قولهم انما يفسد دقصر نظيرهما ثم خيار الحق ولو هناه من بالولد  
تقال له متحكما به او حله لك ولدا صالحا او لغيرك انما سر وعقد ذلك فان جاب ما لا يتخير الحق في قوله  
لغيره اسير واستجاب له دكلا ونعم لم يكن له نفيه من بعد وان جاب بما لا يتخير الحق في قوله  
خيرا او سمك اسمك اسيركا ودر نكل الله مثله او ما رك الله عليك لم يبطل حقه وهو في المسئلة يقول له  
ذلك في حاله لا يستطاع حقه بان يقال له في توجهه الي الحكم او ما منه للمخرج او في قوله من اولاد  
لا استطاع الحق ان يحول المهر الاول وهو **سورج** تختم في انساب الاول لا يخطه في باب  
في حال الزوجه بعد النكاح فقد قضي قبل النكاح فعليها الحد ولا يعتد به في حال النكاح  
بينه وكذا لو اختلفا بعد وقوع الزقه فقال بعد نكاح فقالت بل بعد الزقه وقال الله في نكاح  
زوجي فقال له ان زوجه نكاحه تقطع صدقته بينه التي في قوله لزوجته واجتنبه في كماله  
شتركة او محترمة اذ منة نكاح بل ما اصله حرم ما قلنا في علم الاحاد كذا وروى في حرمه  
بينه وليس عليه الا التفرير وان لم يعلم لا صدقته بينه بل حرم القبول ولو قال بعد نكاح  
وانك تصدق بينه القالت لو قال انفا دفن قد فقه روجه كانت اذ اجنبي قد نكل في حال  
جنوبي فقال الحد فقل وانت عاقل فطر تعان لحدها انه اعزى له حال جنوبي وانما بينه  
نكاحي اصدق منها قولان مبنيان على القولين فيما اذا نكحها فاقا خطبا لعدا والوارث في حياته  
حيثه وان لم يثبت جنون المصدق المصدق والفا في ان ثبت له جنون المصدق لعدا وان لم يثبت  
تعدوان ومخرج منها في المصدق منها ثلاثة اقوال ثانيا اصحابنا ان عرف بانه جنون المصدق المصدق  
وان لم يعرف صدق المصدق ولو قال قد فقه واجنبي فالصبي كالجنون المجهود ولو اقام القادر فيه  
على ان لا يصدق في حال الصخر والجنون اظام المصدق بينه بانه كان في حال الكمال فان كانت  
البستان مطلقين ومورخين بتأخيرين مختلفين واحداها مطلقه والاخر في مورخه فلا تعارض

وهنا قد بان وعليه النكاح لما وقع منها في حال الكمال والسرير للآخر في قوله في الحد وجهان فان  
قلنا لا يفرق في حد الزنا الحد في حد الزنا لم يتعاضدا للاح وادفعنا على ان لا يفرق في الحد وجهان فان  
التعاضد في القول لا يفرق في الحد وجهان فان لا يفرق في الحد وجهان فان لا يفرق في الحد وجهان فان  
الزوجه واستجده وقال لوجه القطع ما لا يفرق في الحد وجهان فان لا يفرق في الحد وجهان فان  
وقال الروابي في ساعد قول القسمة فان قلنا بالوقف كان لاسه ان قلنا بالزوجه علم منه من جفته له  
الزوجه وفي حاجته الي البين فلو ان سبيان علمنا الزوجه بمرح الدعوى او البينة وعلى قول القسمة هذا  
قال الحد ولا اعتد ولا اعتدوا في قوله لا يعتد به منهم من قال الحد لا يعتد به منهم من قال الحد لا يعتد به منهم  
من علم على عمومه لان الحد لم يجب شيئا لطلب بالسرير ومنهم من جعله على الصغير التي لا تخرج قال الفتاوى في كفاية  
احد البينين انما كانت قبل وقت النكاح وقالوا لا يعتد به منهم من قال الحد لا يعتد به منهم من قال الحد لا يعتد به منهم  
نكل هذا الحد وفي وجوب الحد وكذا لعنا الزوجه ولو قال لوجه القطع ما لا يفرق في الحد وجهان فان لا يفرق في الحد وجهان فان  
قال الروابي وله فاقا البينة عليها الرابع لو صدقته المراه في النكاح واعترف بالزنا بعد النكاح تاكد  
لغائه فان كانت لا يعتد به في حد الزنا لان مرجع عن الاقرار وان صدقته قبل النكاح اذ انما سقط  
من الحد وجب على حد الزنا والصحيح انه لا يلاعن بعد ذلك ولا يتم اللعان الا ان يكون هناك ولد  
الفا في لو قد فقه امره ثم عتق فطالبة المراه بالحد فله اللعان فان لم يلاعن جحد العبيد وكذا لو زنا  
بمثنى جحد العبيد ولو قد فقه اذ في اذنا ثم تنصير الجديسي واسترق جحد الاحرار ولو قد فقه  
بفعله الا انه لم يلاعن عليه السرير وان لا عن جحد حد الاما وان عتق بعد النكاح السادس لو قد فقه  
السلم وكذا جحد السبه او الصغير او المجنون ثم طبت لافيه الحد الصغير بعد الا فاقه والبلوغ فان لم  
يلاعن عليه السرير وان لا عن فان لم يلاعن اذ في اذنا ثم طبت لافيه الحد الصغير بعد الا فاقه والبلوغ فان لم  
السابع قال لا يولي ليرسل للاعز الذي تراه وقلنا يلزمه التعاضد في استلحقه حكم بقوت النسب  
استلحقه التعاضد قال ولو لم يلاعن اذ في اذنا ثم طبت لافيه الحد الصغير بعد الا فاقه والبلوغ فان لم  
اسلمت نسبه واسلته واستد المال قد تقدم انما من كان ابها السفى بالحد اذا كان قد ولد  
على ان يترشح لو استلحقه غيره لم ينجح كما لو استلحقه قبل ان ينجح لان حقا استلحق اوله وان كان لحقه نسبه  
بالنسبه لفقاه ثم استلحقه غيره لفقاه لوزا رقه فيل قبل نفيه سمعت دعواه السابع قال الفقهاء  
وفي سقوط حد النكاح عن القادى وعدم حد الزنا على المصدق لا يثبت الا في سبطين احدهما اذ اقام  
القادر بينه على زنا المصدق او قاضيه بالزنا او ثانيا لو اقام شاهد على اقرار المصدق  
بالزنا ولو قلنا لغيره بالزنا لا يثبت بشاهد عن حد النكاح بسقط عن القادى في اظهر الوجهين قال المراهقي  
وقال المراد ما مورج التلاعز فانما لا يثبت اذ لا يثبت الحد ولو اقام البينة على اقرار المصدق  
بالزنا بسقط الحد فلو مرجع عن الاقرار سقوط حد الزنا عنه ولا يقبل الحد وجوب الحد على القادى لانه مورج  
رابعه قال النووي مراد النكاح انه لا يستطع حد النكاح مع انه لا يحكم بوجوب حد الزنا الا في الاولين والاولى عليه



























وموكة تقدم الولاء وهو على وجه تقدم الطلاق فالشهور ان الحكم كذلك وقال المارديني في كتابه في بيان  
الساكن بالهوى في كتابه في بيان ما حكمه الا بعد ولادته وحلف على ما ولدته  
الا بعد طلاقه وانما انما حلف لغيره لا بعد ولادته وحلف على ما ولدته  
الحكم وقد ولدته يوم السبت فادخلها في سبوت الرجعة وبثت بعده لانها غلط في حكمه وان كان  
حلفا بقول سبوتها وهو ان كل احد ما حكم له الحالف وان كان اسما بالهوى في غير وقت حلفه على وقت وقوع  
الطلاق والطلاق في وقت الولاء كالمحلف على وقوعه يوم الجمعة وقال في وقت حلفه على وقت وقوع  
صدقة مبينة وقيل لا بعد طلاقه فانما التبيين عليه ولو حلف على الاشكل لمن كان الانكاح والزوج  
الطلاق والزوج ولا يوفى بها السبوت في الرجعة والادب لا يدخل وليس ارسل حتى يملكه انما قيل لا بعد  
الامر الى ابي حنبل قال وانما حلف به بعد تقدم الطلاق على الولاء وقال المارديني في كتابه في بيان  
سبع منه بعد سبوتها وقته انما ان حلفا بها على ما حلف على طلاقه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
حلفت فلهذه يبرأ ولا رجعة له وان حلفت فلهذه لا يكون من لا اصل بقا الكا والمارديني في كتابه في بيان  
القول قول ولا عنه بغيره ولا رجعة له وله اطلاق في سقوط العدة دون الرجعة والرجعة في وقت حلفه  
الولاء على الطلاق سواء في وقت او لم يبينه وقال في كتابه في بيان ما حكمه الرجعة والزوج انما حلف على  
دفعه الامام والفرقة وقال في كتابه في بيان ما حكمه الرجعة والزوج انما حلف على دفعه الامام والفرقة  
فان لم يحلف على دفعه الامام والفرقة وقال في كتابه في بيان ما حكمه الرجعة والزوج انما حلف على دفعه الامام والفرقة  
في نه اخل بعد حلفه على دفعه الامام والفرقة وقال في كتابه في بيان ما حكمه الرجعة والزوج انما حلف على دفعه الامام والفرقة  
او غير او طلاق مستصحب فاما تعددها بطلاق فلا تصور واما تعددها بغيره فلو تعدد في وقت حلفه  
فيتصور فان طلق رجل من نساءه او رجلان بشبهتين او رجلان بشبهتين او رجلان بشبهتين او رجلان بشبهتين  
فاذا جئت عدنانا فذكرنا ما كان كونا من شخصين او من شخصين او من شخصين او من شخصين او من شخصين  
ما حلفه رجته بعد الدخول وشرب فبا بعده بالاقامة او الاقمار وطبقا في كتابه في بيان ما حكمه الرجعة والزوج  
بطلاق ان كان الطلاق باينا او مطلقا كان الطلاق حجابا فان كانتا عدتان محضتان احداهما محض  
الشهور الصحيح انما بعد من بينه اطلاقا وسفي ما حلفا في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
حاليه ويورد في ما بين من بعد الطلاق وذلك انما في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
له الرجعة فيما كان الطلاق رجعي ولا يجوز بعده ويجوز بعد الكا في ذلك لانه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
من استوفى بعد الطلاق كالمحلف بعد مضي زمان فقتلته في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الاول وله الرجعة فيه دون الاخيرين وفيه رجعتا حلالا على كل من ارضع عدها بطلاقا مستصحب  
طرا من الوطء ويكون العدة المأني مستصحبة من وطء الشبهة وانما انما في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
تتحقق الطلاق والوطء لا يوجد الا ما ورا ونكر فحدهما الاصل وانما في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
فان كانتا حلالا فكل مني تداخلا وجعل شهره ران شبههما انما حلفا في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه

ثماني وهو محض نيل ان بعد حلفه الحلف في الرحم من الرحم في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
فان قلنا بان ما حلف فلهذا حلف على الوطء ما كانت حلالا من الطلاق فحلف من الوطء في وقت حلفه في وقت حلفه  
الوطء على كل ما حلف فلهذا حلف على الوطء ما كانت حلالا من الطلاق فحلف من الوطء في وقت حلفه في وقت حلفه  
في الصورة الاولى في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
فان كان الوطء في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الرجعي وقال حاشيته من امر الصبي في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الفتا حاشيته من امر الصبي في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
ليست في حاشيته في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
انما حلف في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
فاما هذا التفسير وحلي من الجمهور خلافة ولا رجعة له الا في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
وانت بعد دفعه او بعده وبعد انقضاء حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الرجعة الحلف على الصحيح وتجوز في وجوب نفقة وجوبها في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الحديث والم حلف على الرجعة في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الحلف في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الحصول الحلف بالوطء لزمان الامتداد بثلثة ايام بعد الرضخ حيث قلنا بنبوت الرجعة في وقت حلفه في وقت حلفه  
والحاشية في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
فلا حاشية في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
فاما ان جعلناه حيفا في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
من الزنا او كانت ترك الدم وتلقاها في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الرضخ في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
عده الوطء بعد حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الكره في كتاب الرجعة القسم الثاني ان يكون العدتان من شخصين كانت تعدته من وقت حلفه في وقت حلفه  
او طلاق فوطءها هو يشبهه ادلى بكا فاسدا وكانت المنكحة في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
انسان بكا فاسد من ادلى بكا فاسدا وكانت المنكحة في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
ثم تفتت من كل منهما عده وفي وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الحاشية في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
انما استأنفت عده الثاني ثم ان لم يكن موجودا في الاوطى بالشبهة ابتداء عده عقب عده  
الطلاق وان كان تزوجا ووطء من كونه وانما حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه  
الطلاق فيه خلاف في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه في وقت حلفه















































الرابعة جميع ما تقدم في السفر لهما او اسافرت باذنه دونها اذا سافرت معه فان كان لغرض نفسه  
فلا تنعجه وطلقا او ما عدا ذلك من سعة المسافر الى الخوف وعدم رقة  
فادركه في ارض موضع طوره في لم يرجع عدا الامكان وان كان لغرضه ونسبه الزوج قال الرافعي يمين  
الحكم كما اذا اذن لا يخرج دون وفي نظم المختصر ما يشعره الخامسة اذا اذن له في الاصل يحج او عمره  
قبله لم يحرم ولا يجب سفر بعد لزوم العدة ولو لم يمسك الوقت الوجوب عليه بان استغنى عن الحواشي والعجز  
على التمسك بوجوبه فيبطل ويحل ان يكون الحكم كما اذا وجبت العدة بعد الاصل فلو احرقت فالحكم كما لو احرقت  
بعد الطلاق من غير تقدم اذن وهو المأخوذ له الخروج في الحال ذلك ان كان في وقت بل يعم ويتعد فاذا  
انقضت العدة ات ما سبقت به من حج او عمره ان لم يرد فيه وان كانت سحلت بوجله وان اذنت ما رخصت قال  
المفتي من قبل والظاهر انه ساء علمه من غير ان يترك بغير عذر ينفي على الفور ولم يحصلوا له  
ان يحلل فيحل المختصر بعد ما لا يعلم بعد العدة وان كان الطلاق والحول بعد الاصل فان كان الاصل يحرم  
او يحرم ودينه منسحب لا تخفى قوته لوقايت العدة ولا فوجدها في طهرها انما يقيم ويتعد فيخرج  
للمسك وهو الذي في النسبية واظهرها في تغيير بين العدة والاصل ان يخرج اذا العدة انما هي  
قوات الحج خرجت الى الحج سبقت ذلك الحكم لو تقدم الاصل بغير اذن الزوج فيحل وجوبه في العدة  
منها الجديده وهو موضع نزول من ياد به قبله العدة او غيرها من صوفية من ارضعت الحضانة  
من طهرها او حرمها في الزمان العدة بهي تغييره فلا ريب حتى تنقضي بها الاصل في العدة في الاصل  
ان مسك من يدين في الحلة الى بين اخر من الحضانة لم يمتنع العدة قبل وضوئها في الجديده والاصل  
ان مسك من اجل ان خرجت ثم لم يمتنع العدة قبل وهو لا ياتي الا في الجديده بعد الخروج من بيتها وفيها  
حلها ولها ما اذا تعدد مقامها في ذلك البيت ان تستقل في اقرب بيت منه من الحلة فيكون كما في ارض حرمها  
عليها لا يستقلون عنه صفا ولا شتما من كالحضرة من كل وجه وان كان من غيرهم يكون نصفا وفيها لا يخلو  
كل من دخلت معهم للضرورة وان دخل بعضهم فان لم يزل اهلها ممن يدخل في الحضانة فربما ينعزل  
عليها المهور ونحوه في المأوى ويؤيدوا وان كان اهل الزوج من المخلصة حرم من ان يدخل معهم او يقيم مع  
وان كان اهل من المخلصة في المأوى فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
اهل من البيت الذي رجب فيه العدة فانها مسك فطحا واهلها انما يتغير بين الاقامة والارقال معهم وقال  
المأوى ويؤيدوا وان كان اهل الزوج لم يزل اهلها انما يتغير بين الاقامة والارقال معهم وقال  
ولم من الاصل هذا القرب فيمكن ان يمتنع ما دون مسافة القصر كوف مسافة الحدود كما في غيبة الرجل  
وهو مسافة القصر دليله فيمكن ان يمتنع ما دون مسافة القصر كوف مسافة الحدود كما في غيبة الرجل  
من عود ولم يخلو ولم ينعزل على نفسه لم يزل اهلها الا في حال ولا الرجع معهم قال المفتي وكذا لو طهرها  
في المأوى فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
في كل من يختلف البلديات فانه لا يجوز في الاقامة في سفر في الطريق المحرم لو وجبت على العدة

وفي سفره فان كانت مسافرة فحكم السفر قد تقدم وان كان الرجل ملاحا ولا منزل له غير السبيبة فان  
كانت سبيبة في بيت سبيبة للمرافعة فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
في غير سبيبة المرافعة ان كانت سبيبة فان كان محرم ان ينعزل في سبيبة خرم الزوج منها ان كان حيا وانقضت  
فيك ولا تنعج وتنعج في الخوف المأوى الى السط والحد فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
الامكان كما في الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
عليه ما هو في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
الى السط والحد فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
ردي وطلقا او رآته بعد سبوتها رجوع الى الاول فاستغنى او عتقها فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
او ينعزل في سبيبة سبوتها بعد سبوتها رجوع الى الاول فاستغنى او عتقها فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
للفكر في كونه فيها اذا قالوا في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
الاذن ما لا يمتنع الا في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
بجواز العدة في الثاني فاستغنى او عتقها فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
احداها ان في المصدق فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
ببطلان المهر في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
الذبح او كان لا اختلاف في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
المصطبان قال قلت امرخي المصلحة وقال بل قلت امرخي المصلحة او قال دارته وقد قال قول في سبيبة الرافعي  
ما ينعزل في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
الرابعة انه ان يحول الزوج مع الى الموضع الثاني يصدق سوا جريه الاختلاف بينهما او في سبيبة  
وان تفرقت بالتحول يصدق بعد دارته الخامسة انما انما انما في الاستقلال والاقامة بان قال انما في سبيبة  
لذا لو قال امرخيها ليه وادق في به وقال صحت ليه المصلحة وشهدوا بها فربما ينعزل فربما ينعزل فربما ينعزل  
وان كانا سبيبة لاذن في الخروج لا يخرج وقال الزوج اذنت المصلحة وقالت بل اذنت المصلحة فربما ينعزل  
انما في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
الاستقلال والاقامة اولم ينعزل الا في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
سفر واحد او الزوج او دارته مع سفر من الاصل عدم الاذن في الثاني على هذا الوارد في سبيبة الرافعي  
واذ في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
فيه ثلاثة فصول فصل في نفس الاستبراء فصل في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
في سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة  
لانه احوال احداها ان يكون من غير سبيبة سبيبة الرافعي كما قالوا وفيه استعارة لانه لا ينعزل في سبيبة من السبيبة اذا امتنع في سبيبة







على الجارية بل ينعى وهو موثوق في ذلك شرط الاستبراء ان يقع بعد المدة فيه مسائل الاول اذا  
وقع ما يحصل به الاستبراء بعد قبض الجارية والزوج المالك فيها اعتد به قطعا ولو وقع بعد المدة وقبل القبض  
فان كان ذلك بالاعتد به ويشتري ان يستني بينه ما اذا كان الموت اليها استبراء لو كان معها ما سبها  
ولم ينجس فانما لا يعتد بالاستبراء اذا كانت قبل قبضها كما تقدم في بيع الموروث قبل قبضه انه مخصوص  
بما اذا كان الموروث قد قبضه او كانا متعلقا اليه وان ملكا بالبيع فزوجان اجمعا انه تعتد به وبما لا المتعلق  
الاخر في ان ليس اذا ملك قبل القبض من قبض العقد من اصله من حينه فان قلنا من حينه اعتد به وان  
ملك بالبيع لم تعتد به قبل القبض والحق المادرك استبراء المصوم قبل القبض باستبراء الموروث قبل  
القبض وهو كالمهر على قول المالك يحصل بها بالقبض فاما ان قلنا يحصل بدونه فليست كالمهر وبه بل استبراء  
قبل القبض باستبراء الشتره لزم من اختياره اذا كان الخيار للمشتري ودفعه واما الجارية الموصية فلا تعتد  
باستبراء قبل القبض لكونها جزواها وهو ظاهر في القول بحصول الملك به اما اذا قلنا يحصل بالمهر وهو  
موقوف فليست بان يكون له فيه كالحكم في استبراء المبيعة في زمن الخيار وتعتد به ما دفع بعد قبض القبض  
على الصحيح الثاني لو حصل الاستبراء في الجارية المتباعدة في زمن الخيار بشرط لو اجلس قبل القبض بعد  
البيع ذلك على احوال المالك في زمن الخيار فان قلنا انه لا يبيع لم يعتد به فاذا لزم وكما تقدم في هذا فانما  
قد استبراء لثمن من المهر فبالقبض حصل الاستبراء وجعلناه بالظهر وان جعلناه بالقبض حصل الاستبراء  
المحيض وان قلنا هو الشتره او موقوف قبل الاعتد به وجعلناه بالقبض فاما اذا قلنا لا يعتد به فليست  
انما يعتد به قال الامام القرطبي ان كان الخيار للمشتري وحده اعتد به فليست ببيع بل بالقبض والاعتد به  
تلف من خيار المقتض للمشتري بل مفسد العقدان قلنا مفسد فهو كالمبيع قبل القبض والاعتد به  
وعلى ما استحق الموروث كالمصير الخلاف بها اذا قامت في زمن الخيار له ربح حصوله وقطع حصوله  
الثالث لو اشتري بغيره او منتهى او رتبته فحاض او وضعت في حان يحصل الاستبراء  
من علة لم يملك فمهرها انما هو لا يعتد به ولا يجب الاستبراء بعد الاسلام وبما لا المتعلق  
استبراءها ونحوها فمهرها انما هو في الاستبراء بعد الاسلام فلو كان له مهره مع فراق محل الاستبراء  
او حدث قبل الزوم على ما سبها في قولنا الاول فليست به على الثاني اقلان ولو دعيه الاسلام في حال  
الاستبراء فعليها الاستبراء اي قطعا ولم يملك غيره ولو اشتريها بغيره المهر المهره فليست به  
استبراء ان لم يملك على العبد بين وان كان لم يملكه بغيره فان زال له بغيره فليست به  
الاستبراء قبل ذلك قبل قبضه ام بشرط حصوله بعد احوال يصح فيه الوجه المتقدم في الجارية  
والخيار لما ورد في الاول قال ابن الصبان ولو اشتريه جارية ودعيها قبل ان يستبراء ودفع ما يحصل  
الاستبراء في مرتبة لم تعتد بذلك بغيره بعد الانكاح وعلمه الروايات فيه وكلام المادرك  
المتقدم يباركه فيه ولا يظهر تفصيله فانه موافق لمصلحة حاربه الحد وكلام المجازي يقتضي موافقته  
حينئذ قل وضابط ذلك ان كل استبراء لا يعتد به استبراء جارية لو طرأ اعتد به وجعلناه

الامر بجارية متصح وفيها امر لا ينعى ويحكم على من لا يملك قبل فاعلم انه لا يبيع فيها ولو وقع الاستبراء في الجارية  
فانما لا يعتد به وجعلناه كالمهر في ذلك الرابع من قبضها من قبضها لا يعتد به في حصوله لا يعتد به من المهر  
ولا امر المهر بغيره او منتهى ولا امر المهر بغيره خلافه فلو طرأ قبل قبضها من المهر بغيره  
بالظهر وفي المحيض والظهر في قبضها بغيره لا يعتد به بالقبض فاما لو طرأ قبل قبضها  
في المحيض فليست به على العبد بين وان كان لم يملكه بغيره فان زال له بغيره فليست به  
ان لم يملك قبل ذلك قبل قبضه ام بشرط حصوله بعد احوال يصح فيه الوجه المتقدم في الجارية  
والخيار لما ورد في الاول قال ابن الصبان ولو اشتريه جارية ودعيها قبل ان يستبراء ودفع ما يحصل  
الاستبراء في مرتبة لم تعتد بذلك بغيره بعد الانكاح وعلمه الروايات فيه وكلام المادرك  
المتقدم يباركه فيه ولا يظهر تفصيله فانه موافق لمصلحة حاربه الحد وكلام المجازي يقتضي موافقته  
حينئذ قل وضابط ذلك ان كل استبراء لا يعتد به استبراء جارية لو طرأ اعتد به وجعلناه

الامر بجارية متصح وفيها امر لا ينعى ويحكم على من لا يملك قبل فاعلم انه لا يبيع فيها ولو وقع الاستبراء في الجارية  
فانما لا يعتد به وجعلناه كالمهر في ذلك الرابع من قبضها من قبضها لا يعتد به في حصوله لا يعتد به من المهر  
ولا امر المهر بغيره او منتهى ولا امر المهر بغيره خلافه فلو طرأ قبل قبضها من المهر بغيره  
بالظهر وفي المحيض والظهر في قبضها بغيره لا يعتد به بالقبض فاما لو طرأ قبل قبضها  
في المحيض فليست به على العبد بين وان كان لم يملكه بغيره فان زال له بغيره فليست به  
ان لم يملك قبل ذلك قبل قبضه ام بشرط حصوله بعد احوال يصح فيه الوجه المتقدم في الجارية  
والخيار لما ورد في الاول قال ابن الصبان ولو اشتريه جارية ودعيها قبل ان يستبراء ودفع ما يحصل  
الاستبراء في مرتبة لم تعتد بذلك بغيره بعد الانكاح وعلمه الروايات فيه وكلام المادرك  
المتقدم يباركه فيه ولا يظهر تفصيله فانه موافق لمصلحة حاربه الحد وكلام المجازي يقتضي موافقته  
حينئذ قل وضابط ذلك ان كل استبراء لا يعتد به استبراء جارية لو طرأ اعتد به وجعلناه

سبع







باب الرابع في استبراحها من حركاتها في طهر واحد قبل كني استبراحها من كني استبراحها من كني  
من سبعة عشر في رجمان قال المرواني والاول ضعيف قال المرواني وعمران بن لؤي والاول ضعيف  
فيما لا يطرأ على المشتري الحاربه التي اسرها قبل ان يستبرحها ثم ما لا يطرأ على المشتري الثاني لان لم يطرأ واحد  
الخامس لو طرأ ما كان له ان يطرأ في طهرها انظر في قوله المرواني في كل ما يطرأ على المشتري لا يستبرحها واحد  
ولم يطرأ على رجمان فيهما المنع السبب الثاني لوجوب استبراحها من كني استبراحها من كني  
كان استبراحها من كني في الحال دائم بطاها وان يطرأ في الحال دائم بطاها وان يطرأ في الحال دائم بطاها  
انه التي ليست في طهره ولا خارجا عنه او استبراحها من كني استبراحها من كني استبراحها من كني  
ان كانت من طهره او لا فمشتري واحد ولو طرأ في طهره في خلاف مع عدم المستبرحة ولو اشتري حاربه  
التي رطم ثم عنت ما عنته او غيره قبل كني استبراحها من كني استبراحها من كني استبراحها من كني  
فخرج من قبل قولان احدى طهره لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره  
وهما بيان من هذا القاضي وهما على خلاف في ان يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره  
او احدى طهره او طهره ثم عنت مدها او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره او لا يطرأ في طهره  
ان قال لا يعود قراشه الى طهره روجا او طهره غير طهره او طهره غير طهره او طهره غير طهره او طهره غير طهره  
فصل في استبراحها من كني استبراحها من كني استبراحها من كني استبراحها من كني استبراحها من كني  
فصل الاول في كني الاستبراح على الثاني وهذا اثبات للخلاف في لزوم الاستبراح بعد العتق  
على القول القطع في كني الاستبراح والخلاف في كني الاستبراح بعد العتق في كني الاستبراح  
في كني الاستبراح على كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
المقدمين في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
وتحريم كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
وجوب كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
لم يجر كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
انه يجوز العمل بهذا في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
بعد العتق في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
فان عنت بعد عتق كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
قال الشيخ ابو علي طاهر المذهب الاول في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
وانتقد عتق في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
ولم يطرأ على الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
تعود قراشه ما بقضا عتقها وانما اذا قلنا لا يعود قراشه كونه كني الاستبراح في كني الاستبراح

تقطع بلزوم الاستبراح على القول بان يعود قراشه ما بقضا عتقها وبعمل الخلاف في وجوب الاستبراح على القول  
بانه لا يعود قراشه منه لا شطرا قال الامام وغيره في خلاف فيها ادا طهرها الزوج قبل الدخول واعتق  
السيد بعده فانها كانه قولها التي طهرت وانقضت وسببه التعويل على الاستبراح المتقدم على التكا  
المسلط على التزوج وهو الموقوف في حاله من طهره او من طهره او من طهره او من طهره او من طهره  
استه التي كانت محل له طهره الزوج هل محل له طهره او من طهره او من طهره او من طهره او من طهره  
موقوف بل لا يلاق قبل الدخول او بعده او بعدا نقضا المحدث عن طهره او من طهره او من طهره او من طهره  
الخلاف قبل الدخول وهو الخلاف ما اذا كان بعد هذا كله اذا وقع العتق والموت بعد العتق  
محسوس فلما ارتفع مفعلا ما بقضا عتقها فطر يقات احداهما النقص بكون الزوج في الحال دائمة طهره  
القولين جعل في قول من قبله كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
فيما اذا قال استبراحه عتق بقضا عتقها في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
فيما قال استبراحه مع اخر العتق وتحويل غيره بقضا عتقها في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
الزوج ارمات عنها وهي في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
او ارمات عنها وهي في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
بشتر تخصيصه بما اذا عنت ارمات عنها وهي في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
على عدم الاستبراح انما يظهر فليدرك اذا قلنا ان كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
لم يجر في الاستبراح انما اذا قلنا لا يجر في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
كان في الزوجية لا يطرأ فان قلنا بجواز استبراحها كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
الطلاق ان لم يكن دخل في خلاف حال اطلاق وطهر الشبهة على التكا فان طهره لم يطرأ في كني الاستبراح  
الامام ان عنت في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
عنته والمسلط موقوف الى اصل وهو ان استبراحها من كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
التزوج ام لا او هو كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
اذا قصد السيد وطهره وكلام الامام يقتضي الاول ورواؤه قول المارودي ان لا يصح العتق في كني الاستبراح  
ولم يطرأ الا ورثه في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
وطهره بعد ما رت قراشه فان مات بعد ذلك كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
وقبله فليست قراشه بلزوم الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
راستبراحه لعتق في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
عند وقوع الطلاق منه الى العتق في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
الي بعد الطلاق وتكرار كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح  
ولكن ان لا يطرأ على كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح في كني الاستبراح



أما القول في وجوب الاستبراء عليه والثانية القطع بوجوبه قلنا الرواية في القولين لا  
توجب في الزوج والنفقة من الزمان وما زال يقول إلى غير وجهه والمشهد وجوبه الرابع **والثاني** المستبرأ  
ولزم الاستبراء لقطعها بكونها لم تستبرأ على وجه الصحيح فيما إذا كان استبرأها قبل أن تزوج  
في سنة الاستبراء فيه وجوبها في جميعها نعم وهما كما لو جبر الاستبراء في أن هذا هو الزوج في الحال لا بد من استبراء  
للاغتناء وإجرائها إلا ما في الحق استبراء في وجهه ولم يستبرأها وأراد أن يزوج في سنة الاستبراء  
راجع إلى الخلاف في أن ملكها ملكه على وجهه في ملكه ليس فيما إذا طلق زوجها لانه ثم ملكها هل يملكه  
فإن سأل على استبراء من الخامس المستبرأ ما دامت سيدها وزوجها جميعا قلنا أربعة أحوال أحدها  
أن يموت السيد ولا يملكه مدة الوفاة بعده أشهر وعشر فدمرناه لا استبرأ عليه على المذهب على الوجه  
الأخر يستبرأ بعده الثانية أن يموت الزوج أو لا يملكه مدة الوفاة بعده شهران وخمسة أيام أو ثلث  
بعد انقضاء العدة على الشهرين مدة الوفاة في حق الأم بمقتضى عدة الحرة وقد تقدم قولنا كعدة الحرة  
فإن مات السيد وهو في العدة فقد تمت في الثاني قبل طبعه عدة الأيام على عدة الحرة في الخلاف المتقدم  
بما إذا تمت في الثانية لخلق الباعث في الثاني الذي لا دلالة له في وجوب الاستبراء عليه الخلاف المتقدم  
أنه لا يجب نازا وجهاً فإن كانت من ذوات الأثر استبرأت بشهر بعد تمام العدة وإن كانت من ذوات  
بشرعية بعد عدة محضه إن لم تكن حائض في العدة وإن حاضت قبلها بعد ما تمت قلنا في ذلك وإن حاض  
السيد بعد خروجها من العدة فنزولها لا يستبرأ عليه في الثاني على الخلاف المتقدم في أن العدة في حق السيد  
ما انقضاء العدة أم لا أم يفرق بين ما يتصل بموته بما انقضاء العدة أم تراخي عنها ثلثت أو شكل السابق  
سما فليعلم ما إذا أخذ بالاختصاص انقضاء أربعة أشهر وعشر من موت زوجها سواء كان في العدة أو في خلافها  
قلنا في ذلك فلو كانت من ذوات الأثر كان من حاضتها في هذه المدة قبلها أن يترفع بعد ما هي في حوض  
لاحتلال تقدم موت الزوج فتعذر ذلك على الصحيح ولزم الاستبراء من سببها فإن لم يجد في حوضها  
ناحل ما تقدم في العدة وإن كانت حائضت قبلها ذلك سواء وجد الحيض أو لم يوجد لها وقد وجه  
أن لا يجب الاحتياط إلا إذا وجد من حوضها في شهرين وخمسة أيام من أيام العدة وعملها في ذلك ولا فرق بين حمل  
قد ولد من الحيض أو لم يولد من الحيض أو لم يولد من الحيض أو لم يولد من الحيض أو لم يولد من الحيض أو لم يولد من الحيض  
أيام لفترة عدة الوفاة لا استبرأ عليه على الصحيح فإن قلنا بوجوب الاستبراء في كانت من ذوات الأثر  
تربعت بعد الأربعة أشهر والعشر بعد الأربعة أشهر في قولنا وثلاثة في أحد ما كانت من ذوات الأثر  
فإن لم تقدم في ذلك ما كان من الحيض في شهرين وخمسة أيام من أيام العدة فإن لم تكن حائضت في العدة فلا بد من  
حيضه وإن لم تكن حائضت في ذلك ما كان من الحيض في شهرين وخمسة أيام من أيام العدة فإن لم تكن حائضت في العدة فلا بد من  
كفها ولا شيء عليها بعد عدة الوفاة وفيها لوجه المتقدم أنه يستبرأ من الحيض بعد ما هي في حوضها في شهرين وخمسة أيام  
ولو كان الحمل من الحيض في شهرين وخمسة أيام من أيام العدة فلا بد من حيضها ولو كان الحمل من الحيض في شهرين وخمسة أيام  
أو لو كان أكثر من ذلك في السابق الحاله المراجعة ما موتها فلا استبرأ عليه في الثاني في

فيه ولما لا يكون لها ما اعتقت وهي معتدة أي بعد عدة الوفاة بغير عدة طهرها والإجماع في وجوب  
النفقة الثاني في قطعها به بعضه من النفقة بالاول واستبراء الأم والنفقة في الحيض من العدة على قولنا التي  
معت في العدة لا تكون عدة الحرة ما إذا قلنا كذا قلنا لولي قال لا أعلم وما ذكرناه من القول في السنة  
بغير نفقة عدة الحرة على سبيل الفرق فيما إذا حصل السبب قبل موت السيد وبعد ما وجد في حوضها  
وجوب ما تقدم تفريع على الصحيح في بوز تزوج المستبرأ **سنة** لولم يعلم استبراء من ذوات الأثر  
ولو ادعت علم الدورة بأن سيدها ما سألها في حقها على نفقته على نفقته في العدة أو إذا استبرأه حصة طهر  
الانكاح على قولنا لغيره في حقها في انقضاء عدة ولولا انقضاء العدة لم تحلف ولا اعتقت من قبله ونفقت لغير  
الي كما لم يقال السيد آخر في تمام الاستبراء وإن كان قال لا أعلم هو مشكل لأنه نص في السيد في الحمل  
تقدم في هذا إذا قدم بوجبه تقدم لا لا إذا ادعت أن منها وبينه رضاء ما يحرم ما قيل قولنا وعلى الأول أهل  
لها أن تحلف مع زوجها ونفقت منه حالها ودرت حارة من قبله فاعتقنا ما با وطهر حرمته عليه فأنه لا  
يجزعه دخل لها بغيره على نفقته على نفقته في وجهان قال النووي الرابع أن لا التحليف في الضرر بين علي  
الاستبراء وإن كان حاله في الظاهر **سنة** الأول قال من الحدود لولي السيد أنه في عدة من  
عدة الزوج ثم مات لزم أن يحلف عدة وفاة الزوج ثم ترين جميعه لولي الزوج فلو حاضت في عدة  
عدة الوفاة لم ينفق عدة خلاف ما تقدم فيما إذا مات زوجها وسيدها من شهرين أو من شهرين أو من شهرين  
ليال فإنه ينفق با جميعه لولائه في عدة الوفاة كذا لو لم يمت السيد لكن لا تزوج في هذه الوفاة  
ثم ترين جميعه ثم تزوج ولو أراد أن يطلقها بعد عدة الوفاة جاز على الصحيح من غير توقف على الاستبراء  
لأنه لو لم يطلقها في عدة الزوج ولو كان في عدة خلاف الزوج لم يكن السيد ثم مات في عدة الوفاة  
ترين جميعه لولي السيد ولا يجب له عدة من عدة السيد إلى بركة أن كان يستبرأ من ذوات الأثر في العدة  
وكان الزوج الثاني يستبرأ من هذه المدة أو لا يطهرها أو لا يطهرها أو لا يطهرها أو لا يطهرها أو لا يطهرها  
حمل ولد من الحيض من غير حمل منها عرض على القاي فأنما الحق بالزوج في العدة بالوضع وعليها  
حيضه بعد طهرها من النفاس وإن الحقة بالسيد حصل الاستبراء بوضعها وبلغ أيام عدة الوفاة فأنما يوجد  
قايه فليعلم أن الأم بعد الوضع بغير كون الولد من السيد وعليها التبرع بحيضه بعد الوضع على  
تقدم أو تخلف من الزوج ليلزمه الطول لا تترقان رقت حيضه في بنية عدة الوفاة قلنا لا بد من ذلك  
بما أنكر في عدة الإطلاق كونه من زمان حملها قال الحق بالزوج فليعلم بعد الوضع حيضه وإن الحق بالسيد  
فليعلم بعد بنية العدة وإن شكل الحمل فليعلم بنية العدة وحيضه فأنما الثاني قال أيضا  
لو استبرأ به شهرين وخمسة أيام من أيام العدة أو طهرها أو طهرها أو طهرها أو طهرها أو طهرها أو طهرها  
أن يكون من كل منهما ما كان وادته لستة أشهر من طهر السيد ولا راجع سنين فادرك من طهر الزوج عرض  
على القاي فأنما الحق بالزوج فقد انقضت العدة بوضعها وإن الحقة بالسيد لم ينفق عدة وكذا لو تعدد  
القايه بالقايه عليها أيام عدة الوفاة شهرين وخمسة أيام ولا يجب عدة من العدة ولولا الحمل أو خوف























عشر رضعات ام بكنه حرة قال لا يركب رجل وجهين وضاهاها الفاضل الطبري على انه اذا ارتفع من امراتين  
التواضع لم يكون ولقد رخص في حق كل واحدة منها ان يكون من كل منها نصف رخصة وتخرج من النكاح  
رايا ما بين قول وجه الثالث اذا خلق زوجا في نكاحه يجب ان يمتحنه في الرضا بغيره  
بهرته والامه لغيره فمستحب اليه ان يدا ولا يمد يده من غير شئ مكرم ثم اذا نكح من غير رخصه  
نه صغيرا فمواثبه ولا يقطع نسبه الولد اليه بمرته سواء رخصته في هذه الحدة او بعدها وسواء اصر  
او انقطع وعاد وليه وحده ان يدر ما ربح سبي كالحمل قال ابن الدار بعد ما لا يفسد اليه ولا يصير  
مرصعة حاله وقبده صاحبا التمدد والظن في امر اذا انقطع ثم عاد فليبرها الطلقة ورضعها لاسام  
وقال عليه ان ابتداء الاربع من حين الطلاق قال في الغيب ولو زوجت بعد الحدة او طقت بغيره وجعلت  
وددت منه فلوله بعد الولاه لغيره سواء دام او انقطع ثم عاد وما قبله فان كان في زمن الحمل  
قبل دخول وقت دورا لغيره من الحمل او قبل ان يحبل لو قبل ان يوطأها الزوج فالحمل الاول هو الذي عليه ما كان  
او لم يوطأ وسواء دام او انقطع ثم عاد ويحييه عند بلوغ المدة اربع سنين الوجه واختلفت على ان في وقت الذي  
يحمل ان يكون يدور اللين من كل حال جماعة ان اربعين يوما من حين الحمل وقال المداوي كسرا ولا يفسد نسبه  
فيه اللين عند الحاجة اليه وذلك في زمن يستكمل فيه حلقه فزيجوا ان يحل فيه حجابا كان بعد دخول  
حدوث اللين من الحمل فانه كان اللين لم ينقطع او انقطع رخصا بسير فطريقان اشهرهما ان لم يرد اللين  
للاول وان زاد فقل لا تاحيها الا لاول وهو المحدث في الثاني في الطلاق الاول بعد الرضا بالانكاح  
ثلاثة اقول بان انقطع منه طوله و زاد فقل لا تاحيها الا لاول والثاني في الطلاق الثاني بعد الرضا بالانكاح  
يعمل الاصل في الطاهر والثالث في النكاح جميعا ومن جعله بغيره ان يوطأ في الاول فقل ان لم  
يحمل الا لاول من اول بهرته وان لم يوطأ الا لاول من الثاني فمولا وان حمل كونه من الثاني فمولا وان حمل كونه من الثاني فمولا  
بما حرمها فالاول بالرضع لا يملك نسبا الا في رخصه في الحلاف **روح الاول** في رخصه بالانكاح  
ونكح دهي فالتسليم لم يثبت من الزوج فثبت قلنا اللين الثاني ولما نكح هذا الزوج وحيت قلنا من الاول فلا  
اب للزوج وسواء من المرأة وحدها الثاني لو جئت من الزنا في الثاني من الزوج فثبت قلنا هذا اللين  
للاول ولما نكح هذا الزوج وحيت قلنا ان الثاني فلا اب للزوج الثالث لو نكحت واللين لا يثبت في اللين  
فمن ثبوت الحريم بين الرضع والزوج وحدها على الخلاف في جعل اللين لاول لم يجعل لكل موثر فثبت  
الحريم حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني او لهما ثبت الحريم **الباب الثالث** في بيان حكم  
الرضع المطلق للنكاح وفيه مسألتان الاولى في الرضا في النكاح في النكاح المصاهر بالرضع الاول  
في الرضا فاما كان تحت رجل صغير فارخصه حرم عليه نكاح ابنته رضاعا محرما من جهة المهرجه والنفقة  
النكاح كالأورضه امه من نسب الرضا فانما تصير اخته ولذا الوارضه حرة من النسب والرضع  
لان ما رت حاله ان كان الحدة لاه وعنه ان كانت الحدة لاه ولذا الوارضه حرة من النسب والرضع  
لانها تصير حرة وكذا الوارضه زوجة ابية بلين ابية او زوجة ابية بلين ابية لانها

صارت اخته ام بكنه حرة قال لا يركب رجل وجهين وضاهاها الفاضل الطبري على انه اذا ارتفع من امراتين  
التواضع لم يكون ولقد رخص في حق كل واحدة منها ان يكون من كل منها نصف رخصة وتخرج من النكاح  
رايا ما بين قول وجه الثالث اذا خلق زوجا في نكاحه يجب ان يمتحنه في الرضا بغيره  
بهرته والامه لغيره فمستحب اليه ان يدا ولا يمد يده من غير شئ مكرم ثم اذا نكح من غير رخصه  
نه صغيرا فمواثبه ولا يقطع نسبه الولد اليه بمرته سواء رخصته في هذه الحدة او بعدها وسواء اصر  
او انقطع وعاد وليه وحده ان يدر ما ربح سبي كالحمل قال ابن الدار بعد ما لا يفسد اليه ولا يصير  
مرصعة حاله وقبده صاحبا التمدد والظن في امر اذا انقطع ثم عاد فليبرها الطلقة ورضعها لاسام  
وقال عليه ان ابتداء الاربع من حين الطلاق قال في الغيب ولو زوجت بعد الحدة او طقت بغيره وجعلت  
وددت منه فلوله بعد الولاه لغيره سواء دام او انقطع ثم عاد وما قبله فان كان في زمن الحمل  
قبل دخول وقت دورا لغيره من الحمل او قبل ان يحبل لو قبل ان يوطأها الزوج فالحمل الاول هو الذي عليه ما كان  
او لم يوطأ وسواء دام او انقطع ثم عاد ويحييه عند بلوغ المدة اربع سنين الوجه واختلفت على ان في وقت الذي  
يحمل ان يكون يدور اللين من كل حال جماعة ان اربعين يوما من حين الحمل وقال المداوي كسرا ولا يفسد نسبه  
فيه اللين عند الحاجة اليه وذلك في زمن يستكمل فيه حلقه فزيجوا ان يحل فيه حجابا كان بعد دخول  
حدوث اللين من الحمل فانه كان اللين لم ينقطع او انقطع رخصا بسير فطريقان اشهرهما ان لم يرد اللين  
للاول وان زاد فقل لا تاحيها الا لاول وهو المحدث في الثاني في الطلاق الاول بعد الرضا بالانكاح  
ثلاثة اقول بان انقطع منه طوله و زاد فقل لا تاحيها الا لاول والثاني في الطلاق الثاني بعد الرضا بالانكاح  
يعمل الاصل في الطاهر والثالث في النكاح جميعا ومن جعله بغيره ان يوطأ في الاول فقل ان لم  
يحمل الا لاول من اول بهرته وان لم يوطأ الا لاول من الثاني فمولا وان حمل كونه من الثاني فمولا وان حمل كونه من الثاني فمولا  
بما حرمها فالاول بالرضع لا يملك نسبا الا في رخصه في الحلاف **روح الاول** في رخصه بالانكاح  
ونكح دهي فالتسليم لم يثبت من الزوج فثبت قلنا اللين الثاني ولما نكح هذا الزوج وحيت قلنا من الاول فلا  
اب للزوج وسواء من المرأة وحدها الثاني لو جئت من الزنا في الثاني من الزوج فثبت قلنا هذا اللين  
للاول ولما نكح هذا الزوج وحيت قلنا ان الثاني فلا اب للزوج الثالث لو نكحت واللين لا يثبت في اللين  
فمن ثبوت الحريم بين الرضع والزوج وحدها على الخلاف في جعل اللين لاول لم يجعل لكل موثر فثبت  
الحريم حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني او لهما ثبت الحريم **الباب الثالث** في بيان حكم  
الرضع المطلق للنكاح وفيه مسألتان الاولى في الرضا في النكاح في النكاح المصاهر بالرضع الاول  
في الرضا فاما كان تحت رجل صغير فارخصه حرم عليه نكاح ابنته رضاعا محرما من جهة المهرجه والنفقة  
النكاح كالأورضه امه من نسب الرضا فانما تصير اخته ولذا الوارضه حرة من النسب والرضع  
لان ما رت حاله ان كان الحدة لاه وعنه ان كانت الحدة لاه ولذا الوارضه حرة من النسب والرضع  
لانها تصير حرة وكذا الوارضه زوجة ابية بلين ابية او زوجة ابية بلين ابية لانها

صارت



لو رخصت بالتحريم قبل ان يرضع القوم عليها اذ في المرفوع وجاز في الاول قال ولو جعلت له  
في المامرت اجيبا مستورا منه فالزم عليه ان يرضع ولو كانت تحت حمله وكبره فاضحت المبره اوجدها  
او لغيره او تحت اخره الصغيره حشا اندفع تكاها وكذا تكاها الكبير على الصحيح ويجوز له ان يتكاه في الجوف  
من شاسها متفرده لا يجمع بينهما ولو كانت الموضع شتا الكبيره فكذلك الحكم في اندفاع تكاها من كبره  
فقال علي القابض لانها لم يرضعها وكذا الصغيره ان كانت الكبيره مدحولا في حكم من الرضعه على الزوج والعزم  
عليه الموضع للزوج كما مر في القول في الكبيره على الصحيح كما تقدم في تكاها اذ لم يرضع مدحولا اما ان كانت  
مدحولا في فعل الزوج مبرها السمي وتفرغ الموضع له من المثل على الصحيح وقيل لا تعزم شيئا وقيل لا اختيار  
ابن ابي ابي حنبل ما تقدم في تعزيم الموضع او اتصال الارضاء بفعل ولا نظر في ارتضاع الصغيره معه  
ولو قبلت الصغيره على اخذ الثدي واخصاصه بكنهه منه الكبيره ولم يرضعها قال الماوردي فيه وجهان  
مختلفان أحدهما حال التحريم عليها فيسقط من تعزيم الموضع ما يقابل فعله وهو نصفه ويصح نصف وهو الربع  
وثانيهما حال على الموضع وهذا الدور في العلم والرافعي وذكر في موضع اخر وجهين في ان كانه قال  
الاحكام ولا فرق بين اتصال الارضاء بالانكاح وبين ارضاعه فان كانت صاحبه اللبن ثامه بغير  
الصغيره والثاني انه حال على الموضع فيلزم العزم ويجب المهر الصغيره رخصه المهره والآخر في الثالث  
ان لا تعزم شيئا وتستحق الصغيره نصف المسمى قال الاطام وهذا استلزام لارضاها والارضاها  
وعلى الصحيح يرضع الزوج في حالها حيث يرضع به تكاها الكبيره كما قال زوجي على الموضع المسمى  
مختاره ولو رخصت الصغيره اربع رضعات ثم وقع في بطنه قطره بطنه الرضع على الصحيح لانها لا ترضع  
سواء والصغيره نصف المهر وعلى الثاني يجب ان يرضع على صاحبه اللبن ولو كانت الصغيره رخصه اربع رضعات  
التي قلها وارضعتا خامسه في اليوم قال الماوردي في نظيره لانها اختلافت فيما اذا قلنا رخصه اربع رضعات  
مختلفه هل يتعلق التحريم بالثالثه ودها او بالثلاث قال قلنا لا ودها احصل التحريم في رخصه اربع رضعات  
ومون الحكم كالوارثه في التحريم وصاحبه اللبن ثامه فلا عزم عليها وبسقط المهر على الصحيح وان قلنا  
بالثلاث فعلق التحريم بالارضعات على هذا قياسا لنوزع على الارضعات ان بسقط من نصف المهر خمسة يجب  
على الزوج اربعة اقسامه ويجب على المراه اربعة اقسامها وما ذكره يوافق ما ذكره الماوردي في قوله اذا  
اقتصر على الموضع والصغيره في الرضاع وكان فعل كل منهما سمي اياها رخصه الكبيره نصف الرضعات  
وانتدت الصغيره ببعضها فوجبت مختلفان احدهما يقرب فيه حكم المنفرد بالرضعة الخامسة فان انتدت  
في الصغيره فلا مهر وان انتدت في الموضع والصغيره نصف مهرها والثاني ان نصف المهر بسقط على  
الارضعات فان كانت الصغيره انتدت واحدة سقط نصف مهرها خمسة ويجب لها على الموضع اربعة اقسامه  
فان انتدت الموضع واحدة سقط من مهر الصغيره اربعة اقسامه ويجب له خمسة اقسامها والظاهر انهما  
منها تعزيم على الصحيح في ان المهر من تعدد الارضعات يوزع على عدد الارضعات فان قلنا يوزع على عدد

الرضعات فيكون لها كذا فيسقط من نصف مهرها نصفه لكل حال وقد حكاه الرافعي في بعض النسخ  
قال لو ارضعت الصغيره من ام الزوج مثلا رضعتين في ثامه ثم ارضعتا اربع رضعات فان قلنا ان القوم  
يوزع على عدد الارضعات سقط من نصف المسمى نصفه وعلى الزوج نصف وهو الربع وان قلنا يوزع على عدد  
الارضعات سقط من نصف المسمى حشا فيجب على الزوج ثامه اقسامه قال وزاد في المذهب يوزع على عدد  
الارضعات اربع رضعات على الاول وثلاثه على الثاني قال وهذا يتبع على الزوج وعلى الموضع  
نصف مهر المثل الاصل الثاني في التحريم المصاهرة تتعلق بالرضاع فمهر المراه كبره او غيره حرم عليه  
انما هي ارضعتا ولو كانا كذا الحكم لو كانتا الامه من الزوجيه كما لم يرضع في حكمه فارضعتا اسراء  
فان الموضع يحرم عليه ويحكم ايضا درجة الابن من الرضاع فلو كانت تحت كبيره فلهما نصف الزوج  
مسئولته من كبره صغيره رخصه المراه المطلق او السبي حرم عليها ابد المهر على الصغيره ما عدا  
المطلق او السبي فلهما الصغيره ما راجع اليها من ثامه واما على الصغيره فلا يكره ان يرضع ابه ورجله او مملوكه  
بل يكره ان يرضع الكاه والوطي على البصر ولو كانت صغيره رخصت الكاه بغيره لم يكره ان يرضعها  
منه لان الرضعة الاولى هي ارضعتا وكبره حرم عليها على القابض لان الاول صار ابا الثاني من وجهه  
الثاني ووجهه اي الاول ولو ارضعت الصغيره الثاني من وجهه ارضعتا بغيره ككاه وحرمه في الاول لا  
وجهه انه على الثاني لا يرضع رخصه ولا يرضع تكاها الموضع ورواية الحداد عن الرافعي في سبيله  
المستولاه عن الثاني في الحكم على السيد لا لا تصير الماهة لاجل رذال الكاه فكذلك الصغيره  
لم يكره ان يرضعها وانما كره ذلك وما عداها على كراه من الحداد والاحباب بينهم مطلق الرافعي في القول ان  
نصف المهر في سبيل التعجيل المذكور غير صحيح ولا يجلله اسه وان كانت المراه تفرغ قال ابو علي  
وعلى محكي المروي على ما اذا وقع العقد فاسدا اما على قوله ان العبد الصغير لا يجوز له ايجاره على الكاه  
او قوله ان المستولاه لا يزوج او على وجه ذكره في انه لا يجوز للسيد تزويج امه من بعده وادام الرافعي في القول  
زوجه الابن ولا يحرم على السيد ولا ارضعت المستولاه او المطلقه الصغيره بل يرضع السيد والزوج ارضعتا  
منه لانها صارت امه ولم يحرم على السيد الاطلاق ولو كانت تحت صغيره وارضعتا امه لان ذلك يوجب  
بطلان كراه وحرمته على الابن لانه لم يرضعها من وجهه فالصغيره لانها موطونه ولو لم يرضعها  
صغيره مطلق كل منهما روجه في روجه الاخر فارضعتا الكبيره الصغيره بل يرضعها من وجهه عليه السلام  
صارت امه روجهها واما الصغيره فان لم يرضعها من وجهه لم يحرم عليه الصغيره ولا يرضعها لانها روجه  
غير مدخوله وان كان قد دخل بها حرمته الصغيره عليه ابد لا يرضعها ككاه وحيث يرضعها كما حرمه على الزوج  
الصغيره نصف المسمى فيرجع على العزم على الكبيره واما الكبيره فلا يجب الا في غير رخصه ان يرضعها  
ولو كانت تحت كبيره وصغيره فلهما وكبره عزمه ارضعتا الكبيره الصغيره فالحكم في تحريمها عليه  
التعجيل المذكور ويصح كراهه بالارضاع فان لم يدخل عموما في الكبيره لا يرضع الام والسبب في كراهه بهذا  
الاصلان تمهيدا وتشتت منها مورا لاوليها كانت تحت كبيره وصغيره فارضعتا الكبيره الصغيره



هذا انفسه كالحاء المبردة البيرة اما الصغيرة ثم ان كان الرضاع يلبسه حشا عليه على التابيد لصبره  
 ام زوجته والصغير ابنته وان كان يلبسها فالبيرة ام زوجته والصغير ربيته فليكن دخل بالبيرة  
 والا حشا البيرة حرة مبردة دون الصغيرة وتجب عليه للصغير نفسا والسمي ونحوه مع به على البيرة  
 والسابقة ولا يبرأ من البيرة ان لم يرد وحول ذلك ان دخل لا فلكا المهر لا يقال يرجع عليه مهرها لانها  
 لا تصير كالمهر ولا يبرأ من البيرة بانه نازعت من الصغيرة فلا مهر ولا بيرة نصا للمهرين ان لم يدخل  
 وجميعه ان كان دخل ورجع بالغرم في حال الصغيرة كما مرد ولو لم يرضع البيرة اربع مرات ثم ارضعت الصغيرة  
 مرة وبعثت به المهر الحاشية كاله المهر ان قلنا يحل للمهر الرضعات ولم يولد على الرضعة الخامسة  
 حشر مهر الصغير بسبب فعله وحضانة ونصف بالفرقة قبل الدخول وعلى الزوج حشر نصفه على البيرة  
 ويرجع على البيرة ثلث اعشار مهر المثل على الاظهر باربعة اخماسه على قول اخر اخماسه  
 لا يرجع به قاله الرافعي وهذا القول لا يبرأ من القول للزواج في الرجوع بجميع مهر المثل والمهر  
 بنسبة لاربعة اخماس مهرها بفعلها الباقي بالفرقة قبل الدخول لان مقتضاها سبعة نصف  
 المهر والباقي دونه فيسقط قال الرافعي وقياس ما تقدم عن صاحب المهر سبعة اقسام  
 اربعة اخماس نصف مهر البيرة ويجب خمسة ولو كانت البيرة امة فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 على نفس او مال فان لم يسلم السيد للبيع واختار المهر فادها باول الامر من سبعة اقسام ودفع العسر  
 في اظهر القولين بقدر الغرم في الاخر وان ارضعت الصغيرة امة او متولدة فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 ملكه ولو كانت امة او متولدة فارضعت الصغيرة فعليه الغرم فان لم يرضعها فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 التي يبرأ على ولو كانت له حشر متولدة حركات فارضعت كل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 له على المذهب فينفسه نكاحا وله الرجوع بالغرم على من ارضعت معا والارضع فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 على الخلقه قاله الرافعي وعلى من لم يرضعها فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 معا الثانيه تحت البيرة وثلاثه خاير فارضعت البيرة الصغار خمس اقسام فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 او كانت البيرة مدهولا فتنفسه نكاحا من جميعا وحشر على التابيد سوا ارضعت معا او مبردة  
 البيرة ام زوجاته والصغار بناته ان كان اللبن منه وراية من ذواته المدهولا ان كانت مدهولا  
 ولربما لم يبرأ من البيرة ونفسا للصغار وعلى البيرة الغرم وان لم يكن اللبن منه ولا كانت البيرة مدهولا  
 فان كانت ارضعت معا ان حشر كل من اللبن في ثلثة اقسام وان لم يرضعها فكل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 الرضعة الخامسة فاحه من اللبن الذي حلبته او بانا لبنت اسن من ثمرها وارضعت ثلثة من اللبن  
 المحلوب في ثلثة اقسام حشر البيرة على التابيد ولا حرم الصغار على التابيد وانفسه نكاحا الجميع وله ان يبرأ  
 نكاحا من ثمن الصغار ولا يرجع من ثمنهن وان ارضعت من ثمنها حشر البيرة كمن يبرأ من ثمنها  
 الصغار مبردة ولا تنفس نكاحا الصغار بثلثي البيرة ثلثة اقسام احوالها ان ارضعت ابنها وثلثة  
 بعد ما تنفس نكاحا الاولين مع البيرة دون ثلثة الثانية ان ارضعت ولدها ولا ثم من ثمنها نكاحا

الكل ثلثة ان ارضعت واحد بعد واحد فينفس نكاحا الاولين مع البيرة ولا ينفس نكاحا الثانية  
 مدهولا فان ارضعت ثلثة انفسه نكاحا وهل ينفس نكاحا الثانية ام ينفس نكاحا  
 بنكاحا فيه قولان في الام احدهما ينفس نكاحا الثانية ايضا صارتا اخيرا ليس بعد المدهولا  
 من الاخرى وينسب اليها لعدم اختار الاكثرون وعلى هذا فاما لسلك ما يرجع بها القديم وثانيها وينسب  
 اليها لعدم وجهها الشيخ ابو حامد وحشر به القاطن انفسه نكاحا الثانية ولو كانت تحتها بنات  
 اجنبية فان كانت ارضعت معا انفسه نكاحا ودرت الاخير على التابيد ولما لم يرد نكاحا من ثمنها  
 لا يجمع بينهما وان كانت ارضعت معا ينفس نكاحا الاولين بارضاها فان ارضعت الثانية انفسه نكاحا وفي  
 ارضاع نكاح الاولين لان القول بالارضاها الانفسا ولو كانت تحتها صغيران فارضعت ام احدهما الاخرى  
 او البيرة الصغيرة فارضعت ام البيرة الصغيرة انفسه نكاحا المرفعة في الاخرى القول بلام الرافعي  
 يقتضي ان فيه طريقه قاطعة بالانفسا ولو كانت تحتها مع صغار بارضعت ثلاث حالات للزواج بالام  
 واحدة لم ينفس نكاحا ولو ارضعت بعد ذلك ام ام الزوج او امه اليها الزوج وارضعت بلين امي الام  
 اربعة حشر على التابيد لانها صارت خاله لغرمه والصغار ثلثة اذا صارت خاله التي ارضعت  
 ينفس نكاحا وفي انفسا نكاحا ثلثة حشر بنات اخا وقد اختلفت في القول ولو كانت الحالات  
 سترقات احدها من الاب والآخرى للام والآخرى لها وارضعت ام الزوج الرابعة انفسه نكاحا ولما اختلفت  
 الثلاث فالتا ارضعت الحاله للاب لا ينفس نكاحا وفي نكاحا للزواج المسمى كالحال في الرضع  
 لارضاها امه امي ام الزوج انفسه نكاحا لانها صارت خاله للزوج للاب ولما التي ارضعت الحاله للاب  
 او الاب والام في انفسا نكاحا للقولان ولا ينفس نكاحا التي ارضعت الحاله للام المسمى كالحال في  
 في سترقات حشر بنات بنات من الابوين لم ينفس نكاحا واحده منهن ولو ارضعت امي امه او امه  
 امي امه ثلثة اربعة انفسه نكاحا لصبره ودرت به الزوج وعبر لكل من ثلثة الاولين انفسا نكاحا الباقية  
 القولان وان كانت الحالت متفرقات احدها من اخا بنين من ابويه والثانية اخه من امه فقط والثالثة اخه  
 من امه فقط وارضعت امي الزوج الرابعة فان كانت التي ارضعت الرابعة من امه فقط انفسه نكاحا وفي  
 انفسا نكاحا التي ارضعت امه من الابوين القولان والتي ارضعت امه للاب لا ينفس نكاحا  
 وان كانت ارضعت الرابعة امه للاب فقط انفسه نكاحا وفي نكاحا التي ارضعت امه من الابوين فقط  
 القولان ولا ينفس نكاحا التي ارضعت امه من الاب فقط ولو كانت التي ارضعت الرابعة امه من الابوين انفسه  
 نكاحا وفي انفسا نكاحا باثبات القولان لثلاثة حشر ثلثة حشر بنات  
 فارضعت كل واحد من البنات واحده من الصغار فان كانت البيرة مدهولا حشر كل من خلق الغرم في سبعة اقسام  
 سوا ارضعت معا او مبردة البيرة لصبره ودرت به زوجاته والصغار بصبره ودرت به زوجته للدخول  
 وعلى الزوج البيرة مهرها وكل من الصغار بعد المهر وان لم يرضعها فان ارضعت معا المهر الحاشية  
 انفسه نكاحا البيرة والصغار بثلثة اقسام الحاشية وحشرها في النكاح وحشر البيرة مبردة الاخرى زوجاته



ولم يحرم الصغير لنفسه مفيداً بغير مدخل في الزوج نفقته من البنية وكل لعدة من الصغار  
وانما ضمن مرتبة انفسه بارضاع الاولين كما يحلوا نكاح البنية لاجتماع الحدة والحمية في النكاح ولعلوا  
منها نفقته المسمى على الزوج ولا ينفسه نكاح الثاني والثالث سر الرضعة معاً لمرتبته لا ينفك  
يصير ان احين وما اجتمع مع الحدة في النكاح هذا حكم التخييم والارضاة والاعراض فان كان الرضاة  
يورد الدخول في الزوج بالغرم على الصبي على الرضعات كلها البنية ان ارضعت معاً على الاول منهن  
ان ارضعت مرتبة وخرج بغير مهر كل صغيرة على رضة وان كان قبله نكاح ارضعت معاً المولى الخامسة  
وجع نفقته من البنية على الرضعات لا يشترط ان في افساد نكاحها والمولى تحل كل من سبب يستلزم فيه  
فعل كل من سبب بغير مهر كل صغيرة على رضة فان حل في اللبن في الخامسة في ما دخلها وادخر به  
دفعه واحد فلا يشرط في فرائضه هو ولا الصغير وهذا ينشأ من كون مدعى على الصبي وان اللبن  
المخلوط من امرأتين او اكثر يكون رضة وقد مر خلاف في حسابه رضة وعلى اناطة التخييم بالرضعة  
الخامسة اما اذا اطعمها باكل يشفي ان يجزى كل واحدة اربعة اخماس معور من ذلك خمس منهن  
ارضعت ولو ارضعت اثنتان من لبنات غيرتين معاً ارضعت الثالثة الثالثة لم ينفسه في الثالثة  
وانفسه نكاح البنية والصغيرة الاولين على الزوج لكن لعدة منهن بعد المسح وفيه من رضة  
كل صغيرة على رضة ونهر البنية على الرضعتين الرابعة في كبريتين وصغيرة نكاح البنية  
الصغيرة مرتبة ارضعت البنية على ذلك الترتيب فاما ان يكون بين الرضعات اللبن فاما ان يكون  
حزباً لكل حوزة اما البنية الاولى فلا نام رزقه واما الثانية فلا نام من كانت رزقه واما البنية  
ثالثة فاما رزقها اما البنية الاولى سقط مهرها ان كان قبل الدخول بغير مهر الصغيرة الاولى فاما  
الاولى افسدت نكاح نفسها ونكاح الاولين وبارضاعها الثانية افسدت نكاح الثانية واما البنية الثانية  
فلم ينفسه بارضاعها النكاح نفسها يسقط مهرها ان لم يكن مدخل في الزوج ولا غرم عليها ونفسه البنية  
مرددول فيما اذا كان رزقه قبل النكاح يستبهم وحل منه وان كان بغيره فان لم يكن مدخل في الزوج  
حزباً على الثانية الاولى بارضاعها الاولى لصبر ورزقها ام رزقه والثانية بارضاعها الاولى ايضاً  
لصبر ورزقها ام من كانت رزقه ولا غرم الصغيرة على الثانية وينفسه نكاح الاول مع انفسه نكاح  
البنية الاولى لاجتماع الام والبنت ولا ينفسه نكاح الصغيرة الثانية وله تحريم نكاح الاولين اذ افاق  
الثانية وليس له الجمع بينهما وانما رضة البنية الثانية على غير ترتيبه الاولى انفسه نكاح الجميع  
وان كانت البنية ثالثة مدخولة بها انفسه نكاح الجميع وحرر على الثانية ولو افسدت كل واحدة من  
البنتين على رزق واحدة من الصغيرة فان دخل بالبنتين حررت جميعاً على الثانية وان لم يكن  
دخل بها حررت على الثانية وينفسه نكاح الصغيرة في الحال وله تحريم نكاحها والجمع بينهما  
**زوج** الاول تحريمه بغيره وثلاث نكاحاً رزقها كل واحد من البناير حسناً انفسه نكاح كل  
اما التي ارضعت الاول ينفسه نكاحها مع الصغيرة لاجتماع الام والبنت في نكاحه وبغيره ام رزقه

والاخرى

واما البنية فان غلبت الثاني وحرر النكاح ومردداً واما الصغيرة فان كان قد دخل واحدة من البناير مرتبة  
على الثانية والا فلا الثاني نفقته اربع مخاير ارضعت البنية واحدة بعد واحدة فلا ترضع الاولى  
في نكاح واحد منهن وانما ارضعت الثانية مرتبة ارضعت الاولى وانفسه نكاحها ولا ترضع الاولى  
القولان المتقدمان ومن يعظم عنهما بانه كالمثوبة مع اخيه او علياً فان قلنا ينفسه نكاحها لا  
ارضعت الثانية لم ينفسه نكاحها واد ارضعت الرابعة انفسه نكاحها يصير رزقها اخا للبنت الثالثة  
وان قلنا لا ينفسه ناد ارضعت الثانية لم ينفسه نكاحها لصبر ورزقها اخا للبنت الثالثة  
ولو ارضعت معاً لارضعت اخين معاً ثم انفسه نكاحها الكل نكاحاً في الرواية وكذا الواضحة الكل  
الرابعة الخامسة معاً الثالث تحريم البنتين والصغيرة بارضاعها وبعدها بازواجها البنات  
المخلوطات انفسه نكاحها ومن على الثانية ان كان دخل بالبنتين ارضعتا ارباعاً واربعة منهن  
لم يحرم الصغيرة على الثانية وعلى الزوج للصغيرة نصف المسمى وخرج على البنتين بالغرم به واما البنتين  
فان كان قد دخل بهما فعليه لكل واحد منهما المسمى وخرج على كل واحد منهما نصف مهر مثلها  
تربيعاً على الصبي وفي غرم البنية الممسوسة انما تنفس نكاحها كل واحد مصل بمصل وفعل ما جاز  
ولكن لم يكن دخل واحد منها ولكل واحد منهما ربع مهرها المسمى وخرج الزوج على كل واحد منهما مهر مثل  
الاخر فربيعاً على الصبي ان الغرم في حق المسوسة نصف مهر مثلها وان دخل باحداهما سقط كل المسمى  
والاخر ربع المسمى وخرج الزوج على التي لم يدخل بها نصف مهر مثلها فلولاً وعلى الدخول في ربع  
مهر التي لم يدخل في المسلة بحالها لكن ارجزها اللبن المخلوط في الخامسة اذ كبرت بعد ما حكم التخييم  
في السابق وخرج الزوج مهر الصغيرة على الرضة في الخامسة وبعدها وخرج به الا نوال المتدمة  
واما البنتين فان لم يوجر لكانت مدخولة على الزوج المسمى وخرج الزوج مهرها على الزوج على  
القول الصحيح وان لم يكن مدخولة فلها على الزوج نصف المسمى وخرج بالغرم على المخرج كما في الصغيرة  
واما المخرج فان كانت مدخولة فلا جميع المهر والا فلا شيء لها وهذا كله اذا كان اللبن من غير الزوج فان  
كان منه صا رزق الصغيرة منه ونكاح على الثانية ولو تم عدد الرضعات في حق الزوج دون البنتين بان  
ارضعت بعض الخمس وبعده باقية فصل التخييم في حقها على المذهب ينفسه نكاح الصغيرة وغرم عليه  
على الثانية ولا ينفسه نكاح البنتين ثم رخصت الرضعات شرفاً فانما رضة ارضاها جميعاً والاخرى  
ام من بالغرم على التي ارضعت لها مسنة لله انفسه ابو علي قال لا يفرق بينه سبقاً ولا يتخلف في خلافه  
وانما اشترطنا في الرضة الخامسة بانما رضة كل منهما رضة ثم دجرتا بها لهما المخلوب في واحد  
دفعه واحد قال غرم على ما بالسوية وان حلت لهما لبناً ثلاث دفعات في ملاء وان لا ارضعت  
في انما يجمع نكاحاً واربعة الصغيرة فان ارضعتا فالغرم على وان ارضعتا فكل منهما بالسوية  
واذا ساهية وجهان اهلها ولها ولها اربعة ارباعاً في رضة لوان والاخرى ثلاثاً في ثلاث لم يخطأ  
الكل وادجرتها معا فيعزمان بالسوية ادا ساهيا به الوجهان الرابع لابن الخلد في الصغيرة







فان كانت المرأة حرة لم يمسها رجل من قبله فمهرها مهرها  
 قال المذاهب ان الزوج ارتفع منها في مهرها او ارضعتها او احبها وكذا الحكم لو كانت من قبله فمهرها مهرها  
 فانه قد يحتاج اليه اثبات الاستدلال ولو شهد شاهدان بالارضعة حصة قال الامام الوجه قول  
 هذه الشبهة في ارضعته يقبل شهاده الموضع بالارضعة ومن شهد به ينظر هل كانت بدعيه حرة فالله اعلم  
 لا يقبل ويقبل فيه الخلاف في قول بعض الشافعية ان لا يقبل من يده فانه لم يتعرض لعقل بل شهد بان بينهما  
 رضاعا محضا او ارضعتهما فقبلت حال الرضايع ويكره ان ياتي فيه الخلاف لا يقبل ادب العقل ان المهر  
 لو شهد به الحاكم بما قبل يقبل شهاده وان حصة له لم يقبل ارضعتها قبلت على الصحيح وهو الوجه  
 من قبله قال القاضي وكذا الحكم لو شهد به الولي المصوب من جهة الحاكم المولي بالترتيب ما قبله فقبلت نكاح  
 فانه مني ولو شهد به غيره بامر الحاكم والولي نفسه الوضائع خلاف ما لو شهد الولي في البيع  
 ان يسهل لا يقبل قطعا لعلق المهر به ويقبل شهاده وامام الموضع من ارضعته ولو شهد شاهدان بالارضعة  
 وقالوا نكحنا النظر الى المهر لا التحمل الشهادة لم يقبل شهاده لفسادها بالقرابة وان قالوا لا يحرر التحمل  
 الشهادة ان يبيع على جواز النكاح وانما المهر جواز كذا الملقح وقال النووي الطاهر من المهر  
 ما لم يمسها ويثبت ان لا يظهر لوجه بعد ذلك الامور التي في عملها يحصل للشاهد من العمل  
 ويجوز له ان يمسها اذا علم رسول النبي في يوفى لوطر ذلك فلو كان له شاهد على المهر من المهر  
 وانما الصبي المملوك وانما ان قد حصل له العلم بحوله اليه فله ان يمسها او لا يمسها  
 وشاهد حرة حرة بالتحريم والازدراء يعلم ان المهر ذات له فقد يوفى له من المهر  
 الا يوفى له بغير ذلك فلو كان يمسها بالارضعة او بالارضعة او بالارضعة او بالارضعة  
 لن انما بالقرابة ولا يحرر ان يمسها عليه ما ذكره المراه احد الصبي تحت شياها  
 والابن يستمع صوتا لا يمسها حرة ولا يمسها في الشها حكاية القرابة التي شهادتها من المهر  
 وانما حرة حرة الملقح من غير مهر وهو موصول الى الجوف وان كان له شاهد شهاده عليه  
 من حرة بانه ارتفع خمس مرات كما في غيره وهل يفي في الشهادة ان يمسها ان يمسها رضاعا محضا  
 او حرة الرضايع او حرة المراه ام لا بد من التفصيل والتشريط فيه وجهان احدهما ان يمسها  
 الغور في الامام والعقل بالاول قال الامام في كسر التثنية ان كان الملقح فقيمه ولو كان يمسها  
 قبل شهاده الاطلاق والاولا بد من التفصيل لتسلك وجهها لو خصصا بالاولا كل المطلق فقيمه كما  
 مثله في الاختيار عن حاشية الماهية ولا ينبغي ان يكتفى في هذه الجوهرة فقيمه لم يعتبر ان يوفى  
 القاضي في المذهب ويشهد له ما سببا كما انه لو شهد به في حرة فلو كان له شاهد يقبل منه ام لا  
 به من التفصيل ارسال ان واقف مذهب مذهب الشافعية في كونه لوجه وقال الغوري ان يمسها ان يمسها  
 ارضعتها فلا بد من ذكر شرط المصالح وان شهد ان بينهما رضاعا محضا لم يمسها في ذكرها فانما لا بد من  
 التفصيل لكل يشترط في قبوله في الاقرار به فيه وجهان ولو شهد الشاهد على فعل الارضاع والارضعة

لم يمسها

لم يمسها ذلك في الاقرار به من المهر ولو شهد به في حرة فلو كان له شاهد يقبل منه ام لا  
 به من التفصيل ارسال ان واقف مذهب مذهب الشافعية في كونه لوجه وقال الغوري ان يمسها ان يمسها  
 ارضعتها فلا بد من ذكر شرط المصالح وان شهد ان بينهما رضاعا محضا لم يمسها في ذكرها فانما لا بد من  
 التفصيل لكل يشترط في قبوله في الاقرار به فيه وجهان ولو شهد الشاهد على فعل الارضاع والارضعة

سلمه كتاب العقائد في الذي احده ان شاء الله تعالى  
 الحمد لله وحده صلى الله على محمد وآله  
 وصحبه وسلم حسبا الله  
 وبعمرو الوكيل  
 امين





